
التعاون

Attaawun

مجلة فكرية شاملة محكمة تصدر عن الشؤون الاعلامية بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية
السنة التاسعة عشرة - العدد التاسع والخمسون - ربيع 2 1425 هـ - يونيو 2004 م

الفهرس

كلمة العدد

الدراسة الرئيسية :

- تحويلات العملة الأجنبية في دول مجلس التعاون — محدداتها وآثارها الاقتصادية .
الأمانة العامة — الشؤون الاقتصادية

بحوث — آراء ووجهات نظر :

- العوامل المؤثرة في مواظبة الطلاب من وجهة نظر الطلاب المنتظمين وغير المنتظمين وأثر ذلك على تحصيلهم الدراسي .
د . محمد عبد الله آل عمرو — عميد كلية المعلمين في بيشة — المملكة العربية السعودية

- فاعلية الدولة بين النموذج الشمولي والنموذج التحرري .
د . منجد عبد اللطيف الخشالي و د . حسن سلطان حبيب — ليبيا

التقارير :

- تقرير عن ندوة "بناء المناهج : الأسس والمنطلقات" .
د . عبد الرحمن بن سليمان الطرييري — عميد كلية التربية — جامعة الملك سعود
— الرياض — المملكة العربية السعودية

الوثائق :

- البيان الصحفي للدورة التسعين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية
- البيان الختامي للدورة الرابعة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

عرض كتب :

- تاريخ التعليم في الخليج العربي 1913 — 1971 م .
تأليف : د . يوسف إبراهيم العبد الله — مراجعة وعرض : هيئة التحرير

— دراسة التطوير الشامل للتعليم في دول مجلس التعاون .
مراجعة : د. إبراهيم مبارك الدوسري — مستشار في الامانة العامة ..

يوميات مجلس التعاون :
اعداد : محمد عبدالعزيز الهلالي — الشؤون الاعلامية — الامانة العامة

بيلوغرافيا مجلس التعاون :
اعداد : مركز المعلومات — الامانة العامة

إحصاءات مجلس التعاون

كلمة العدد

لرقي ونهضة وزيادة انتعاش منطقة الخليج تقوم دول مجلس التعاون بإعداد الكثير من الدراسات المستقبلية التي تتناول كيفية استقطاب أي رؤوس أموال أجنبية لاستثمارها في المنطقة , كما تقوم بإعداد دراسات في كيفية إيجاد مناخ استثماري جيد لاستبقاء الأموال الوطنية وتقليل تسرب الأموال , وخاصة أموال العمالة الوافدة بإتاحة كافة السبل والتسهيلات لإبقائها في المنطقة , علماً بأن معظم تحويلات العمالة يتم تنفيذها عبر القنوات المصرفية القانونية لأن دول المجلس لا تطبق أي قيود على تحركات رؤوس الأموال .

وضمن هذه الاستراتيجية تم تكليف الأمانة العامة لمجلس التعاون ممثلة في الشؤون الاقتصادية بإعداد دراسة متخصصة حول كيفية الاستفادة من أموال العمالة الأجنبية التي تعمل في المنطقة قمنا في مجلة "التعاون" بإعادة نشرها كدراسة رئيسية هي بين يديك أخي القارئ وقد جاءت تحت عنوان "تحويلات العمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون : محدداتها وآثارها الاقتصادية" كمحاولة للتوصل إلى المحددات التي تتحكم في هذه التحويلات وحجم ومعدلات هذه التحويلات وإيضاح تأثير التسرب لتحويلات هؤلاء العمال على اقتصادات دول المجلس بغية رسم السياسات الاقتصادية المناسبة لاستبقاء جزء من هذه التحويلات في جوار المجلس لأطول فترة ممكنة .

ويضم هذا العدد أيضاً بعض البحوث والمقالات العلمية الهامة التي نأمل أن تكون معيناً للدارسين والمهتمين بشؤون المنطقة , كما نأمل أن تكون مناسبة ومفيدة للقارئ العزيز الذي هو هدفنا وغايتنا فيما ننشره ..

والله ولي التوفيق ،،،

الدراسة الرئيسية

تحويلات العمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون محدداتها وآثارها الاقتصادية

الأمانة العامة لمجلس التعاون
الشؤون الاقتصادية

مقدمة الدراسة

تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بتأثير تحويلات العمالة الأجنبية على اقتصاديات دول مجلس التعاون، وذلك كنتيجة للضغوط المتزايدة التي تشهدها تلك الاقتصاديات بسبب ضخامة حجم التحويلات وما ينجم عنها من تسربات في الوقت الذي تترجع فيه عوائد النفط والتي تعتبر المحرك الأساسي لتلك الاقتصاديات. وتولي دول المجلس أهمية متزايدة للمسائل المتعلقة بحث المزيد من الاستثمارات في بلدانها، وبصفة خاصة استقطاب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي، واستبقاء تدفقات رؤوس الأموال الخاصة بالعمالة الأجنبية، بالإضافة إلى استبقاء رؤوس الأموال الوطنية نفسها.

ويتحكم عدد من العوامل الاقتصادية وغيرها في تحديد حجم تدفقات التحويلات الخاصة بالعمالة من بلدان الخليج.

ولا تطبق دول المجلس قيوداً على تحركات رؤوس الأموال، ومن ثم فإن معظم تحويلات العمالة يتم تنفيذها عبر القنوات المصرفية القانونية. وإضافة إلى ذلك يتم تحويل بعض المبالغ عبر استخدام العملات والشيكات السياحية، كما تشكل مبادلات العملات currency swaps جزءاً من التحويلات وخاصة في التحويلات المتجهة إلى البلدان التي تطبق فيها نظم التحكم في تحركات رؤوس الأموال حيث تسود السوق السوداء للعملات.

وتحاول هذه الدراسة التوصل إلى المحددات التي تتحكم في تحويلات العمالة في دول المجلس. وتطرح الأدبيات النظرية المتعلقة بالموضوع مجموعتين من المحددات؛ تتشكل الأولى منهما من المحددات الأساسية للادخار، بينما تتضمن الثانية اعتبارات استثمارية تلتخص بالأسعار النسبية وسياسات الحوافز المتبعة في الدول المرسله للعمالة بغرض استقطاب تدفقات التحويلات.

وتحتوى المجموعة الأولى من المحددات المميزات السكانية للعمالة الأجنبية وخصائصها الاجتماعية، أما المجموعة الثانية فتختص بفارق المعدلات بين العوائد على الاستثمارات في الدول المرسله والمستقطبة للعمالة؛ والعوامل التي تشملها هذه المجموعة هي الأسعار، والفوائد، ومعدلات التضخم السارية في البلدان. وقد طرح الباحثان البدوي ورونتشا (Elbadawi and Rocha , 1992) إطاراً توفيقياً للنهجين حيث ينظر للمجموعة الأولى من المحددات والتي تختص بخصائص العامل المهاجر وأسرته على أنها تحدد مستوى "مطلوباً" أو "مرغوباً" فيه من التحويلات تسيطر عليه اعتبارات الدخل والعوامل الديموغرافية بينما يضمحل فيه تأثير السياسات الاقتصادية. ومن الناحية الأخرى فإن المجموعة الثانية من المحددات والتي تسيطر عليها اعتبارات استثمارية تعكس تأثراً ملحوظاً بالبيئة الاقتصادية السائدة في البلدان المضيفة والمرسله للعمالة، حيث تحدد هذه العوامل الجزء المتبقي من التحويلات، أي الجزء الزائد عن المستوى المطلوب أو المرغوب للتحويلات. وبمعنى آخر فإن هناك جزء لا بد من تحويله بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى، وهو الجزء الذي يتم تحويله لتحسين الوضع المعيشي لعائلة العامل الأجنبي في بلد المنشأ، أما ما زاد عن ذلك فيخضع لاعتبارات اقتصادية استثمارية وغيرها.

أما فيما يتعلق بالدراسات التطبيقية التي أجريت عن دول المنطقة، فإنه ينبغي ملاحظة أن معظم هذه الدراسات ركزت على تقصى الآثار الناجمة عن تحويلات العمالة على دول المنشأ - أي الدول الأم أو الدول المرسله للعمالة - وبصفة خاصة على الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، ثم موازين المدفوعات، والعمالة والتوظيف في تلك البلدان.

وبالمقابل لا تتوفر دراسات تفصيلية عن الآثار المتمخضة عن تحويلات العمالة على اقتصاديات الدولة المستقطبة للعمالة.

ومن الدراسات من النوع الأول، والتي تدرس تأثير التحويلات على الدول الأم، الدراسة التي أعدها السقا (1998) عن تحويلات العمالة المصرية، حيث خلص الباحث إلى أن الهدف النهائي لتلك التحويلات هو تمويل استهلاك السلع المعمرة - وبصفة خاصة المستوردة منها. إضافة إلى ذلك فقد استعان السقا ببعض الدراسات التي ركزت على الهدف الخاص بتحسين مستوى معيشة العامل وأسرته والتعليم والصحة ومن ثم استخدم تلك الاعتبارات كأهم محددات مؤثرة على قرار التحويلات. وقد توصل السقا إلى نتائج منها أن تعادل أو تباين معدلات الفائدة وأسعار الصرف بين الدول المرسله والمستقبله للعمالة تعد من المحددات الأساسية لتدفقات التحويلات.

من ناحية أخرى رفض سوامي (1981) Swamy القول بأهمية معدلات الفائدة وأسعار الصرف كمحددات مهمة في هذا الإطار. وعلى النقيض من ذلك فقد توصل إلى أن عوامل عدم الاستقرار في اقتصاديات الدول المرسلة والمستقبلة هي على الأرجح أهم العوامل التي تؤثر على التحويلات.

وتوصلت الأهواني (1986) Al-Ahwany في دراستها الخاصة بالعمالة التركية إلى أن الميل الحدي للادخار والتحويل^[7] يعدان مرتفعين لهؤلاء العمال، أي أن جزءاً كبيراً من الدخل الإضافي يُستخدم لزيادة الادخار والتحويلات. وعلى وجه التحديد فإن ما نسبته 54% من مدخرات العمالة تم استخدامها لأغراض استهلاكية في البلدان المضيفة، بينما جرى استخدام 46% للاستثمار في العقار ولإنشاء أعمال ومنشآت صغيرة الحجم في بلدان المنشأ، أما الأسباب التي جعلت من هذه الاستثمارات جذابة للعمالة التركية المهاجرة فتتلخص في ارتفاع معدلات التضخم من بلدهم الأم، والرغبة في الحفاظ على القيمة الحقيقية لمدخراتهم.

وفي دراسة أخرى أعدها الألفي (1986) عن العمالة اليمنية المهاجرة توصل إلى أن مستويات الاستهلاك المرتفعة في البلدان المضيفة تؤثر على مستويات وعادات الاستهلاك الخاصة بالأسر اليمنية.

ويناقش الفصل الأول من هذه الدراسة الأنماط التاريخية لحجم تحويلات العمالة الأجنبية من دول المجلس، من ناحية المستويات ومعدلات النمو وبعض الإحصائيات الأخرى وذلك لكل دولة على حدة. أما الفصل الثاني فيسعى إلى إيضاح تأثير التسرب الملاحظ لتحويلات العمال على اقتصاديات دول مجلس التعاون. ويتناول الفصل الثالث معدلات التحويلات الفردية للعمالة الأجنبية في كل بلد من بلدان دول المجلس، أي متوسط ما يقوم به العامل الواحد من تحويلات. ويسعى الفصل الرابع إلى التعرف على العوامل التي تحدد حجم تحويلات العمال، بغية التوصل إلى السياسات الاقتصادية المناسبة لاستبقاء جزء من هذه التحويلات في دول المجلس لأطول فترة ممكنة. وسوف يوضح الفصل النماذج الرياضية القياسية التي تم استخدامها والتي تضم المتغيرات الأساسية ذات العلاقة بتحويلات العمال، وقياس تأثير كل منها على حجم التحويلات. وفي الفصل الخامس سوف نتعرض للنتائج المتحصل عليها من التقدير المفرد. بينما يختم الفصل السادس والأخير الدراسة ملخصاً أهم نتائجها.

وتقتصر الدراسة الحالية على تناول التحويلات عبر القنوات الرسمية والتي تتوفر عنها إحصائيات منشورة وموثوق بها من المصادر الرسمية والأجهزة المصرفية لدول مجلس التعاون الخليجي. وبالرغم من أن هنالك قدراً من تحويلات العملة الأجنبية يتم خارج القنوات والأطر الرسمية، إلا أنه ليس هنالك من وسيلة لمعرفة حجمها وقياس مستوياتها بشكل دقيق. وعادة ما تحتد التحويلات غير الرسمية للبلدان التي يسود فيها اختلال لأنظمة سعر الصرف ومن ثم تتبثق فيها الأسواق السوداء للعملة. فحينها يتوفر حافز مناسب يتمثل بهامش للصرف يدفع بالعامل^[8] الأجنبي للجوء للتحويل عبر تلك الأطر غير الرسمية².

الفصل الأول

حجم التحويلات ومعدلات نموها

الأنماط التاريخية والإحصاءات الملخصة

□ □ إجمالي حجم تحويلات العمال في مجلس التعاون ومعدلات النمو:

تبلغ تحويلات العمال الأجانب في الوقت الحاضر حوالي 24 بليون دولار سنوياً في دول المجلس مجتمعة، منها حوالي 63% من المملكة العربية السعودية، و15% من دولة الإمارات العربية المتحدة، بينما يتوزع الباقي على دول المجلس الأخرى. وبالنسبة لمعدلات النمو تظهر البيانات أن هناك اتجاهاً عاماً تصاعدياً يحكم حجم هذه التحويلات في الدول الست خلال الفترة موضع الدراسة وهي (1975-2000م) حيث ارتفعت من حوالي 1.6 بليون دولار في عام 1975م إلى ما يزيد عن 24 بليون دولار في نهايتها. ويلاحظ أيضاً الاستقرار النسبي لحجم التحويلات في السنوات الأخيرة، حيث صاحب ذلك تباطؤ النمو^[9] الاقتصادي في دول المجلس نتيجة انخفاض أسعار النفط³.

ومع الاتجاه التصاعدي العام اختلفت معدلات النمو في حجم التحويلات خلال الفترة موضع الدراسة، حيث مرت بأربع مراحل متميزة كانت على النحو التالي:

- المرحلة الأولى للفترة (1975-1981م)، والتي تزايدت فيها التحويلات بشكل كبير من حوالي 1.6 بليون دولار في البداية إلى 8.9 بليون دولار في نهاية الفترة، وبلغ متوسط حجم التحويلات السنوي خلالها حوالي 4.9 بليون دولار ومعدل النمو السنوي 33% تقريباً.
- المرحلة الثانية (1982-1987م)، حيث مرت مستويات وبلغ المتوسط السنوي. التحويلات بنوع من الاستقرار والثبات لحجم التحويلات 9.6 بليون دولار وبمعدل نمو يقدر بحوالي 1% بالمتوسط.
- المرحلة الثالثة (1988-1994م)، وفيها تزايدت التحويلات بشكل كبير وحاد مرة أخرى حيث كانت في بداية الفترة 11.4 بليون دولار إلى أن وصلت 25.3 بليون دولار

- في نهايتها، وبلغ متوسطها خلال الفترة حوالي 18.3 بليون دولار وبمعدل نمو بالمتوسط يساوي 15%.
- الفترة الرابعة والأخيرة (1995-2000م)، وهي مرحلة
 - من الاستقرار النسبي على مستوى عال، حيث كانت في عام 1995 حوالي 24.3 بليون دولار، وحوالي 24.6 بليون دولار في عام 2000م، وبلغت التحويلات 22.9 بليون دولار في السنة بالمتوسط، وكان معدل النمو فيها قريباً من الصفر.

ويوضح الجدول (1-1) أدناه البيانات الخاصة بتطور حجم التحويلات في دول المجلس مجتمعة خلال 1975-2000م^{[10]4}

جدول (1-1)
حجم تحويلات العمالة في مجلس التعاون ومعدلات النمو
بليون دولار

السنة	التحويلات في مجلس التعاون	معدل النمو %
1975	1.6	
1976	2.4	44
1977	3.3	38
1978	4.9	49
1979	6.1	25
1980	6.9	13
1981	8.9	30
1982	9.4	5
1983	9.5	1
1984	9.6	2
1985	9.9	2
1986	9.5	-4

0	9.5	1987
20	11.4	1988
21	13.8	1989
21	16.7	1990
13	18.9	1991
4	19.6	1992
16	22.7	1993
11	25.3	1994
-4	24.3	1995
-3	23.5	1996
-3	22.9	1997
2	23.4	1998
-2	22.9	1999
7	24.6	2000

ويوضح الشكلان (1-1) و (2-1) أدناه المسار البياني لتحويلات العمال ومعدل نموها في مجلس التعاون.

شكل (1-1): تحويلات العمالة الأجنبية في مجلس التعاون - الأنماط التاريخية

شكل (2-1): معدل نمو تحويلات العمالة الأجنبية في مجلس التعاون

ويظهر من الجدول والشكلين السابقين تطور حجم التحويلات ونمط النمو خلال الفترة موضع الدراسة، حيث كانت هناك معدلات نمو مرتفعة في فترات البداية ثم تراجع وتقلبات حول معدلات مستقرة من بعد ذلك الحين. وكما تُظهر الدراسة فإن تلك التقلبات كانت متزامنة مع تقلبات الأوضاع الاقتصادية في دول المجلس نتيجة لتغيرات أسواق النفط، ومع التطورات السياسية في المنطقة.

□ □ حجم تحويلات العمال في كل من دول المجلس ومعدلات النمو:

يتناول هذا الجزء حجم تحويلات العمالة الأجنبية من دول المجلس وذلك لكل دولة على حدة، من ناحية المستويات ومعدلات النمو وبعض الإحصائيات الملخصة الأخرى. ويتضمن الجدول أدناه البيانات الخاصة بالأنماط التاريخية لتلك التحويلات وذلك لفترات متباعدة خلال 1975-2001م وذلك بحسب توفر البيانات الإحصائية عن التحويلات لكل دولة من دول المجلس، حيث جرى إدراجها بالدولار لتسهيل الدراسة المقارنة لها لاحقاً.

جدول (1-2) تحويلات العمالة في دول مجلس التعاون الأنماط التاريخية مليون دولار

السنة	البحرين	الكويت	عمان	قطر	المملكة العربية السعودية	الإمارات العربية المتحدة
1975	76.4	275.8	208.2		554.4	427.8
1976	84.9	314.7	219.8		988.7	609.8
1977	101.1	369.9	221.8		1506.4	870.2
1978	129.8	432.6	212.2		2844.5	954.9
1979	93.6	531.9	248.7		3763.9	1073.3
1980	95.8	691.8	361.9		4094.1	1191.0
1981	106.7	688.7	457.4		5348.1	1757.0
1982	108.3	875.3	553.0		5346.9	1906.8
1983	100.3	864.6	692.0		5236.3	1988.6

1855.6	5284.1		816.5	962.6	111.4	1984
1879.6	5198.6		903.3	1044.1	228.2	1985
1913.6	4803.8		845.6	1084.0	208.0	1986
1948.8	4934.6		702.2	1101.7	193.6	1987
2018.5	6510.0		762.0	1179.1	194.2	1988
2067.6	8542.1		790.6	1283.3	198.7	1989
2424.4	11236.3	1131.9	816.7	769.6	332.2	1990
2478.9	13746.3	961.5	871.3	425.7	369.2	1991
2794.1	13397.1	1085.2	1180.8	828.7	335.6	1992
2833.0	15717.0	1162.1	1383.6	1229.1	395.8	1993
3105.4	18102.0	1024.5	1326.4	1330.6	430.6	1994
3241.6	16616.0	1071.2	1498.1	1353.7	499.7	1995
3568.5	15513.2	1142.0	1370.6	1376.1	559.3	1996
3187.1	15034.4	1186.8	1500.7	1374.7	634.8	1997
3430.9	14954.1	1247.5	1466.8	1611.1	725.0	1998
3635.1	13976.8	1259.3	1438.4	1731.2	856.1	1999
3730.4	15410.7		1456.4	1734.3	1012.8	2000
	15139.9		1531.9	1784.3		2001

بينما يوضح الشكل (1-3) أدناه المسار البياني للتحويلات لكل دولة على حدة.

الشكل (1-3): تحويلات العمالة الأجنبية بالدولار - الأنماط التاريخية

ويتم جمع البيانات الخاصة بتحويلات العمالة الأجنبية من مصادر متباينة لكل دولة. ففي حالة مملكة البحرين يتم رصدها من مسوحات البنوك التجارية والصرافات، والتي تغطي التحويلات للدول المرسلّة من قبل العاملين الأجانب في مملكة البحرين. أما بالنسبة لدولة الكويت فيجري تقديرها اعتماداً على عدد العاملين الأجانب، والذي يتم الحصول عليه من الوزارات والجهات الحكومية المعنية، ومن ثم ضربه في متوسط تحويلات العمالة الأجنبية الذي يجري الحصول عليه من تقديرات البنك المركزي المبنية على مسوحات محددة. ويتم استخدام طريقة مشابهة للحصول على البيانات الخاصة بسلطنة عمان، حيث تعكس البيانات تقديرات مبنية حول أعداد العمالة الأجنبية يجري الحصول عليها من مصادر وزارة العمل والتنمية، ومتوسطات

للأجور بالإضافة إلى افتراضات منطقية حول نسب التحويلات - الأجور. وفي المملكة العربية السعودية تشكل تحويلات العمالة الأجنبية البند الأساسي تحت التحويلات الجارية، ويتم الحصول عليها من مبيعات النقد الأجنبي بواسطة البنوك التجارية والصرافات العاملة في ذلك المجال. وتوضح البيانات المتوفرة أن هنالك اتجاهًا عامًا تصاعدياً ملحوظاً يحكم أداء هذه التحويلات في كافة دول المجلس الست، ذلك على الرغم من بعض التقلبات في بيانات دولة قطر وبعض التراجع الملحوظ في الفترات الأخيرة بالنسبة للمملكة العربية السعودية. وتتميز دولة الكويت بفترة من التراجع الحاد - غير الممثل للأداء العام- الذي حدث إبان الفترة 1990-1991م كنتيجة للغزو العراقي للبلاد وما تبعه من أحداث، وتفيد المؤشرات باستقرار نسبي يميل للتصاعد في حجم التحويلات من دولة الكويت من بعد ذلك الحين. كما تعكس البيانات نفس النمط من الاستقرار حول اتجاه عام متصاعد في حالتي سلطنة عمان، والإمارات العربية المتحدة. ومن ناحية أخرى تعكس الفترات اللاحقة من العينة تسارعاً في حجم التحويلات من مملكة البحرين. وبصورة عامة فقد ارتفعت التحويلات بعشرة أضعافها خلال الفترة 1983-2000م في مملكة البحرين، وبما يفوق الثلاثة أضعاف في حالة المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1986-2000م، وبثلاثة أضعاف في حالة عمان للفترة 1982-2001م، ثم بالضعف في حالة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 1982-2001م، بينما كانت الزيادة أكبر من الضعفين للكويت خلال الفترة الزمنية التي شملت 1993-2000م. ويعرض الجدول (3-1) بعض الإحصاءات الملخصة المتعلقة بحجم تحويلات العمالة الأجنبية من دول المجلس وذلك عبر فترة مشتركة تمتد خلال 1990-1999م.

جدول (3-1)
تحويلات العمالة في دول مجلس التعاون
الإحصاءات الملخصة 1990-1999م

	البحرين	الكويت	عمان	قطر	المملكة العربية السعودية	الإمارات العربية المتحدة
المتوسط	513.8	1203.0	1285.3	1127.2	14829.3	3069.9
أعلى قيمة	856.1	1731.2	1500.7	1259.3	18102.0	3635.1
أدنى قيمة	332.2	425.7	816.7	961.5	11236.3	2424.4
الانحراف المعياري	178.0	405.1	251.4	94.2	1887.9	427.0
معامل التباين	0.4	0.3	0.2	0.1	0.1	0.1

وعلى الرغم من توافر بيانات لغالبية دول المجلس للفترة (1975-2001)، إلا أن عدم توافرها لدولة قطر إلا لفترة محدودة هي (1990-1999) تطلب قصر فترة المقارنة بين دول المجلس على هذه الفترة. وحسب البيانات المتوفرة عن هذه الفترة المشتركة فإن متوسطات

تحويلات العمالة الأجنبية تفاوتت تفاوتاً كبيراً حيث كانت 514 مليون دولار سنوياً في حالة البحرين و 1203 مليون دولار سنوياً في الكويت و 1285 مليون دولار سنوياً لعمان ثم 1127 مليون دولار سنوياً لقطر و 14829 مليون دولار سنوياً للمملكة العربية السعودية و 3070 مليون دولار سنوياً في حالة الإمارات العربية المتحدة. وقد حدثت أكبر التقلبات المقاسة بمعامل التباين في حالي البحرين والكويت على التوالي.

❖ ❖ معدلات النمو في تحويلات العمال (1990/1999م)

تحققت أعلى معدلات للنمو عبر الفترة المحددة 1990-1999م في حالة دولة الكويت وبمعدل 12.64% سنوياً في المتوسط ويرجع ذلك للتقلص الحاد في تحويلات العمالة الأجنبية مع حلول الاحتلال العراقي في أغسطس من العام 1990م والذي يوافق بداية الفترة المشتركة للعينة ثم الزيادات المتتالية التي طرأت من بعد التحرير. وبلي ذلك من ناحية المعدل مملكة البحرين حيث سجلت نسبة نمو بلغت في المتوسط 10% سنوياً، ثم عمان بمعدل 7.25% سنوياً. أما أدنى معدل للنمو فقد كان في حالة دولة قطر وبمعدل 1.74% سنوياً.

ويبين الجدول (1-4) أدناه معدلات النمو النسبية في تحويلات العمالة الأجنبية للفترات الزمنية المشتركة 1990-1999م.

جدول (1-4)

تحويلات العمالة في دول مجلس التعاون
معدلات النمو النسبية % (1990-1999م)

البلد	متوسط معدل النمو السنوي
البحرين	10.01
الكويت	12.64
عمان	7.25
قطر	1.74
المملكة العربية السعودية	2.94
الإمارات العربية المتحدة	4.61

وكتفصيل أكثر للنتائج الخاصة بالمعدلات أعلاه، ندرج فيما يلي معدلات النمو في كل سنة من سنوات العينة في متغير إجمالي تحويلات العمالة الأجنبية للدول الست من خلال الجدول (1-5) التالي.

جدول (1-5)
تحويلات العمالة في دول مجلس التعاون
معدلات النمو السنوية %

الإمارات العربية المتحدة	المملكة العربية السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين	السنة
42.5	78.4		5.6	14.1	11.2	1976
42.7	52.4		0.9	17.6	19.0	1977
9.7	88.8		-4.3	17.0	28.4	1978
12.4	32.3		17.2	22.9	-27.9	1979
11.0	8.8		45.5	30.1	2.4	1980
47.5	30.6		26.4	-0.5	11.4	1981
8.5	0.0		20.9	27.1	1.5	1982
4.3	-2.1		25.1	-1.2	-7.4	1983
-6.7	0.9		18.0	11.3	11.1	1984
1.3	-1.6		10.6	8.5	104.8	1985
1.8	-7.6		-6.4	3.8	-8.9	1986
1.8	2.7		-17.0	1.6	-6.9	1987
3.6	31.9		8.5	7.0	0.3	1988
2.4	31.2		3.8	8.8	2.3	1989
17.3	31.5		3.3	-40.0	67.2	1990
2.3	22.3	-15.1	6.7	-44.7	11.1	1991
12.7	-2.5	12.9	35.5	94.7	-9.1	1992
1.4	17.3	7.1	17.2	48.3	17.9	1993
9.6	15.2	-11.8	-4.1	8.3	8.8	1994
4.4	-8.2	4.6	12.9	1.7	16.1	1995
10.1	-6.6	6.6	-8.5	1.7	11.9	1996

1997	13.5	-0.1	9.5	3.9	-3.1	-10.7
1998	14.2	17.2	-2.3	5.1	-0.5	7.7
1999	18.1	7.5	-1.9	1.0	-6.5	6.0
2000	18.3	0.2	1.3		10.3	2.6
2001		2.9	5.2		-1.8	

وتفيد هذه البيانات أن النمو في تحويلات العمالة بالنسبة لمملكة البحرين كان عند أعلى نسبة في سنة 1985م محققة قفزة كبرى، كما شهد العام 1990م قفزة أخرى في معدلات النمو. وبصورة عامة فقد نمت المعدلات بصورة موجبة في أغلب فترات العينة الخاصة بالبحرين. وبالنسبة للكويت فقد كانت معدلات النمو عند أدناها خلال فترة الاحتلال 1990-1991م حيث تراجعت بمعدلات (-) 40.93% و (-) 44.69% على التوالي في العامين المذكورين بسبب هروب العمالة الأجنبية من البلاد وتوقف المعاملات المالية والتحويلات خلال فترات معتبرة من العامين، بينما شهدت الفترة التي تلت التحرير معدلات مرتفعة في تحويلات العمالة الأجنبية وبصفة خاصة خلال العامين 1992، 1993م محققة 94.70% و 48.32% على التوالي وذلك نظراً إلى عودة العمالة الأجنبية بأعداد كبيرة، كما أنه صاحب فترة من عدم الشعور بالاستقرار. وقد شهدت الفترات التي تلت العام 1994م حالة من الاستقرار النسبي في مستوى التحويلات حيث تزايدت بمعدلات منخفضة - لا وبل انخفضت بمعدل بسيط هو (-) 0.10% في العام 1997م - وذلك كانعكاس لتزايد الثقة وكاستجابة للسياسات الاقتصادية التي تم توجيهها لاستبقاء رؤوس الأموال بداخل البلاد. ويجدر ملاحظة المعدل المرتفع نسبياً والمسجل في العام 1998م حيث بلغ 17.20% وربما يعود ذلك إلى ظلال الأزمة الآسيوية التي أطاحت بالثقة في الاستثمارات المالية ملقية بظلالها على اقتصاديات دول المجلس والتي تراجعت معدلات النمو فيها نتيجة لانخفاض أسعار النفط. وتعكس عمان أداء متأسفاً مع بقية دول المجلس من زاوية تصاعد التحويلات في المراحل الأولى من التنمية - والتي تسارعت بشكل أكبر في فترات لاحقة من العينة مقارنة مع بقية الدول - وذلك مع قدوم العمالة الأجنبية للبلاد بصورة أكثر كثافة مع النصف الأول من عقد الثمانينات، ومن زاوية التسارع الطارئ الذي حدث في العام 1992م. ويلاحظ في حالة دولة قطر الاستقرار النسبي في معدلات التحويلات منذ النصف الثاني من التسعينات الميلادية. كذلك قفزت معدلات نمو التحويلات في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1988-1991م وربما تعزى الأسباب الكامنة وراء ذلك الاندفاع لإعلان طارئ عن النية لفرض ضريبة على دخول الأجانب، ثم أزمة الخليج بتبعاتها المرهقة على الاقتصاد السعودي والتي أدت عند حلولها إلى اندفاع مفاجئ ونزوح كبير في حجم التحويلات. ومنذ العام 1995م أصبحت معدلات النمو في حجم التحويلات سالبة وإن بقيت منخفضة بصورة عامة - فيما عدا العام 2000م والذي نمت فيه بمعدل مرتفع نسبياً مقارنة بالفترات المحيطة - وذلك على الرغم من ارتفاع حجم التحويلات بصورة مطلقة في الفترة نفسها. وبالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة فقد شهدت الفترة 1976-1981م بعضاً من معدلات النمو المرتفعة في إجمالي التحويلات بسبب تدفق أعداد هائلة من العمالة الأجنبية للبلاد إبان الطفرة النفطية الأولى. ومنذ العام 1985م

تبدو الأوضاع وقد استقرت على معدلات نمو موجبة ومنخفضة، ذلك على الرغم من نتوء مفاجئ في العام 1990م كانعكاس للاهتزاز الذي سببته أزمة الخليج، وآخر أقل حدة في العام 1992م.

وتعكس الأشكال التالية المعلومات أعلاه بصورة بيانية.

شكل (1-4): معدلات النمو السنوية لتحويلات العملة الأجنبية بالدولار.

ويمكن تحرى أنماط مشتركة بين بلدان المجلس والمتمثلة بمعدلات مرتفعة في فترات البداية ثم تراجع وتقلبات حول معدلات مستقرة من بعد ذلك الحين بسبب حالة الحذر التي سادت بعد تراجع الأوضاع الاقتصادية في دول المجلس، والذي نتج بدوره عن التراجع الحاد في أسعار النفط. كذلك يظهر نمط مشترك من أداء معدلات النمو عند الفترة 1990-1991م بسبب أزمة الخليج.

الفصل الثاني تأثير تحويلات العمال على اقتصاد دول المجلس

مقدمة:

يسعى هذا الفصل إلى إيضاح تأثير التسرب الملاحظ لتحويلات العمال على اقتصاديات دول المجلس. وتتجاوز نسبة هذه التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول المجلس النسب المحققة في أي دولة من دول العالم، كما أن هناك نزيف مستمر في موازين المدفوعات ناتج عن هذا التسرب. ويعتبر عدم تبني سياسات ضرورية لتشجيع استثمار جزء من هذه التحويلات واستبقائها في الاقتصاديات المحلية لدول المجلس بمثابة الفرصة الضائعة لهذه الاقتصاديات.

□ □ تأثير تحويلات العمال على الناتج المحلي الإجمالي: نسبة التسرب

□ □ نسبة تحويلات العمال إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون مجتمعة:

تؤثر تحويلات العمالة الأجنبية على اقتصاديات دول المجلس بشكل ملحوظ حيث تشكل تسرباً كبيراً، وتبلغ نسبة هذا التسرب في الوقت الحاضر حوالي 9% من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس.

وتاريخياً بلغت نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس - أي نسبة التسرب - حوالي 7% بالمتوسط خلال الفترة 1975-2000م. ومرت نسبة التسرب بمرحلتين

الأولى خلال الفترة (1975-1994م)؛ والتي كانت فيها - -

النسبة متزايدة حيث شكلت حوالي 2% عام 1975م

واستمرت في التزايد المستمر إلى العام 1994م لتبلغ أعلى

نسبة لها وهي 12% تقريباً. وبلغ متوسط النسبة خلال هذه

الفترة 6%.

الثانية وتشمل الفترة (1995-2000م)؛ حيث شهدت - -

النسبة نوعاً من التقلب ولكنها كانت تدور داخل المدى 8-

11%، حيث بلغ متوسطها السنوي خلال الفترة المعنية 9%.

ويوضح الجدول (2-1) التالي نسبة التسرب أي نسبة التحويلات للناتج المحلي في مجموعة دول مجلس التعاون.

جدول (1-2)
نسب التسرب
نسبة تحويلات العمالة إلى الناتج المحلي الإجمالي
%

السنة	تحويلات العمال في مجلس التعاون (بليون دولار)	الناتج المحلي الإجمالي (بليون دولار)	% التحويلات إلى الناتج
1975	1.6	74.0	2
1976	2.4	91.6	3
1977	3.3	103.3	3
1978	4.9	116.0	4
1979	6.1	173.3	4
1980	6.9	232.3	3
1981	8.9	231.4	4
1982	9.4	192.3	5
1983	9.5	174.1	5
1984	9.6	167.3	6
1985	9.9	155.8	6
1986	9.5	128.2	7
1987	9.5	137.6	7
1988	11.4	138.6	8
1989	13.8	154.9	9
1990	16.7	180.9	9
1991	18.9	185.6	10
1992	19.6	202.7	10
1993	22.7	203.1	11
1994	25.3	207.2	12
1995	24.3	222.1	11

10	246.4	23.5	1996
9	259.5	22.9	1997
10	232.3	23.4	1998
9	258.6	22.9	1999
8	323.9	24.6	2000

بينما يعطي الشكل (1-2) أدناه المسار البياني للنسبة.

شكل(1-2): نسبة تحويلات العمال في مجلس التعاون للنتائج المحلي الإجمالي

وتشكل نسبة التحويلات للنتائج المحلي الإجمالي في مجموعة دول مجلس التعاون مستويات تفوق ما يماثلها في دول العالم الأخرى. وبشكل عام فإن النسبة كانت في ازدياد مستمر في دول المجلس مجتمعة حتى عام 1995م، حيث مالت للانخفاض من بعد ذلك الحين حول متوسط يبلغ حوالي 9% كما سبق إيضاحه.

❏ ❏ نسبة تحويلات العمال إلى الناتج في كل من دول مجلس التعاون:

كذلك تشكل تحويلات العمال نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي للدول المفردة، تفوق أي نسبة مثيلة في دول العالم الأخرى، حيث تجاوزت في بعض السنوات 16% من إجمالي الناتج

المحلي الإجمالي لبعض دول المجلس. وقد تراوحت هذه النسبة بين 4.8% في دولة الكويت في المتوسط خلال كامل الفترة (1975-1999م)، و 13.3% في دولة قطر في المتوسط خلال الفترة (1990-1999م).

ويتضمن الجدول (2-2) أدناه نسب التحويلات للنواتج المحلي في كل بلد من بلدان المجلس المفردة كانعكاس لحجمها مقابل حجم الاقتصاد المعني خلال سنوات الدراسة.

جدول (2-2)
نسب تحويلات العمالة - الناتج المحلي الإجمالي
%

السنة	البحرين	الكويت	عمان	قطر	المملكة العربية السعودية	الإمارات العربية المتحدة
1975	7.1	2.3	9.9		1.2	4.3
1976	5.7	2.4	8.6		1.7	4.8
1977	5.2	2.6	8.1		2.3	5.4
1978	5.5	2.8	7.7		3.8	6.0
1979	3.5	2.1	6.7		3.3	5.1
1980	3.1	2.4	5.7		2.6	4.0
1981	3.1	2.8	6.0		3.5	5.3
1982	3.0	4.1	6.9		4.4	6.2
1983	2.6	4.2	8.2		4.9	7.1
1984	2.8	4.6	8.7		5.4	6.7
1985	6.3	4.7	8.7		6.0	6.9
1986	6.8	6.1	10.3		6.6	8.8
1987	6.2	4.8	8.1		6.7	8.2
1988	5.1	5.8	9.1		8.6	8.5
1989	4.8	5.3	8.4		10.3	7.5
1990	7.3	4.0	7.0	15.4	10.7	7.2
1991	8.0	3.9	7.7	14.4	11.7	7.3

7.9	10.9	14.2	9.5	4.3	7.1	1992
8.0	13.3	16.2	11.1	5.1	7.6	1993
8.5	15.1	13.9	10.3	5.4	7.7	1994
8.1	13.3	13.2	10.9	5.1	8.5	1995
8.0	11.4	12.6	9.3	4.5	9.2	1996
6.5	10.3	10.5	9.3	4.6	10.0	1997
7.2	11.6	11.9	10.4	6.3	11.7	1998
7.0	9.8	10.3	9.2	5.8	12.9	1999
	8.9				12.7	2000

بينما يعطي الشكل (2-2) أدناه المسار البياني لتلك النسب في كل من دول المجلس، والذي يظهر الاتجاه التصاعدي لهذه النسب بشكل عام.

شكل (2-2): نسب تحويلات العمالة الأجنبية للنتائج المحلي الإجمالي.

ويتضمن الجدول (3-2) الإحصاءات الملخصة لنسب التحويلات للنتائج المحلي الإجمالي في كل دولة من دول المجلس على حدة.

الجدول (3-2)
نسب تحويلات العمالة الأجنبية للنتائج المحلي الإجمالي
الإحصاءات الملخصة (1990-1999م)
%

الإمارات العربية المتحدة	المملكة العربية السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين	
7.56	11.79	13.26	9.46	4.91	9.01	المتوسط
8.47	15.06	16.24	11.08	6.33	12.93	أعلى قيمة
6.48	9.80	10.33	6.99	3.86	7.06	أدنى قيمة
0.62	1.61	1.95	1.32	0.80	1.98	الانحراف المعياري
0.08	0.14	0.15	0.14	0.16	0.22	معامل التباين

ويلاحظ بداية من الأرقام الواردة في الجداول أعلاه ومن الرسوم البيانية تزايد النسب عبر الزمن في كل دول المجلس تقريباً خلال معظم الفترة محل الدراسة. وبصورة أكثر تحديداً يلاحظ أن التحويلات تمثل نسبة متزايدة للنتائج المحلي الإجمالي في حالة المملكة العربية السعودية غير أنها شرعت في التراجع منذ العام 1994م وبلغ متوسط النسبة في هذه الحالة 11.79% للفترة 1990-1999م ويلاحظ الأداء المتشابه للنسبة في حالة المملكة العربية السعودية وذلك الخاص بمجموعة الدول ككل كما ورد في الشكل (2-1). كما تراوحت النسب داخل مدى يمتد ليشمل 9.80-15.06%.

وتمثل حالة دولة قطر استثناء حيث يلاحظ ميل النسبة إلى الانخفاض، وذلك نظراً إلى أن بياناتها انحصرت في الفترة (1990-1999). ومع ذلك ظلت دولة قطر تحتفظ بأكبر متوسط للنسبة والبالغ 13.26% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط، كما سجلت أعلى نسبة في تحويلات العمال، بما بلغ 16.24% من الناتج المحلي الإجمالي القطري في عام 1993م.

ومن ناحية ثبات واستقرار النسب كانت مملكة البحرين هي الأكثر تقلباً تليها دولة الكويت، بينما اتسمت نسب تحويلات دولة الإمارات العربية المتحدة بالاستقرار النسبي كما يتضح ذلك من معاملات التباين CV المشار إليها في الجدول.

□ □ تأثير تحويلات العمال على ميزان المدفوعات [11]5

✂ ✂ تحويلات العمال وموازن المدفوعات في مجلس التعاون:
تؤثر تحويلات العمالة الأجنبية على موازين مدفوعات دول المجلس تأثيراً كبيراً، حيث تشكل نزيفاً مستمراً لتلك الموازين ولأرصدها من العملات الأجنبية. وبلغت نسبة التغير في الحساب الجاري لدول المجلس حوالي -166% بالمتوسط خلال الفترة 1979-2000م.

[11]5 تم أخذ بيانات الميزان التجاري لكل من مملكة البحرين ودولة الكويت وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية من:

Balance Of Payments Statistics, International Monetary Fund.

أما بيانات كل من دولة قطر فقد تم أخذها من:

- التقرير السنوي والنشرة الإحصائية الفصلية (مصرف قطر المركزي) أعداد متفرقة، المجموعة الإحصائية السنوية (الجهاز المركزي للإحصاء) يوليو 1983م.

وأخيراً بيانات الإمارات العربية المتحدة فقد تم أخذها من:

- التطورات الاقتصادية والمالية والنقدية (مصرف الإمارات المركزي)، النشرة الاقتصادية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية-الأمانة العامة، العدد السادس عشر (2001م).

ويلاحظ أنه في بعض السنوات أدت تحويلات العملة الأجنبية إلى تحويل الفائض الذي تحقق في الحساب الجاري إلى عجز، وفي عام 1998م انقلب الفائض الذي بلغ 7.2 بليون دولار إلى عجز بلغ 16.3 بليون دولار بعد خصم تحويلات العملة الأجنبية والتي بلغت 23.4 بليون دولار في ذلك العام.^{[12]6} وفيما يلي بعض السنوات التي انقلب فيها الفائض في الحساب الجاري إلى عجز بعد خصم تحويلات العملة الأجنبية.

1998	1993	1988	1983	
-16.3	-15.6	-0.6	-5.3	الحساب الجاري
23.4	22.7	11.4	9.5	تحويلات العمال
7.2	7.2	10.8	4.2	الحساب الجاري دون خصم تحويلات العمال
-144	-146	-1950	-180	نسبة التغير %

• • بالبليون دولار

وفي سنوات أخرى أدت التحويلات إلى تخفيض الفائض بنسب كبيرة، فقد انخفض الفائض في الحساب الجاري بمقدار 48% في العام 2000م، حيث بلغ الفائض بدون التحويلات حوالي 76.3 بليون دولار وانخفض إلى 51.7 بليون دولار بعد إضافة التحويلات التي بلغت 24.6 بليون دولار في ذلك العام. ويعرض الجدول التالي أمثلة لبعض السنوات التي انخفض فيها فائض الحساب الجاري بشكل ملحوظ بسبب التحويلات.

2000	1995	1989	1979	
51.7	1.9	3.7	31.4	الحساب الجاري
24.6	24.3	13.8	6.1	تحويلات العمال
76.3	26.1	17.5	37.5	الحساب الجاري دون خصم تحويلات العمال
48	1307	371	19	نسبة التغير %

• • بالبليون دولار

^{[12]6} أدت تحويلات العمال في العام 1991م إلى تفاقم عجز الحساب الجاري لدول المجلس حيث ازداد العجز التجاري بمقدار 35%، حيث بلغ العجز في الحساب الجاري بدون التحويلات حوالي 34.5 بليون دولار لنفس العام ليرتفع إلى 53.4 بليون دولار بعد خصم التحويلات التي بلغت 18.9 بليون دولار.

❧ ❧ تحويلات العمال وميزان المدفوعات في كل من دول مجلس

التعاون:

كما سبق إيضاحه، تشكل تحويلات العمال نزيفاً مستمراً في ميزان المدفوعات لمجموعة دول المجلس، وبالتالي نزيفاً لأرصدها من العملات الأجنبية. ففي حين تمتع الحساب الجاري بدون هذه التحويلات بعجز أو فائض فإن عجز الحساب الجاري يزيد إذا ما أضفنا تحويلات العمال أو يتقلص فائض الحساب الجاري بشكل كبير أو يتحول إلى عجز نتيجة تحويلات العمال. وسوف نوضح ذلك بالتفصيل لكل دولة كما يلي:

أولاً: في بعض السنوات أدت تحويلات العمال إلى تفاقم عجز الحساب الجاري.

- - مملكة البحرين: ازداد العجز التجاري بمقدار 93% في العام 1998م، حيث بلغ العجز في الحساب الجاري بدون التحويلات حوالي 52.7 مليون دولار وارتفع إلى 777.7 مليون دولار بعد إضافة التحويلات التي بلغت 725 مليون دولار. وفيما يلي أمثلة لبعض السنوات الأخرى التي تفاقم فيها عجز الحساب الجاري لمملكة البحرين كنتيجة للتحويلات.

1998	1992	1987	1979	مملكة البحرين
-777.7	-826.6	-201.3	-222.7	الحساب الجاري
725.0	335.6	193.6	93.6	تحويلات العمال
-52.7	-491.0	-7.7	-129.2	الحساب الجاري دون إضافة تحويلات العمال
-93	-41	-96	-42	نسبة التغير %

• • بالمليون دولار

- - المملكة العربية السعودية: ارتفع العجز التجاري بمقدار 91% في العام 1993م، حيث بلغ العجز في الحساب الجاري بدون التحويلات حوالي 1550.8 مليون دولار وارتفع إلى 17267.8 مليون دولار بعد إضافة التحويلات التي بلغت 15717 مليون دولار. ويدرج الجدول أمثلة أخرى لبعض السنوات التي تفاقم فيها عجز الحساب الجاري.

1993	1989	1986	1983	المملكة العربية السعودية
17267.8	-	-	-	الحساب الجاري
15717.0	8542.1	4803.8	5236.3	تحويلات العمال
1550.8	-996.0	-6991.0	-	الحساب الجاري دون إضافة تحويلات العمال

			11615.8	
91	90	41	31	نسبة التغير %

• • بالمليون دولار

- - سلطنة عمان: حدث تفاقم في العجز في عامي 1986م و 1998م خلال الفترة 1975-2000م حيث ازداد العجز التجاري بمقدار 81% و 49% على التوالي. وبلغ العجز في الحساب الجاري بدون التحويلات في العام 1986م حوالي 194.3 مليون دولار وارتفع إلى 1039.8 مليون دولار بعد إضافة التحويلات التي بلغت 845.6 مليون دولار، أما في العام 1998م فقد بلغ العجز في الحساب الجاري بدون التحويلات حوالي 1526.7 مليون دولار وارتفع إلى 2993.5 مليون دولار بعد إضافة التحويلات التي بلغت 1466.8 مليون دولار.
- - دولة قطر: حدث تفاقم في العجز في الأعوام 1995م و 1996م و 1997م حيث ازداد العجز التجاري بمقدار 50% و 92% و 71% على التوالي، وبلغ العجز في الحساب الجاري بدون التحويلات في العام 1995م حوالي 1088.5 مليون دولار ليرتفع إلى 2159.6 مليون دولار بعد إضافة التحويلات التي بلغت 1071.2 مليون دولار. أما في العام 1996م فقد بلغ العجز في الحساب الجاري بدون التحويلات حوالي 104.4 مليون دولار وارتفع إلى 1246.4 مليون دولار بعد إضافة التحويلات التي بلغت 1142 مليون دولار، وأخيراً في العام 1997م فقد بلغ العجز في الحساب الجاري بدون التحويلات حوالي 492 مليون دولار وارتفع إلى 1678.8 مليون دولار بعد إضافة التحويلات التي بلغت 1186.8 مليون دولار.
- - دولة الكويت: حدث هذا التفاقم مرة واحدة فقط خلال الفترة 1975-2000م وذلك في العام 1991م وازداد العجز التجاري فيه بمقدار 2%، حيث بلغ العجز في الحساب الجاري بدون التحويلات حوالي 26052.9 مليون دولار وارتفع إلى 26478.5 مليون دولار بعد إضافة التحويلات التي كانت 425.7 مليون دولار.

ثانياً: في بعض السنوات أدت تحويلات العمال إلى قلب الفائض في الحساب الجاري إلى عجز.

- - الإمارات العربية المتحدة: حدث أن انقلب الفائض في الحساب الجاري إلى عجز مرة واحدة فقط خلال الفترة 1979-2000م وذلك في العام 1998م، حيث بلغ الفائض في الحساب الجاري بدون التحويلات حوالي 2317.2 مليون دولار وانقلب إلى عجز بلغ

1113.7 مليون دولار بعد إضافة التحويلات التي بلغت 3430.9 مليون دولار.

- - مملكة البحرين: انقلب الفائض في الحساب الجاري إلى عجز في الحساب الجاري في العام 1999م، حيث بلغ الفائض في الحساب الجاري بدون التحويلات حوالي 515.7 مليون دولار وانقلب إلى عجز بلغ 340.4 مليون دولار بعد إضافة التحويلات التي بلغت 856.1 مليون دولار. وفيما يلي أمثلة لبعض السنوات الأخرى التي انقلب فيها الفائض في الحساب الجاري إلى عجز لمملكة البحرين.

1999	1994	1989	1986	مملكة البحرين
-340.4	-255.6	-193.1	-68.9	الحساب الجاري
856.1	430.6	198.7	208.0	تحويلات العمال
515.7	175.0	5.6	139.1	الحساب الجاري دون إضافة تحويلات العمال
-251	-168	-103	-302	نسبة التغير %

- - المملكة العربية السعودية: انقلب الفائض في الحساب الجاري إلى عجز في الحساب الجاري في العام 1998م، حيث كان الفائض في الحساب الجاري بدون التحويلات حوالي 1804.6 مليون دولار وانقلب إلى عجز بلغ 13149.5 مليون دولار بعد إضافة التحويلات التي بلغت 14954.1 مليون دولار. ويذكر الجدول أمثلة أخرى لبعض السنوات التي انقلب فيها الفائض في الحساب الجاري إلى عجز.

1998	1995	1990	1979	المملكة العربية السعودية
-13149.5	-5325.2	-4152.2	-2212.1	الحساب الجاري
14954.1	16616.0	11236.3	2844.5	تحويلات العمال
1804.6	11290.8	7084.1	632.4	الحساب الجاري دون إضافة تحويلات العمال
-114	-312	-271	-129	نسبة التغير %

- - سلطنة عمان: انقلب الفائض في الحساب الجاري إلى عجز في الحساب الجاري في العام 1999م، حيث بلغ الفائض في الحساب الجاري بدون التحويلات حوالي 1069 مليون دولار وانقلب إلى عجز بلغ 369.4 مليون دولار بعد إضافة التحويلات التي بلغت

1438.4 مليون دولار. وفيما يلي أمثلة أخرى لتحول الفائض في الحساب الجاري إلى عجز.

1999	1995	1991	1985	سلطنة عمان
-369.4	-800.5	-250.7	-10.1	الحساب الجاري
1438.4	1498.1	871.3	903.3	تحويلات العمال
1069.0	697.5	620.5	893.2	الحساب الجاري دون إضافة تحويلات العمال
-389	-187	-348	-8917	نسبة التغير %

- - دولة قطر: انقلب الفائض في الحساب الجاري إلى عجز في الحساب الجاري في الأعوام من 1991م إلى 1994م وكذلك في العام 1998م، حيث بلغ الفائض في الحساب الجاري بدون التحويلات في العام 1998م حوالي 792 مليون دولار وانقلب إلى عجز بلغ 455.5 مليون دولار بعد إضافة التحويلات التي بلغت 1247.5 مليون دولار.

- - دولة الكويت: حدث أن انقلب الفائض في الحساب الجاري إلى عجز مرة واحدة فقط خلال الفترة 1975-2000م وذلك في العام 1992م، حيث بلغ الفائض في الحساب الجاري بدون التحويلات حوالي 378.6 مليون دولار وانقلب إلى عجز بلغ 450.2 مليون دولار بعد إضافة التحويلات التي بلغت 828.7 مليون دولار.

-
-

ثالثاً: في السنوات الأخرى - وهي الأكثر - أدت التحويلات إلى تخفيض الفائض بنسب كبيرة.

- - الإمارات العربية المتحدة: انخفض الفائض في الحساب الجاري بمقدار 27% في العام 2000م، حيث بلغ الفائض في الحساب الجاري بدون التحويلات حوالي 17481.3 مليون دولار وانخفض إلى 13750.9 مليون دولار بعد إضافة التحويلات التي بلغت 3730.4 مليون دولار. ويعرض الجدول بعض السنوات الأخرى التي حدث فيها هذا التقاوم.

2000	1995	1990	1979	الإمارات العربية المتحدة
13750.9	4889.7	4685.4	5529.8	الحساب الجاري
3730.4	3241.6	2424.4	1073.3	تحويلات العمال

17481.3	8131.3	7109.8	6603.0	الحساب الجاري دون إضافة تحويلات العمال
27	66	52	19	نسبة التغير %

- - مملكة البحرين: انخفض الفائض في الحساب الجاري بمقدار 898% في العام 2000م، حيث بلغ الفائض في الحساب الجاري بدون التحويلات حوالي 1125.5 مليون دولار وانخفض إلى 112.8 مليون دولار بعد إضافة التحويلات التي بلغت 1012.8 مليون دولار. وفيما يلي أمثلة لبعض السنوات الأخرى التي حدث تفاقم فيها.

2000	1995	1990	1985	مملكة البحرين
112.8	237.2	69.7	38.8	الحساب الجاري
1012.8	499.7	332.2	228.2	تحويلات العمال
1125.5	737.0	401.9	267.0	الحساب الجاري دون إضافة تحويلات العمال
898	211	477	588	نسبة التغير %

- - المملكة العربية السعودية: انخفض الفائض في الحساب الجاري بمقدار 104% في العام 2001م، حيث بلغ بدون التحويلات حوالي 29642.2 مليون دولار وانخفض إلى 14502.3 مليون دولار بعد إضافة التحويلات التي بلغت 15139.9 مليون دولار. وفيما يلي أمثلة لبعض السنوات التي تفاقم فيها عجز الحساب الجاري.

2001	1996	1982	1975	المملكة العربية السعودية
14502.3	680.5	7575.5	14384.8	الحساب الجاري
15139.9	15513.2	5346.9	554.4	تحويلات العمال
29642.2	16193.7	12922.3	14939.2	الحساب الجاري دون إضافة تحويلات العمال
410	2280	71	4	نسبة التغير %

- - سلطنة عمان: انخفض الفائض في الحساب الجاري بمقدار 44% في العام 2000م، حيث كان الفائض بدون التحويلات حوالي

4803.6 مليون دولار وانخفض إلى 3347.2 مليون دولار بعد إضافة التحويلات التي بلغت 1456.4 مليون دولار. وفيما يلي أمثلة لسنوات أخرى.

سلطنة عمان	1980	1990	1996	2000
الحساب الجاري	942.4	1106.4	338.1	3347.2
تحويلات العمال	361.9	816.7	1370.6	1456.4
الحساب الجاري دون إضافة تحويلات العمال	1304.3	1923.0	1708.7	4803.6
نسبة التغير %	38	74	405	44

- - دولة قطر: انخفض الفائض في الحساب الجاري بمقدار 370% و 58% في العامين 1990م و 1999م على التوالي، حيث بلغ بدون التحويلات حوالي 1438.2 و 3430.5 مليون دولار وانخفض إلى 306.3 و 2171.2 مليون دولار بعد إضافة التحويلات التي بلغت 1131.9 و 1259.2 مليون دولار على التوالي.

- - دولة الكويت: انخفض فائض الحساب الجاري بمقدار 21% في العام 2001م، حيث كان حوالي 10349.9 مليون دولار بدون التحويلات وانخفض إلى 8565.6 مليون دولار بعد إضافة التحويلات التي بلغت 1784.3 مليون دولار. وفيما يلي أمثلة لسنوات تقام فيها عجز الحساب الجاري.

دولة الكويت	1975	1985	1995	2001
الحساب الجاري	5930.4	4798.0	5016.0	8565.6
تحويلات العمال	275.8	1044.1	1353.7	1784.3
الحساب الجاري دون إضافة تحويلات العمال	6206.2	5842.0	6369.6	10349.9
نسبة التغير %	5	22	27	21

ويوضح الجدول (4-2) التالي نسب تأثير تحويلات العمالة الأجنبية على الحساب الجاري في كل دولة من دول المجلس.

جدول (4-2)
نسب تحويلات العمالة - الحساب الجاري %

الإمارات العربية المتحدة	المملكة العربية السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين	
	4		363	5	-38	1975
	7		602	5	-24	1976
	13		80	8	-31	1977
	-129		-429	7	-33	1978
19	37		45	4	-42	1979
8	10		38	5	52	1980
20	13		37	5	25	1981
27	71		113	18	25	1982
38	-31		140	16	98	1983
25	-29		270	15	51	1984
27	-40		-8917	22	588	1985
81	-41		-81	19	-302	1986
48	-50		90	24	-96	1987
80	-89		-246	26	101	1988
52	-90		259	14	-103	1989
52	-271	370	74	20	477	1990
152	-50	-962	-348	-2	-61	1991
92	-76	-12742	-197	-184	-41	1992
202	-91	-176	-116	49	-117	1993
102	-173	-204	-165	41	-168	1994
66	-312	-50	-187	27	211	1995
537	2280	-92	405	19	215	1996
51	4922	-71	-2061	17	-2040	1997
-308	-114	-274	-49	73	-93	1998

104	3392	58	-389	34	-251	1999
27	107		44	12	898	2000
	104			21		2001

وتعكس التقلبات الكبيرة التي تحدث في النسبة الأثر الكبير لتحويلات العمال على ميزان المدفوعات، خاصة في السنوات التي يكون فيها فائض الميزان التجاري محدوداً، حيث تشكل التحويلات عندئذ نسبة كبيرة.

□ □ علاقة تحويلات العمال بحجم الاستثمار

✧ ✧ تحويلات العمال وحجم الاستثمار في مجلس التعاون :

مثلت تحويلات العمالة الأجنبية نسبة كبيرة مقارنة مع حجم الاستثمار حيث بلغت في ، مما يشكل فرصة ضائعة على ^[13]متوسطها حوالي 37.5% خلال الفترة 1980-2000م⁷ اقتصاد دول المجلس.

وقد مرت نسبة تحويلات العمال مقارنة مع حجم الاستثمار بثلاثة مراحل هي على التوالي:

- المرحلة الأولى والتي شملت الفترة (1980-1984م)، -
- وفيه ارتفعت النسبة من 13.6% عام 1980م إلى أن بلغت
- في آخر هذه الفترة 19.2%، وقد بلغ متوسط الفترة حوالي
- 17.6% .

- أما المرحلة الثانية فقد امتدت خلال السنوات (1985- - -
- 1994م)، حيث كانت فيها النسبة متزايدة وشكلت حوالي 29% عام 1985م واستمرت في التزايد المستمر إلى العام 1990م حيث بلغت 49.4% تقريباً، ثم بدأت بانخفاض في العامين 1991 و 1992م بحوالي 5% ولكن سرعان ما عاودت الارتفاع مرة أخرى إلى أن بلغت أعلى قيمة لها في العام 1994م لتشكل 57.8% من إجمالي الاستثمار، وبلغ متوسط النسبة خلال هذه الفترة 43% تقريباً.
- المرحلة الأخيرة الممتدة من 1995م إلى نهاية الفترة، - - -
- حيث بدأت النسبة بالانخفاض في العام 1995م وبلغت فيها حوالي 51% واستمرت في الانخفاض إلى أن بلغت حوالي 42% في العام 1997م، وبلغ متوسط النسبة خلال هذه الفترة 46% تقريباً.

ويتضمن الجدول (2-5) أدناه نسب التحويلات للاستثمار في مجلس التعاون للفترة من 1980-2000م.

جدول (2-5)
نسب تحويلات العمالة - الاستثمار^[14] %

السنة	تحويلات العمال في مجلس التعاون (بليون دولار)	الاستثمار (بليون دولار)	% التحويلات إلى الاستثمار
-------	--	-------------------------	---------------------------

14	50.4	6.9	1980
19	47.5	8.9	1981
18	52.1	9.4	1982
18	51.3	9.5	1983
19	50.1	9.6	1984
29	34.0	9.9	1985
33	28.7	9.5	1986
35	26.7	9.5	1987
41	28.0	11.4	1988
45	30.6	13.8	1989
49	33.8	16.7	1990
46	41.1	18.9	1991
44	44.8	19.6	1992
47	47.9	22.7	1993
58	43.8	25.3	1994
51	47.7	24.3	1995
49	48.2	23.5	1996
42	54.3	22.9	1997
43	55.0	23.4	1998
44	52.6	22.9	1999
46	53.7	24.6	2000

بينما يعطي الشكل (2-3) أدناه المسار البياني لنسب تحويلات العمال للاستثمار، والذي يظهر الاتجاه التصاعدي لهذه النسب بشكل عام.

شكل (2-3): نسبة تحويلات العمال في مجلس التعاون للاستثمار

❖ ❖ تحويلات العمال وحجم الاستثمار في كل من دول مجلس التعاون:

تمثل تحويلات العمال نسبة كبيرة جداً مقارنة مع حجم الاستثمار تراوحت بين 25% إلى 45% بالمتوسط لكل دولة من دول المجلس. وكما تقدم ذكره فإن ذلك يعتبر بمثابة الفرصة الضائعة لاقتصاديات تلك الدول، حيث لم يتم تبني السياسات اللازمة لتشجيع استثمار هذه التحويلات في الاقتصاديات المحلية، كما لم تتمكن مصارف دول المجلس من استقطاب هذه التحويلات بالإيداع لديها على شكل ودائع أو حسابات ادخار بغرض توظيفها وتدويرها في الاقتصاديات المحلية عوضاً عن أو قبل تحويلها إلى الخارج بل تنافست على ابتداع الابتكارات المصرفية التي تساعد وتحفز العمالة الأجنبية على تحويل ما لديها من مدخرات بأسرع الطرق وأفضل الوسائل. وتحديدًا بلغت نسبة تحويلات العمال إلى الاستثمار في مملكة البحرين خلال الفترة المشتركة 1990-1997م حوالي 45% في المتوسط، كما بلغت 27% في دولة الكويت. وفي سلطنة عمان شكل متوسط النسبة 61% خلال نفس الفترة، أما في دولة قطر فقد شكل 59% للفترة 1990-1997م، و 58% في المملكة العربية السعودية، و 30% في الإمارات. وكما هو واضح من البيانات أعلاه فإن النسبة كانت في ازدياد ملحوظ تقريباً في اقتصاديات دول المجلس باستثناء دولة قطر حيث كان هناك انخفاض واضح للنسبة خاصة في آخر الفترة. ويتضمن الجدول (2-6) أدناه نسب التحويلات للاستثمار في كل بلد من بلدان المجلس للفترة من 1975-2000م.

جدول (2-6)
نسب تحويلات العمالة - الاستثمار^[15]
%

السنة	البحرين	الكويت	عمان	قطر	المملكة العربية السعودية	الإمارات العربية المتحدة
1975	20	18	28		6	14
1976	13	14	24		7	14
1977	11	11	26		7	14
1978	12	14	27		14	16
1979	8	16	26		16	15
1980	7	17	27		12	14
1981	7	17	27		18	20
1982	8	18	27		16	22
1983	6	17	34		16	23
1984	7	22	35		16	23
1985	18	25	35		29	28
1986	26	28	40		33	29
1987	22	27	52		35	34
1988	26	37	60		41	34
1989	21	43	60		48	32
1990	48	25	57	86	55	35
1991	28	10	51	73	55	33
1992	24	22	58	69	49	33
1993	42	30	63	82	55	27
1994	39	34	65	57	75	29

28	63	38	72	34	58	1995
30	61	35	66	29	64	1996
23	52	33	54	33	57	1997
25	54		43	30	55	1998
	52		62	35	106	1999
	55		61	41	75	2000

بينما يعطي الشكل (2-4) أدناه المسار البياني لتلك النسب حيث يظهر الاتجاه التصاعدي لتلك النسب بشكل عام في غالبية دول المجلس.

شكل (2-4): نسب تحويلات العمالة الأجنبية للاستثمار.

حيث يمكن رؤية المسار المتصاعد للنسبة لكل من البحرين وعمان والمملكة العربية السعودية، كما يلاحظ الاتجاه العام نحو استقرار النسبة في السنوات الأخيرة لعمان والمملكة العربية السعودية والميل للانخفاض في حالي قطر والإمارات العربية المتحدة.

ويتضمن الجدول (2-7) الإحصاءات الملخصة لنسب التحويلات للاستثمار في كل دولة من دول المجلس للفترة المشتركة 1990-1997م.

الجدول (2-7)
نسب تحويلات العمالة الأجنبية للاستثمار %
الإحصاءات الملخصة

الإمارات العربية المتحدة	المملكة العربية السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين	
29.75	58.13	59.13	60.75	27.13	45.00	المتوسط
35.00	75.00	86.00	72.00	34.00	64.00	أعلى قيمة
23.00	49.00	33.00	51.00	10.00	24.00	أدنى قيمة
3.88	8.17	21.55	6.96	8.15	14.43	الانحراف المعياري

0.13	0.14	0.36	0.11	0.30	0.32	معامل التباين
------	------	------	------	------	------	---------------

حيث يلاحظ أن متوسط النسبة كان عند أعلاه لعمان بـ 61% ثم بفارق ضئيل في قطر بـ 59% والمملكة العربية السعودية بـ 58% ، أما أدنى متوسط فقد كان للكويت بـ 27% والإمارات العربية المتحدة بـ 30% حيث يعود الانخفاض في حالة الإمارات إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة عليها إبان العقد السابق بما أسهم في تخفيض نسبة التحويلات لإجمالي الاستثمار.

الفصل الثالث

معدل تحويلات العامل الواحد

الأنماط التاريخية والإحصائيات الملخصة

يتناول هذا الفصل معدلات التحويلات الفردية للعمالة الأجنبية في كل بلد من بلدان دول مجلس التعاون، أي متوسط ما يقوم به العامل الواحد من تحويلات في السنة. وتعطي التحويلات الفردية مؤشرات مختلفة عن تلك الخاصة بالمستوى الكلي للتحويلات والتي جرت معالجتها في الفصل السابق وذلك بحكم تباين أحجام الاقتصاديات وأعداد العمالة الأجنبية بين الدول الست بصورة كبيرة. ويتضمن الجدول (3-1) أدناه البيانات الخاصة بتحويلات العمالة الفردية بالمتوسط، حيث تم الحصول على هذه الأرقام بقسمة إجمالي تحويلات العمالة الأجنبية بالدولار على أعداد العمالة الأجنبية في كل دولة من الدول الست.

الجدول (1-3)
متوسط تحويلات العامل الفرد^{[16]10}
الأنماط التاريخية
(آلاف الدولارات سنوياً)

السنة	البحرين	الكويت	عمان	قطر	المملكة العربية السعودية	الإمارات العربية المتحدة
1975	1956.7	939.7	2317.0			1704.4
1976	1912.9	1001.6	2592.7			2228.6
1977	2008.2	1100.2	2096.6			2917.8
1978	2280.9	1202.4	1815.5			2937.6
1979	1457.8	1381.3	1831.1			3029.1
1980	1326.6	1678.8	2355.0		2670.7	3083.6
1981	1315.3	1568.3	2683.4		3268.4	4173.7
1982	1266.8	1870.5	2829.6		3086.5	4155.6
1983	1113.6	1733.8	3162.0		2462.0	3975.8
1984	1174.9	1811.7	3380.1		2163.5	3403.7
1985	2284.1	1843.8	3541.0		1954.4	3053.7
1986	1976.9	1873.9	3516.4		1566.7	2920.1
1987	1748.0	1864.2	3584.2		1551.7	2792.9
1988	1665.1	1952.9	3395.3		1916.9	2717.0
1989	1618.9	1915.9	3394.4		2364.7	2613.9
1990	1960.7	1045.9	3289.5	5609.3	2920.0	2878.7
1991	2718.6	605.1	2765.1	4600.7	3345.9	2764.5
1992	2401.2	1232.2	3136.8	5035.9	3054.8	2926.6

2787.0	3357.9	5230.5	3199.9	1911.7	2750.3	1993
2667.9	3624.4	4472.3	2989.3	2164.7	2907.0	1994
2517.4	3448.8	4535.6	3287.5	2308.3	3277.5	1995
2517.7	3268.3	4690.4	2659.6	1448.7	3563.7	1996
2404.7	3197.0	4727.9	2847.7	1359.6	3929.7	1997
2287.6	3233.5	4820.4	2842.1	1558.5	4360.0	1998
	3620.0	4719.9	2843.1	1638.0	5002.1	1999
	4117.4			1605.0	5749.3	2000
				1615.2		2001

وتشير البيانات إلى أن الدول التي يرتفع فيها متوسط التحويلات الفردية تتضمن سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، في حين تتضمن الدول ذات المستوى المنخفض من التحويلات الفردية دولة الكويت ومملكة البحرين، وتميزت مستويات التحويلات الفردية بالاستقرار في حالة دولة قطر. ويوضح الشكل (3-1) أدناه المسار البياني لهذه التحويلات الفردية.

شكل (3-1): تحويلات العملة الأجنبية الفردية - الأنماط التاريخية.

ويلاحظ عموماً من الرسم البياني أن هنالك اتجاهات تصاعدية في حالتها مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية، حيث يلاحظ تسارع التحويلات الفردية بشكل حاد في مملكة البحرين منذ نهاية الثمانينات الميلادية وفي المملكة العربية السعودية منذ منتصف الثمانينات مع تقلب خلال الجزء الأكبر من عقد التسعينات. كذلك شهدت التحويلات الفردية في الكويت اتجاه تصاعدياً تخلله التراجع الحاد الذي حدث ببداية التسعينات بسبب الغزو العراقي للبلاد وخروج العملة الأجنبية منها وانهيار النظم المصرفية التي تتم من خلالها التحويلات والنظم الإحصائية التي ترصد حجم تلك التحويلات إبان فترة الاحتلال. ويلاحظ أن التحويلات الفردية قد استعادت مستوياتها التي سبقت فترة الاحتلال، كما أنها تراجعت نوعاً ما بعد القمة التي بلغت في العام 1993م وذلك بعد الاطمئنان إلى الوضع الاقتصادي والمصرفي في البلاد، حيث شهدت الكويت استقراراً في مستوى التحويلات الفردية منذ ذلك الحين. أما التحويلات الفردية من عمان وقطر فقد شهدت تراجعاً؛ غير أنه لا يمكن استخلاص نتائج قاطعة في الحالة الأخيرة بسبب قصر فترة العينة التي توفرت عنها معلومات.

ويوفر الجدول (3-2) التالي بعض الإحصاءات الملخصة لأداء التحويلات الفردية وذلك لفترات العينة المشتركة لكل دولة من دول المجلس الست.

الجدول (3-2)

تحويلات العملة الأجنبية الفردية في دول مجلس التعاون
الإحصاءات الملخصة
بالدولار

الإمارات العربية المتحدة	المملكة العربية السعودية	قطر**	عمان	الكويت*	البحرين	
2981.16	2760.84	4858.11	3097.83	1754.76	2282.04	المتوسط
4173.66	3624.40	5609.28	3584.15	2308.26	4360.04	أعلى قيمة
2287.55	1551.72	4472.32	2355.02	1232.22	1113.60	أدنى قيمة
561.16	663.57	370.84	348.89	263.88	979.01	الانحراف المعياري
0.19	0.24	0.08	0.11	0.15	0.43	معامل التباين

* الإحصاءات الخاصة بدولة الكويت تستبعد السنتين 1990-1991م.

** الإحصاءات الخاصة بدولة قطر تشمل الفترة 1990-1997م فقط.

وقد سجلت أعلى قيم للمتوسطات في حالة قطر (4858 دولار) تليها عمان (3098 دولار) فالإمارات العربية المتحدة (2981 دولار)، في حين كانت المتوسطات هي الأدنى في حالتي الكويت (1755 دولار) والبحرين (2282 دولار). وتتناسق القيمة المشاهدة أعلاه لمتوسط التحويلات الفردية في حالة المملكة العربية السعودية (2761 دولار) مع الوسيط المتحصل عليه من دراسة استطلاعية أجرتها إدارة الدراسات والتكامل الاقتصادي على عينة من العاملين حيث خلصت الدراسة إلى أن وسيط التحويلات الفردية ^[17] الأجانب بالمملكة العربية السعودية¹¹ هو 2912 دولار بالعام - أي ما يعادل 10920 ريال سنوياً. وقد يعلل الفارق بين التقديرين بأنه يعكس تأثير التحويلات التي تقوم بها العمالة الأجنبية خارج الأطر الرسمية وبالتالي فإنها لا ترد في الإحصاءات الرسمية التي وردت في الدراسة الحالية. وتحت هذه التحويلات غير الرسمية للبلدان التي يسود فيها اختلال لأنظمة سعر الصرف ومن ثم تتيح فيها الأسواق السوداء للعملة. وحينها يتوفر حافز متمثل في هامش للصرف يدفع بالعامل الأجنبي للجوء للتحويل عبر الأطر غير الرسمية والتي تتخذ أحياناً أشكالاً من التعامل مع شبكات غير رسمية للتحويلات أو إرسال المبالغ المطلوبة بواسطة المعارف والأصدقاء أو أخذها في شكل نقود سائلة عند السفر إبان العطلة أو عند العودة النهائية.

كذلك كانت هنالك تقلبات مرتفعة حول هذه المتوسطات - وذلك بحسب تشتت وانتشار أرقام التحويلات والتي تقيسها الانحرافات المعيارية - في حالتي البحرين بـ 0.43 بسبب الاتجاه

العام التصاعدي اللاحق فيها والمملكة العربية السعودية بـ 0.24 ، بينما تميزت المستويات الفردية لقطر وعمان والإمارات العربية المتحدة بالاستقرار النسبي حول متوسطاتها المرتفعة. ويتضمن الجدول (3-3) معدلات النمو النسبية للتحويلات الفردية لفترات العينة المشتركة.

الجدول (3-3)
معدلات النمو النسبية للتحويلات الفردية
%
1980 - 1995م

البلد	معدل النمو النسبي
البحرين	7.3
الكويت*	0.42 (-)
عمان	0.00
قطر**	1.35 (-)
المملكة العربية السعودية	2.22
الإمارات العربية المتحدة	2.61 (-)

* الإحصاءات الخاصة بدولة الكويت تستبعد السنتين 1990-1991م.
** الإحصاءات الخاصة بدولة قطر تشمل الفترة 1990-1997م فقط.

ويلاحظ من الأرقام أن المعدلات الخاصة بكامل الفترات كانت موجبة ومرتفعة في حالة البحرين (7.3%)، وبصورة أقل في حالة المملكة العربية السعودية (2.22%)، بينما كانت سالبة في حالة الإمارات العربية المتحدة (-2.61%)، وبصورة أقل لكل من قطر والكويت. غير أن معدلات النمو النسبية المرتفعة هذه تعكس حقيقة أنها لم تكن على ذلك القدر من الارتفاع خلال كامل فترات العينة، كما أنها تخفي بعضاً من التقلبات الحادة التي شهدتها المعدلات. ويوفر الجدول (3-4) معدلات النمو السنوية في التحويلات الفردية خلال كامل فترات العينة لكل دولة على حدة.

الجدول (3-4)
معدلات النمو النسبية للتحويلات الفردية

%

الإمارات العربية المتحدة	المملكة العربية السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين	السنة
						1975
30.76			11.90	6.59	-2.24	1976
30.93			-19.14	9.85	4.98	1977
0.68			-13.40	9.29	13.58	1978
3.11			0.86	14.88	-36.09	1979
1.80			28.61	21.54	-9.00	1980
35.35	22.38		13.94	-6.58	-0.85	1981
-0.43	-5.56		5.45	19.27	-3.69	1982
-4.33	-20.23		11.75	-7.30	-12.09	1983
-14.39	-12.12		6.90	4.49	5.50	1984
-10.28	-9.67		4.76	1.77	94.41	1985
-4.38	-19.83		-0.69	1.63	-13.45	1986
-4.35	-0.96		1.93	-0.52	-11.58	1987
-2.72	23.54		-5.27	4.76	-4.74	1988
-3.80	23.36		-0.03	-1.90	-2.77	1989
10.13	23.48		-3.09	-45.41	21.11	1990
-3.97	14.58	-17.98	-15.94	-42.15	38.65	1991
5.86	-8.70	9.46	13.44	103.66	-11.68	1992
-4.77	9.92	3.87	2.01	55.14	14.54	1993
-4.27	7.94	-14.50	-6.58	13.23	5.70	1994
-5.64	-4.85	1.41	9.98	6.63	12.75	1995
	-5.23	3.41	-19.10	-37.24	8.73	1996
	-2.18	0.80	7.07	-6.15	10.27	1997
	1.14		-0.20	14.64	10.95	1998

	11.95		0.04	5.10	14.73	1999
	13.74			-2.01	14.94	2000
				0.63		2001

بينما يعطي الشكل (2-3) توضيحاً بيانياً لهذه المعدلات السنوية، حيث يمكن ملاحظة تقلب المعدلات دون أن يحكمها اتجاه عام واضح في الرسوم.

شكل (2-3): معدلات النمو السنوية للتحويلات الفردية.

ويلاحظ القفزة الحادة للأعلى في تلك المعدلات خلال الفترة 1990-1991م بسبب اهتزاز الأوضاع في المنطقة نتيجة الغزو العراقي لدولة الكويت، في حين تدنت المعدلات في الكويت للسبب نفسه.

الفصل الرابع

محددات تحويلات العمالة

النموذج القياسي

اتضح من الأجزاء السابقة من هذه الدراسة الحجم الكبير لتحويلات العمال، سواء بشكل مطلق أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تتجاوز هذه النسبة في دول المجلس نسبتها في أي دولة من دول العالم الأخرى. ووفقاً لما تم رصده تشكل هذه التحويلات نزيفاً مستمراً في ميزان المدفوعات في جميع دول المجلس، وبالتالي نزيفاً لأرصدها من العملات الأجنبية. ففي حين يتمتع الميزان التجاري بفائض شبه دائم في دول المجلس نظراً إلى ارتفاع حجم الصادرات السلعية مقارنة بالواردات، فإن هذا الفائض يتقلص بشكل كبير أو يتحول إلى عجز نتيجة تحويلات العمال. وتمثل هذه التحويلات أيضاً فرصة ضائعة لاقتصاد دول المجلس، حيث لم يتم تبني السياسات اللازمة لتشجيع استثمار جزء من هذه التحويلات في الاقتصاد المحلي، كما لم تتمكن مصارف دول المجلس من استقطاب تحويلات العمال لإيداعها لديها على شكل ودائع أو في حسابات ادخار لتدويرها في الاقتصاد المحلي قبل تحويلها إلى الخارج.

ويسعى هذا الفصل إلى التعرف على العوامل التي تحدد حجم تحويلات العمال، ومن ثم توجي بالسياسات الاقتصادية المناسبة لاستبقاء جزء من هذه التحويلات في دول المجلس لأطول فترة ممكنة.

ويستخدم لهذا الغرض نماذج رياضية قياسية تضم المتغيرات الأساسية ذات العلاقة بتحويلات العمال، ويتم قياس تأثير كل منها على حجم التحويلات. وتشمل هذه المتغيرات الأساسية متغيرات في دول المجلس مثل: الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات الأجور والفائدة والتضخم وأسعار الصرف في كل من دول المجلس، كما تشمل متغيرات دولية مثل معدلات الفائدة في الدول المصدرة للعمالة، ومعدلات التضخم فيها، وأسعار الصرف، وأسعار الفائدة العالمية. وتتضمن هذه المتغيرات عناصر المخاطر السياسية والمالية والاقتصادية، كما سيأتي توضيحه بالتفصيل.

أ. النماذج المستخدمة:

تتبع النماذج المستخدمة في الدراسة صيغاً مختلفة من العلاقة التالية:

حيث المتغيرات:

<i>wrp</i>	التحويلات الفردية للعمالة الأجنبية بالدولار.
<i>gdp</i>	الناتج المحلي الإجمالي.
<i>wag</i>	معدل الأجور.
<i>int</i>	سعر الفائدة المحلي.
<i>int*</i>	سعر الفائدة الأجنبي.
<i>inf</i>	معدل التضخم.
<i>exh</i>	سعر الصرف المحلي.
<i>zprf</i>	متجه يتضمن عناصر المخاطر السياسية.
<i>zfrf</i>	متجه يتضمن عناصر المخاطر المالية.
<i>zerf</i>	متجه يتضمن عناصر المخاطر الاقتصادية.

وتفيد التوقعات المسبقة عن طبيعة استجابة تحويلات العمالة الفردية لكل متغير من المتغيرات المفسرة الواردة أعلاه أن العلاقة بين التحويلات الفردية والناتج المحلي الإجمالي يمكنها أن تكون موجبة أو سالبة. فزيادة النشاط الاقتصادي المقاس بالناتج المحلي الإجمالي للدولة المعنية تترافق دخول العناصر بما فيها عنصر العمل فترتفع الأجور، ويقود ذلك إلى المزيد من تحويلات العمالة الأجنبية للخارج حيث تصبح استجابة التحويلات الفردية للنشاط الاقتصادي المقاس بالناتج المحلي الإجمالي موجبة وطرديّة. ومن الناحية المقابلة فإن زيادة النشاط الاقتصادي وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي سيقودان إلى ارتفاع الثقة بالاقتصاد المحلي ومساره المستقبلي، ويدفع ذلك بالعمالة الأجنبية للاحتفاظ بأموالها ومدخراتها في ذلك الاقتصاد عوضاً عن تحويلها للخارج، وفي هذه الحالة تكون الاستجابة لارتفاع الناتج المحلي الإجمالي سالبة عبر هذه القناة.

وتعتبر أسعار الفائدة مؤشراً على معدلات العائد على الاستثمار بشكل عام؛ ويتوقع أن تكون الاستجابة للتغيرات التي تطرأ على معدل العائد المحلي (سعر الفائدة المحلي) سالبة، حيث يقود ارتفاع سعر الفائدة المحلي إلى تشجيع العمالة الأجنبية على استبقاء أموالها في الاقتصاد المحلي وإيداعها في المصارف والأوعية الادخارية المحلية بما يؤدي بدوره إلى تراجع التحويلات للخارج. ومن الناحية الأخرى يتوقع أن تكون العلاقة مع أسعار الفائدة السائدة خارجياً موجبة حيث يقود ارتفاع سعر الفائدة الأجنبي إلى تعاضد تدفق التحويلات الفردية للخارج بغرض الاستثمار في الأوعية الخارجية ذات العوائد المتزايدة. وتعمل قنوات مشابهة عبر متغيرات معدلات التضخم وأسعار الصرف المحلية والأجنبية للتأثير على التحويلات الفردية. فارتفاع التضخم محلياً يعمل على حفز التحويلات خارجياً بينما يعمل ارتفاع التضخم خارجياً على استبقاؤها في الاقتصاد المحلي. كذلك يؤثر تراجع سعر الصرف المحلي على دفع التحويلات خارجياً بينما يقود تراجع سعر الصرف الخارجي على استبقاؤها في الاقتصاد المحلي لدول المجلس. وعادة ما يتم دمج العديد من هذه التأثيرات عبر متغير يلخص شرط تعادل القوى الشرائية Purchasing Power Parity على النحو الذي سنراه لاحقاً. أما المتغيرات الخاصة بالمخاطر السياسية والمالية والاقتصادية فتعمل على حث التحويلات خارجياً في حال تزايد المخاطر في حين تؤدي إلى استبقاؤها محلياً عند تراجع المخاطر.

وتتوافق جملة المتغيرات أعلاه بصورة عامة مع تلك التي أشارت إليها نتائج الاستطلاع الذي قامت به إدارة الدراسات والتكامل الاقتصادي^{[18]12} لعينة من العاملين الأجانب بالمملكة العربية السعودية حيث كانت المتغيرات الأساسية التي تتحكم في مستويات التحويلات الفردية هي مستوى الأجر الذي يحصل عليه العامل ودخله، بينما لعبت المتغيرات المرتبطة بالاستثمار دوراً أقل أهمية بحكم أن العاملين الأجانب يتحكم فيهم الدافع الاستثماري بدرجة أقل مقارنة مع الدافع الاستهلاكي حيث يعتمدون لتحويل ما تبقى لهم من مدخرات لبلدانهم الأصلية بغية تمويل احتياجات أسرهم الاستهلاكية. أما أولئك الذين يمكنهم استثمار مدخراتهم محلياً فغالباً ما يصرفهم ضيق الأوعية الاستثمارية، والقيود المفروضة على العمالة الأجنبية، وكذلك انخفاض العوائد على الاستثمارات المصرفية المتاحة للعمالة الأجنبية. من الناحية المقابلة أفادت نتائج الاستطلاع بأهمية مجموعة من المتغيرات السكانية - الاجتماعية المتعلقة بالعمالة الأجنبية مثل العمر والجنس ومدى وجود الأسرة مع عائلهم في بلد المهجر وعدد السنوات التي أمضاها العامل في المهجر وغيرها.

وتلعب هذه التشكيلة من المتغيرات الأخيرة دوراً أساسياً في الدراسات المقطعية، غير أن دورها يصبح أقل أهمية على صعيد دراسات السلاسل الزمنية مثل تلك التي تركز على الدراسة الحالية.

ب. تحليل البيانات:

تتضمن المتغيرات المستخدمة في النموذج أعلاه ما يلي:

- - إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لدول المجلس كمقياس
- لحجم النشاط الاقتصادي الممارس داخل كل دولة والدخل
- المتولد عنه.
- - متوسط الأجر.
- - العوائد المحلية في دول المجلس.
- - أسعار الصرف المحلية في دول المجلس.
- - معدلات التضخم المحلية في دول المجلس.
- - مؤشرات المخاطرة السياسية.
- - مؤشرات المخاطرة المالية.
- - مؤشرات المخاطرة الاقتصادية.

واختصت البيانات في حالة مملكة البحرين، بصافي تحويلات العمالة الفردية، وتوفرت بالمليون من العملة المحلية، حيث كان المصدر هو "إحصائيات ميزان المدفوعات" الصادر عن صندوق النقد الدولي. أما بالنسبة لدولة الكويت فقد توفرت البيانات عن صافي تحويلات العمالة الفردية للخارج، وهي فرع من قيمة صافي التحويلات، وذلك بالمليون من العملة المحلية، ومن نفس المصدر السابق. كما انطبقت نفس اعتبارات القياس والمصدر في حالتي سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية. وقد جرى تحويل البيانات إلى الدولارات من خلال استعمال أسعار الصرف المناسبة وذلك لتيسير المقارنة في المستويات والتقلبات التي شهدتها تلك التحويلات بين دول المجلس.

وكما تقدم ذكره فقد تم استخدام إجمالي الناتج المحلي لكل دولة كمقياس للنشاط الاقتصادي الممارس في كل اقتصاد محلي من اقتصاديات الدول الست والدخل الناجم عنه وذلك بالدولار. أما البيانات الخاصة بأسعار الفائدة فقد تم الحصول عليها من مصادر محلية وأجنبية مختلفة حيث تم

الحصول على بيانات أسعار الفائدة للبحرين من مصادر الإحصاءات المالية الدولية التابعة لصندوق النقد الدولي وذلك من خلال معدل الودائع للأعوام 1982-1985م، ثم من خلال معدل سوق النقود للأعوام 1986-1998م. أما في حالة دولة الكويت فقد تمثل سعر الفائدة المستخدم بمعدل سوق النقود المتحصل عليه من الإحصاءات المالية الدولية لكامل فترة العينة. وفي حالة عمان فقد جرى الحصول على بيانات الفائدة من منشورات البنك المركزي للسلطنة، بينما تمثلت الفائدة في حالة دولة قطر بمعدل الودائع المتحصل عليه من الإحصاءات المالية الدولية حتى العام 1993م، ثم من البنك المركزي للفترة 1993-1998م. وقد تم الحصول على البيانات الخاصة بالفائدة في حالة المملكة العربية السعودية من منشورات مؤسسة النقد العربي السعودي، في حين حصلنا على البيانات الخاصة بالإمارات العربية المتحدة من مصادر البنك المركزي. كذلك تم الحصول على معدل الفائدة بين البنوك في السوق اللندنية *LIBOR* من نفس المصدر. أما الأسعار فقد تم قياسها بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين *CPI* المتحصل عليه من مصدر الإحصاءات المالية الدولية بسنة أساس 1993م، حيث تم حساب معدلات التضخم المحلية والخارجية بناءً على معدلات التغير السنوية لذلك الرقم.

ج. المتغيرات:

نتعرض فيما يلي بمزيد من التفاصيل للمتغيرات المستعملة في هذه الدراسة والتي يمكن تصنيفها إلى متغيرات تختص بحجم النشاط الاقتصادي الممارس، وأخرى تتعلق بهياكل العوائد، وثالثة تتعلق بدرجة المخاطرة في الاقتصاديات المختلفة.

أولاً: متغيرات النشاط الاقتصادي:

— الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون:

يعكس الشكل (4-1) المسار البياني للناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس، وقد تم أخذ الناتج المحلي الجاري لكل دولة مقاساً بالدولار بحكم أن الفترات المشتركة المستخدمة لإجراء قياسات النماذج كانت في الغالب من الفترات التي تراجع فيها التضخم إلى معدلات منخفضة في دول مجلس التعاون، في حين جرى استعمال معدل التضخم في بعض معادلات الانحدار لأخذ أثر تغيرات الأسعار في الاعتبار.

شكل (1-4): الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون.

حيث يلاحظ الاتجاه العام المتصاعد والتراجع في منتصف الثمانينات الميلادية والذي توافق مع انهيار أسعار النفط في تلك الفترة، كما تلاحظ تقلبات أخرى بسبب احتلال الكويت وتبعات الأزمة الآسيوية في نهاية التسعينات.

— معدلات الأجور في دول مجلس التعاون:

- هناك قصور واضح في البيانات لهذا المتغير في حالة دول المجلس، ويوضح الشكل (4-2) النمط البياني المشاهد في ثلاث دول فقط توفرت عنها البيانات هي مملكة البحرين ودولة الكويت وسلطنة عمان خلال فترات العينة.

شكل (4-2): معدلات الأجور في بعض دول المجلس.

حيث تم الحصول على بيانات الأجور للعمالة الأجنبية بالآلاف من العملة المحلية لهذه الدول. وقد تم حساب أرقام البحرين بناءً على المتوسط المرجح لأجور الأجانب في الحكومة إضافة إلى المؤمن عليهم في القطاع الخاص. أما أرقام الكويت فتم تقديرها بناءً على بيانات تعدادية سابقة للأعوام 1981، 1974، 1967 و 1988م. وبالنسبة لأرقام سلطنة عمان فقد تم تقديرها بناءً على بيانات تم الحصول عليها من MOD SYB حيث كانت تنشر بيانات عن عدد بطاقات الائتمان الممنوحة للأجانب وأجورهم للفترة 90-1995م، ويحسب معدل الأجر كمتوسط مرجح لعدد العمال مضروباً في متوسط الشريحة الأجرية. وبحكم عدم توفر البيانات بصورة كاملة لبقية الدول فقد تم استخدام معدل الأجر في مملكة البحرين كبديل مناسب للمتغير المطلوب في بقية البلدان، ومع اختلاف معدلات الأجور بين دول المجلس إلا أن تشابه معدلات النمو في الأجور في دول المجلس ثم توفر بيانات متصلة بالصورة المطلوبة ولفترات طويلة من العينة نسبياً في حالة مملكة البحرين، حيث تتوفر في هذه الحالة الأخيرة للسنوات 1987-1998م يبرر استخدام معدل النمو في أجور البحرين لهذا المتغير في دول المجلس ككل. وقد تم بناء رقم قياسي لمعدل الأجر هذا بسنة أساس 1993م بغية استعماله كبديل لمتغيرات معدل الأجور في الدول الأخرى. ويلاحظ الانخفاض في الرقم القياسي لمعدل الأجر خلال الفترة التي توفرت عنها مشاهدات كافية، كما يلاحظ الانخفاض الطارئ الذي حدث خلال 1989-1991م حيث استعاد معدل الأجر بعضاً مما فقدته منذ العام 1991م كانعكاس لتزايد الطلب على العمالة في الفترة التي تلت أزمة الاحتلال العراقي للكويت. ويلاحظ هذا النمط من الأداء في دولتي الكويت وعمان غير أن البيانات الخاصة بدولة الكويت لا تتوفر للأعوام 1989-1991م وينبغي أخذ ذلك في الاعتبار عند تقدير النماذج التي تستخدم هذا المتغير كمفسر لمستوى التحويلات الفردية.

ثانياً: هيكل متغيرات العوائد:

— معدلات العائد المحلية والأجنبية:

عادة ما تقاس معدلات العوائد بأسعار الفائدة - الاسمية والحقيقية. ويجري تضمين هذه المتغيرات لاحقاً في حدود تعادل الفائدة interest parity بغرض الحصول على قياس أفضل وأشمل لأثر العوائد. ونبدأ فيما يلي بأسعار الفائدة الاسمية في كل من بلدان المجلس كذلك البلدان المرسلة للعمالة الأجنبية لأغراض المقارنة. ويوضح الشكل (3-4) مسار أسعار الفائدة الاسمية في دول المجلس بيانياً لفترات العينة التي توفرت عنها مشاهدات.

شكل (4-3): أسعار الفائدة المحلية في دول المجلس.

حيث جرى استخدام معدلات الفائدة على ودائع العملة المحلية في دول المجلس من مصادر الإحصاءات المالية العالمية IFS التابعة لصندوق النقد الدولي. وبالنسبة لدولة قطر فقد توفرت هذه البيانات حتى العام 1993م حيث تم استكمالها من مصادر البنك المركزي في دولة قطر لما بعد ذلك. ويلاحظ نمط شبه مشترك في أداء أسعار الفائدة السارية في دول المجلس مع اختلافات قليلة في المستوى. ويعمل ذلك التشابه بأن أسعار الفائدة في دول المجلس غالباً ما تتبع مسار أسعار الفائدة العالمية ولا تتحدد في أسواق النقود المحلية. ويوضح الجدول التالي بعض الإحصاءات الملخصة المتعلقة بتلك الأسعار.

الجدول (1-4)

معدلات أسعار الفائدة الاسمية في دول مجلس التعاون

إحصاءات ملخصة

الإمارات العربية المتحدة	المملكة العربية السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين	
6.99	6.49	5.97	7.01	7.53	6.53	المتوسط
11.34	9.14	6.75	9.04	9.21	9.2	أعلى قيمة
3.59	3.72	4.08	4.17	6.08	3.5	أدنى قيمة
2.07	1.56	0.63	1.53	1.04	1.72	الانحراف المعياري
0.3	0.24	0.11	0.22	0.14	0.26	معامل التباين

حيث كان متوسط أسعار الفائدة الاسمية على الودائع عند أعلاها في حالة دولة الكويت (7.5%) تليها سلطنة عمان، ومن الناحية المقابلة كانت متوسطات الفائدة عند أدناها للإمارات العربية المتحدة (5%) عبر فترة العينة.

ولمقارنة هياكل أسعار الفائدة في دول المجلس مع تلك السائدة في بعض من الدول المرسله للعمالة تم رصد تحركات أسعار الفائدة الاسمية في كل من بنغلادش (BNG)، ومصر (EGY)، وإندونيسيا (DON)، والهند (IND)، وباكستان (PAK)، والفلبين (PHI) حيث تعتبر هذه الدول هي دول المصدر الأساسية للعمالة الأجنبية في منطقة الخليج. وقد تم الحصول على البيانات الخاصة بأسعار الفائدة في هذه الدول من الإحصاءات المالية العالمية IFS لصندوق النقد الدولي أعداد متفرقة.

ويتضمن الجدول (2-4) الإحصاءات الملخصة المستعملة للحكم على أسعار الفائدة الأجنبية.

الجدول (4-2)

أسعار الفائدة الاسمية في دول أجنبية مرسلة للعمالة

إحصاءات ملخصة

بنغلادش	إندونيسيا	مصر	الهند	باكستان	الفليبين	
10.50	15.41	11.11	10.76	8.61	13.36	المتوسط
12.05	23.32	12.00	19.35	12.10	21.17	أعلى قيمة
6.04	6.00	9.84	5.29	6.25	8.20	أدنى قيمة
2.28	5.06	0.64	3.66	1.94	4.08	الانحراف المعياري
0.22	0.33	0.06	0.34	0.23	0.31	معامل التباين

حيث يلاحظ عامة أن أسعار الفائدة الاسمية في هذه الدول كانت تتجاوز تلك المشاهدة في دول المجلس. ويعزى ذلك الأمر - جزئياً - إلى تباين معدلات التضخم في الدول المعنية. وبصورة عامة فقد شهدت غالبية الدول المرسلة للعمالة الأجنبية معدلات مرتفعة للتضخم خلال فترات العينة تتجاوز تلك المحققة في دول المجلس، وعليه يكون من الأصح إجراء المقارنة في هياكل الفائدة الحقيقية عوضاً عن الاسمية وذلك بما يأخذ معدلات التضخم المتفاوتة في الاعتبار. هذا ومما يجدر ذكره في هذا المقام أن معدل الفائدة بين المصارف في سوق لندن المصرفية المعروف باسم *LIBOR* قد جرى استخدامه كمتغير بديل للفائدة الاسمية في بعض المحاولات الموجهة لتقدير النماذج. ومما يدعم استخدام هذا المعدل كبديل مناسب هو أن القيم الخاصة به تتوافر لفترات طويلة نسبياً مقارنة مع بقية أسعار الفائدة الاسمية، وعليه نتطرق أولاً لهذا المعدل المستخدم ثم نقارن معدلات التضخم السارية في البلدان المرسلة للعمالة الأجنبية وتلك المستقطبة لها وذلك قبل التحول لبحث أسعار الفائدة الحقيقية التي تعكس العوائد الحقيقية في هذه الاقتصاديات. وفي هذا الصدد يوضح الشكل (4-4) أدناه المسار البياني لمعدل *LIBOR* خلال فترات العينة حيث تم الحصول على البيانات الخاصة بالمتغير من مصدر الإحصاءات المالية العالمية IFS أعداد متفرقة.

شكل (4-4): سعر الفائدة لليبور.

— معدلات التضخم المحلية والخارجية:

يستفاد من معدلات التضخم في بناء معدلات العائد الحقيقية الفعلية والمتوقعة محلياً وخارجياً والتي تعتبر من المحددات الأساسية لحجم التحويلات من أي اقتصاد لآخر. وفي هذا الصدد جرى حساب معدلات التضخم السارية في بلدان المجلس وذلك^{[19]13} من بيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلكين الواردة في قاعدة بيانات برنامج التكامل الاقتصادي حيث تمثل مسارها البياني بالأشكال التالية:

شكل (4-5): معدلات التضخم في دول مجلس التعاون.

حيث يلاحظ تراجع المعدلات في دول العينة واستقرارها النسبي في المراحل اللاحقة من العينة وذلك فيما عدا دولة قطر والتي شابت معدلاتها تقلبات منذ النصف الثاني من عقد التسعينات وكذلك الكويت لأسباب معروفة.

ومن المهم التأكيد على أن معدلات التضخم في بعض دول المجلس تعتمد على قياس الأسعار لسلة استهلاكية محددة ومثبتة، مما يدعو إلى التساؤل عن مدى دقتها عبر الزمن. ويوضح الجدول (4-3) التالي الإحصاءات المستخدمة لتلخيص مسار معدلات التضخم المحلية للفترة المشتركة (1981-1998م) لجميع دول المجلس باستثناء دولة عمان بسبب عدم موثوقية البيانات الخاصة بالتضخم فيها. أما دولة قطر فتم حساب الإحصاءات الخاصة بها بطريقة منفصلة عن بقية الدول المتبقية وذلك لعدم توفر بيانات لفترة طويلة.

الجدول (3-4)

معدلات التضخم في دول مجلس التعاون
إحصاءات ملخصة (1981-1998)

الإمارات العربية المتحدة	المملكة العربية السعودية	^[20] قطر ¹⁴	الكويت	البحرين	
7.56	0.60	3.43	3.18	2.73	المتوسط
22.64	4.87	22.72	9.89	11.34	أعلى قيمة
-3.62	-3.20	-11.79	-0.55	-5.90	أدنى قيمة
6.24	2.21	8.91	3.26	4.58	الانحراف المعياري
0.83	3.67	2.60	1.02	1.68	معامل التباين

ويلاحظ أن أعلى متوسطات لمعدلات التضخم خلال الفترات المستخدمة للحساب قد حدثت في الإمارات العربية المتحدة بـ 7.56 يليها البحرين والكويت وقطر بمعدلات تتراوح بين 2.73 إلى 3.43 ، ومن الناحية الأخرى كانت أدنى معدلات محققة هي تلك الخاصة بالمملكة العربية السعودية حيث سجل متوسط يقل عن 0.6 من 1% خلال الفترة. ويظهر معامل التباين تقلبات واضحة كان أعلاها للمملكة العربية السعودية (3.67) صاحبة المتوسط الأدنى، ولمقارنة أنماط التضخم بين دول المجلس والدول الأخرى فإننا ندرج في الجدول (4-4) أدناه الإحصاءات الملخصة لمعدلات التضخم المشاهدة في بلدان المقارنة.

الجدول (4-4)

معدلات التضخم في بلدان مرسله للهجرة
إحصاءات ملخصة

الفلبين	باكستان	الهند	مصر	بنغلادش	
12.27	8.64	9.19	14.23	7.03	المتوسط

46.41	14.65	13.82	24.06	11.05	أعلى قيمة
-0.23	3.54	5.45	4.19	-0.11	أدنى قيمة
11.01	3.17	2.45	6.1	3.45	الانحراف المعياري
0.90	0.37	0.27	0.43	0.49	معامل التباين

حيث سجلت كل من مصر والفلبين أعلى متوسطات لمعدلات التضخم خلال فترة العينة، كما يجب ملاحظة أن المعدلات المحققة في البلدان أعلاه تتجاوز كثيراً تلك المشاهدة في البلدان المستقبلية للعمالة - بلدان مجلس التعاون - خلال فترات العينة نفسها، وينعكس ذلك بمرتبات مباشرة على هياكل العوائد الحقيقية في مجموعتي الدول، كما يتوقع أن يمتد ذلك بتأثيره إلى تحديد حجم التحويلات التي يقوم بها العمال الأجانب من دول المجلس وذلك على النحو الذي سنرصده لاحقاً.

— أسعار الفائدة الحقيقية:

يوضح الشكل (4-6) أدناه أسعار الفائدة الحقيقية في دول المجلس خلال الفترات الزمنية الخاصة بكل دولة، وقد جرى الحصول على سعر الفائدة الحقيقي من خلال التعريف التالي:

حيث:

r هي سعر الفائدة الحقيقي.

i سعر الفائدة الاسمي.

π هو معدل التضخم الذي تم حسابه كمعدل التغير السنوي النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين.

وبهذا يظهر أن دقة هذا المتغير تعتمد على درجة الثقة في قياس معدلات التضخم، كما سبق ملاحظته.

شكل (4-6): أسعار الفائدة الحقيقية في دول المجلس.

كما يوضح الجدول (4-5) التابع بعض الإحصاءات الملخصة المستخدمة للحكم على أداء هذه الأسعار الحقيقية للفائدة للفترة المشتركة 1987-1998م لجميع دول المجلس باستثناء دولة الكويت لعدم توفر بيانات الفترة 1990-1992م.

الجدول (4-5)

أسعار الفائدة الحقيقية في دول المجلس

(1987-1998)

إحصاءات ملخصة

الإمارات العربية المتحدة	المملكة العربية السعودية	قطر	الكويت	البحرين	
-0.37	5.24	2.52	5.34	3.58	المتوسط
7.42	8.91	18.29	7.07	13.90	أعلى قيمة
-5.89	1.40	-15.97	3.40	-5.82	أدنى قيمة
4.44	2.45	8.84	1.32	5.22	الانحراف المعياري
-12.12	0.47	3.51	0.25	1.46	معامل التباين

حيث يلاحظ أن الدول ذات المعدلات الأعلى لأسعار الفائدة الحقيقية كانت على التوالي الكويت والمملكة العربية السعودية بما يتراوح بين 5.24-5.34%، ثم البحرين بـ 3.58% يليهم قطر 2.52%، ومن الناحية المقابلة كانت الدولة الأقل معدلاً هي الإمارات العربية المتحدة بـ (-) 0.37% وهي قيمة سالبة اتسمت بالتقلب الشديد قياساً بمعامل التباين.

بينما يتضمن الجدول (4-6) الإحصاءات الملخصة المعتادة فيما يختص بهذا المتغير لمجموعة البلدان المرسلة للعمالة.

الجدول (4-6)

أسعار الفائدة الحقيقية في بلدان مرسلة للعمالة

إحصاءات ملخصة

	بنغلادش	مصر	الهند	باكستان	الفليبين
المتوسط	3.43	-3.04	1.95	-0.14	1.03
أعلى قيمة	10.58	5.97	8.9	5.83	19.14
أدنى قيمة	0.58	-13.06	-7.89	-7.01	-32.83
الانحراف المعياري	2.8	5.98	4.28	3.47	11.02
معامل التباين	0.82	-1.97	2.19	-24.79	10.70

ومما يسترعي الانتباه أن معدلات الفائدة الحقيقية السارية في مجموعة البلدان المرسلة للعمالة كانت أقل عن مستواها بالمقارنة مع أسعار الفائدة الحقيقية في دول المجلس، وفي بعض الحالات - مثل حالي مصر وباكستان - فإن متوسطات أسعار الفائدة الحقيقية كانت سالبة، وقد تحقق أعلى متوسط لأسعار الفائدة الحقيقية في حالة بنغلادش، بينما امتلكت باكستان أعلى معامل تباين خلال فترات العينة.

غير أن أخذ الاختلافات والفروقات في أسعار الفائدة الحقيقية لوحدها وبمعزل عن عوامل أخرى سيفشل في تفسير التباين الواضح والمشاهد في تحويلات العمالة الأجنبية من دول المجلس، وذلك لأنه في كثير من الأحيان ما يحكم تصرف العامل الأجنبي ليست هي المتغيرات الحقيقية بل توقعاته لقيمتها، وهو ما قد لاحظته الأدبيات الاقتصادية ووضعت بعض الطرق لأخذ ذلك بعين

الاعتبار. وبناءً على ذلك، استخدمنا تعديلين على متغير أسعار الفائدة الحقيقية لتمكينه من قياس هياكل العوائد الحقيقية بصورة أفضل حين التقرير بشأن حجم التحويل الذي يزمع العامل الأجنبي القيام به، وهذان التعديلان هما أسعار الفائدة الحقيقية المتوقعة، والمعدل المتوقع لتراجع أو استهلاك depreciation سعر الصرف.

ويتلخص التعديل الأول في استخدام أسعار الفائدة الحقيقية المتوقعة عوضاً عن السارية حيث يستخدم ذلك كمقياس للعائد الحقيقي المتوقع للاستثمارات المالية. ويتم بناء هذه من خلال تضمين التضخم المتوقع عوضاً عن التضخم المحقق في تعريف متغير العائد الحقيقي، حيث يصبح:

حيث:

سعر الفائدة الحقيقي المتوقع.

معدل التضخم المتوقع.

أما التعديل الثاني فيتلخص في تعميم التعريف أعلاه بتضمينه المعدل المتوقع لتراجع depreciation سعر الصرف وذلك بهدف الحصول على الشرط الكامل لتعادل الفائدة interest parity condition كمقياس للعوائد الحقيقية المتوقعة. ولتنفيذ التعديل الأول تم حساب توقعات التضخم من خلال استعمال مرشحات أسية exponential filters تتيح الحصول على توقعات الفترة الأولى لمعدلات التضخم السارية في دول المجلس وفي البلدان المرسلة للعمالة على التوالي^{[21]15}.

ويتضمن الجدول (4-7) الإحصاءات الملخصة لهذا المتغير المستحدث للفترة المشتركة 1987-1998م لجميع دول المجلس باستثناء دولة الكويت لعدم توفر بيانات الفترة 1990-1992م.

الجدول (4-7)

أسعار الفائدة الحقيقية المتوقعة في دول المجلس

(1987-1998)

إحصاءات ملخصة

الإمارات العربية المتحدة	المملكة العربية السعودية	قطر	الكويت	البحرين	
1.37	6.48	4.50	6.31	5.83	المتوسط
7.03	12.94	6.30	8.36	16.49	أعلى قيمة
-4.06	-0.31	2.74	4.17	-2.37	أدنى قيمة
3.48	3.89	1.28	1.36	5.28	الانحراف المعياري
2.55	0.60	0.28	0.21	0.91	معامل التباين

حيث يلاحظ أن الدولة صاحبة أعلى متوسط لسعر الفائدة الحقيقي المتوقع من بين دول المجلس كانت المملكة العربية السعودية ثم الكويت بـ 6.48% و 6.31% على التوالي، ثم البحرين بـ 5.83% يليها قطر بـ 4.5% ، بينما بلغ المتوسط في الإمارات العربية المتحدة حوالي 1.37% .

ويتضمن الجدول (4-8) الإحصاءات الملخصة لأسعار الفائدة الحقيقية المتوقعة في مجموعة بلدان المقارنة.

الجدول (4-8)

أسعار الفائدة الحقيقية المتوقعة في بلدان مرسله للعمالة

إحصاءات ملخصة

الفلبين	باكستان	الهند	مصر	بنغلادش	
5.02	-0.13	1.17	-3.01	3.53	المتوسط
23.13	3.21	8.62	8.64	5.73	أعلى قيمة

أدى قيمة	1.45	-10.63	-4.41	-3.61	-28.85
الانحراف المعياري	1.33	6.66	3.54	2.36	11.02
معامل التباين	0.38	-2.21	3.03	-18.15	2.20

وقد بقيت الحالة مشابهة للحالة السابقة الخاصة بمتوسط أسعار الفائدة الحقيقية حيث ظلت المعدلات الحقيقية المتوقعة منخفضة القيم مقارنة بتلك السائدة في دول المجلس، ومرة أخرى فقد اتخذت بعض المتوسطات قيمة سلبية كما في حالتي مصر وباكستان بينما كان المتوسط الأعلى خلال فترات العينة هو ذلك الخاص بالفليبين.

– فارق الفائدة المحلية:

يقيس هذا المتغير الفارق بين أسعار الفائدة السارية على الودائع بالعملة المحلية *INT* وتلك السارية بالدولار *INTD* - العملة الأجنبية الأكثر استعمالاً في الايداعات المصرفية بدول المجلس. ويلاحظ في هذا الصدد اتساع الفارق بين الإثنين في حالتي المملكة العربية السعودية والكويت، وعلى وجه التحديد فقد شرعت الكويت في إرساء هيكل جديد للفائدة منذ العام 1988م حيث جرى تأكيده بعد تحرير البلاد من الاحتلال العراقي الذي حدث في النصف الثاني من العام 1990م. وتبعاً لذلك الهيكل فإنه يسمح بفارق متسع لمصلحة أسعار الفائدة على ودائع العملة المحلية - الدينار الكويتي - حيث ترتفع عن أسعار الفائدة المعروضة على ودائع الدولار حيث يعلن البنك المركزي بوضوح أن الهدف من وراء ذلك هو الحد من تحويلات العمالة الأجنبية للخارج.

ويوضح الشكل (4-7) الفارق بين سعري الفائدة في المملكة العربية السعودية، بينما يعكس الشكل (4-8) نفس الأمر في دولة الكويت، وقد برهن الفارق على نجاحه النسبي في الحد من نزوح رؤوس الأموال عبر تحويلات العمالة الأجنبية منذ بدايات العام 1992م كما جرت ملاحظته من قبل البنك المركزي الكويتي^{[22]16}.

شكل (4-7): فارق الفائدة في المملكة العربية السعودية.

شكل (4-8): فارق الفائدة في دولة الكويت.

— أسعار الصرف المحلية والأجنبية:

تستخدم أسعار الصرف في بناء التحركات الفعلية والمتوقعة للعملات المحلية والأجنبية والتي تظهر بدورها كمكونات لمتغيرات تعادل الفائدة interest parity التي تمثل المقياس الأفضل للعائد على التحويلات والاستثمارات المالية بين الدول. وتتحكم في الاستثمارات المالية كذلك التوقعات الخاصة بتراجع - أو تحسن - سعر صرف العملة المحلية التي يتلقى بها العامل الأجنبي دخله في الدولة التي يقيم فيها من دول مجلس التعاون، وذلك مقابل العملة التي يتم بها التحويل وهي في الغالب ما تكون الدولار. ويضيف ذلك عامل المكاسب التي قد تتحقق أو الخسائر التي قد تنجم كنتيجة لتحول الاستثمارات المالية من عملة لأخرى إلى العائد المتوقع على تلك الاستثمارات والمتمثل بسعر الفائدة الحقيقي المتوقع. ولحساب التراجع المتوقع expected depreciation في عملات دول المجلس فقد تم استخدام الصيغة التالية:

حيث:

dep تراجع سعر الفائدة المتوقع.

E هي سعر الصرف الخاص بعملة الدولة المعنية من دول المجلس مقابل الدولار.

هي سعر الصرف المتوقع.

وقد تم التعبير عن سعر الصرف المتوقع بواسطة القيم المتنبأ بها لفترة واحدة والتي تم الحصول عليها من خلال استخدام المرشحات المناسبة في طرق الصقل والتسوية الأسية Exponential Smoothing Methods التي تستخدم كثيراً لبناء التوقعات.

ويتضمن الجدول (4-9) الإحصاءات الملخصة المعتادة لهذه التوقعات.

الجدول (4-9)

توقعات تراجع أسعار الصرف في دول المجلس

إحصاءات ملخصة

الإمارات العربية المتحدة	المملكة العربية السعودية	الكويت	البحرين	
0	0.56	-0.36	-0.17	المتوسط
0.03	2.04	0.6	-0.04	أعلى قيمة
-0.02	0	-1.24	-0.42	أدنى قيمة
0.01	0.75	0.57	0.12	الانحراف المعياري
0	1.34	-1.58	-0.71	معامل التباين

حيث يلاحظ أن عملات دول المجلس بقيت مستقرة بصفة عامة حيث كان التراجع المتوقع لهذه العملات قد اتخذ متوسطات منخفضة خلال فترات العينة.

وبناءً على ما سبق فإن أحد العوامل الهامة التي تتحكم في حجم التحويلات هو العائد على الاستثمارات المالية. ويتمثل العائد بعنصر الفائدة مضافاً إليه التراجع أو التحسن المتوقع في سعر الصرف وذلك إذا ما انتقلت تلك الاستثمارات المالية بين الدول. وكنتيجة لجمع عنصري العائد وتراجع سعر الصرف المتوقع نحصل على متغير تعادل الفائدة كمقياس للعائد على التحويلات والاستثمارات المالية.

وللتعبير عن متغير تعادل الفائدة الذي يظهر كأحد المحددات الرئيسة المستخدمة في الانحدارات الخاصة بمستوى التحويلات فإنه يمكن استعمال متوسط لأسعار الصرف أعلاه، كما يمكن استخدام سعر الفائدة المستخدم بين البنوك في سوق لندن المصرفي والمعروف بـ *LIBOR* كمتغير بديل لتعادل الفائدة.

ثالثاً: هياكل متغيرات المخاطرة:

تم النظر إلى أنواع مختلفة من المخاطر - اقتصادية ومالية وسياسية كمحددات مؤثرة على حجم تحويلات العمالة الأجنبية. وفيما يلي نطرح بعض المؤشرات التي تقيس أنواع المخاطر المختلفة حيث تم الحصول على البيانات الخاصة بشأنها من دليل المخاطر القطرية العالمي *International Country Risk Guide (ICRG)* الصادر عن مجموعة خدمات المخاطر السياسية *Political Risk Services (PRS)* [23] 17.

— المخاطرة الاقتصادية:

يكمن الغرض من قياس درجة المخاطرة الاقتصادية في محاولة الحصول على تقييم لمدى قوة أو ضعف الحالة الاقتصادية الراهنة للدولة. وبصورة عامة فإنه في الحالة التي تفوق فيها عناصر القوة الاقتصادية عناصر الضعف فإن ذلك سيكون مؤشراً لمخاطرة اقتصادية متدنية وبالعكس. ويتم تصنيف هذا النوع من المخاطرة تبعاً للنظام التالي:

- ○ مرتفعة جداً إذا وقع المؤشر بين الصفر وأقل من خمس وعشرين درجة.
- ○ مرتفعة إذا وقع المؤشر بين خمس وعشرين وأقل من ثلاثين درجة.
- ○ متوسطة إذا كان المؤشر بين ثلاثين وأقل من خمس وثلاثين درجة.

[23] 17 للمزيد عن هذا، أنظر *ICRG (2000)*.

- ○ منخفضة إذا كان المؤشر بين خمس وثلاثين وأقل من أربعين درجة.
- ○ منخفضة جداً إذا كان المؤشر أكثر من أربعين درجة.

ومرة أخرى يمكن تعويض التصنيف الأقل وفقاً لدرجة المخاطرة الاقتصادية بتصنيف أعلى تبعاً لدرجة المخاطرة المالية و/أو السياسية، وتتألف عناصر المخاطرة الاقتصادية مما يلي:

- • متوسط الناتج الفردي:

حيث تجري نسبة الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في المتوسط مقيماً بالدولار كنسبة من إجمالي الناتج المحلي للدولة، ومن بعد ذلك يتم تخصيص درجات المخاطرة تبعاً لمقياس من خمس درجات يرتبط طردياً مع النسبة المتحصل عليها.

- • معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

ويتم تحديد نقاط المخاطرة تبعاً لمقياس من عشر درجات يرتبط طردياً مع المعدل حتى النسبة 6% فما فوق.

- • معدل التضخم السنوي:

ويتم حسابه بالتغير النسبي السنوي في الرقم القياسي للأسعار، ويجري تحديد درجات المخاطرة حسب مقياس من عشر درجات يرتبط عكسياً مع المعدل الذي يتراوح بين الصفر و 130% فما فوق.

- • نسبة عجز الميزانية 18[24] للناتج المحلي الإجمالي:

حيث يتم أخذ نسبة عجز الميزانية الحكومية (بدون المنح) للناتج المحلي الإجمالي في نفس الفترة الزمنية بالعملة المحلية للبلد المعني، ويجري تخصيص نقاط المخاطرة من بعد ذلك تبعاً لمقياس من عشر درجات يرتبط طردياً مع النسبة المحسوبة.

- • نسبة الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي:

حيث يتم نسبة الحساب الجاري من ميزان المدفوعات في سنة معينة للناتج المحلي الإجمالي للسنة نفسها بالدولار، ثم يتم تحديد نقاط المخاطرة الخاصة بهذا العنصر طردياً مع مقياس من خمسة عشر درجة.

— المخاطرة المالية:

إن الغرض من تصنيف درجة المخاطر المالية هو تقييم مدى قدرة البلاد على تمويل التزاماتها الحكومية والتجارية، ويتم ذلك من خلال تعيين درجات مخاطرة لمجموعة من العناصر المسماة بعناصر المخاطرة المالية. ومرة أخرى يعتبر مجموع الدرجات الأقل مؤشراً لمخاطرة أعلى وبالعكس حيث يجري تصنيف المخاطرة المالية تبعاً للمقياس التالي:

- ○ مرتفعة جداً إذا وقع المؤشر بين الصفر وأقل من خمس وعشرين درجة.

- ○ مرتفعة إذا وقع المؤشر بين خمس وعشرين وأقل من ثلاثين درجة.
- ○ متوسطة إذا كان المؤشر بين ثلاثين وأقل من خمس وثلاثين درجة.
- ○ منخفضة إذا كان المؤشر بين خمس وثلاثين وأقل من أربعين درجة.
- ○ منخفضة جداً إذا كان المؤشر أكثر من أربعين درجة.

وتحتوى العناصر المكونة لدرجة المخاطرة المالية مما يلي:

- ● نسبة الدين الخارجي للنتائج المحلي الإجمالي:
ينسب إجمالي الدين الخارجي الذي تم تقييمه بالدولار تبعاً لمتوسط سعر الصرف الساري في السنة المعنية للنتائج المحلي الإجمالي بالدولار مقيماً بنفس متوسط سعر الصرف، وتعين درجة المخاطرة تبعاً لمقياس من عشر درجات يرتبط عكسياً مع مدى النسبة.
- ● خدمة الدين الخارجي كنسبة من الصادرات:
وفيها تنسب خدمة الدين الخارجي للدولة بالدولار لمجموع صادرات السلع والخدمات بالدولار، وتعين درجات المخاطرة تبعاً لمقياس من عشر درجات يرتبط عكسياً مع مدى النسب.
- ● نسبة الحساب الجاري لصادرات السلع والخدمات:
حيث ينسب ميزان الحساب الجاري بالدولار لمجموع صادرات السلع والخدمات بالدولار، ثم تعين درجات المخاطرة تبعاً لمقياس من خمسة عشرة درجة يتدرج مع مدى يمتد من (-)120% أو أقل إلى 25% أو أكثر.
- ● صافي السيولة اللازمة لتغطية الواردات:
وتقاس بالاحتياطي الرسمي للدولة خلال سنة معينة مقيماً بالدولار ومتضمناً لاحتياطي الذهب، منسوباً بمتوسط واردات السلع الشهرية بالدولار. ويوفر ذلك نسبة مقارنة لمخاطر السيولة التي تبين عدد الأشهر التي يمكن خلالها تمويل الاستيراد من الاحتياطي المتوفر للدولة. ويجري بعد ذلك تحديد نقاط المخاطرة العائدة لهذا العنصر تبعاً لمقياس من خمس درجات تبعاً لعدد الأشهر المغطاة والتي تمتد إلى ما فوق الخمسة عشر شهراً.
- ● استقرار سعر الصرف:
حيث يتم قياس تصاعد أو تراجع سعر الصرف مقابل الدولار خلال العام المنصرم كمعدل تغير نسبي، ويجري تخصيص نقاط المخاطرة تبعاً لمقياس متدرج من عشرة بصورة عكسية لمدى التصاعد أو التراجع الذي حدث في سعر الصرف.

ويقصد بهذا المتغير العام التصور الموجود لدرجة المخاطرة السياسية التي تتعرض لها أموال واستثمارات العمال في حالة الإبقاء على مدخراتهم في الدولة المضيفة. إن الغرض من تصنيف المخاطرة السياسية هو الحصول على طريقة لتقييم درجة الاستقرار السياسي السائد في الدول التي يغطيها دليل المخاطر بصورة مقارنة، ويعبر عن وجهة نظر مجموعة PRS التي أعدت التقييم. ولإجراء التقييم قامت المجموعة بتحديد درجات مخاطر لمجموعة من العوامل المحددة سلفاً تسمى بعناصر المخاطرة السياسية، وفي هذه الحالة تكون أدنى قيمة يجري تعيينها لكل عنصر هي الصفر بينما تعتمد الدرجة الأقصى على الوزن الذي يحوزه العنصر المعني في التقييم الشامل لدرجة المخاطرة السياسية. وفي كل حالة فإنه كلما قل إجمالي الدرجة كلما اشتدت المخاطرة، وكلما ارتفع إجمالي الدرجة كلما تراجعت المخاطرة. وبالنسبة لمعظم العناصر فإن مجموعة الأسئلة المستخدمة في التقييم تتعلق بنوعية الحكومة. وفي هذا الصدد يتم التمييز بين الحكومات بحسب فئات تتفاوت بين الديمقراطية المتداولة وبين الحكم المطلق^{[25] 19}. ويستند تقييم المخاطرة السياسية على أنه كلما زادت درجة الديمقراطية، كلما ارتفعت درجة المسائلة والمحاسبة، وكلما تراجعت قابلية التعرض لتغيرات أو صدمات سياسية مفاجئة. ومن الناحية النظرية تحتوي العناصر التي تتألف منها المخاطرة السياسية مما يلي:

- • استقرار الحكومة:
- ويتم تعيين درجات المخاطرة له بناءً لمقياس من إثنتي عشر درجة متدرجة.
- • الأحوال الاقتصادية - الاجتماعية:
- ويعتبر مقياساً للرؤى العام عن سياسات الحكومة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ويتدرج المقياس الخاص به عبر إثنتي عشر درجة.
- • المناخ الاستثماري:
- وهو مقياس لتوجه الحكومة نحو استقطاب الاستثمارات الأجنبية. ويتضمن عناصر مكونة مثل مخاطر العمليات، الضرائب، تحويل الأرباح، وتكاليف العمالة. ويتدرج تبعاً لمقياس من إثنتي عشر درجة.
- • الصراع الداخلي:
- ويعد مقياساً للصراع السياسي في البلاد ومدى الاستقطاب وانعكاساته على سيطرة الحكومة. ويتدرج المقياس تبعاً لإثنتي عشر درجة حيث تحدد الدرجة الأعلى للبلاد التي لا تشهد نزاعاً مسلحاً بينما تحدد الدرجة الدنيا للبلاد التي تشهد حروباً أهلية.

- • الصراع الخارجي:
- وهو تقييم للمخاطر التي تواجه الحكومات وكذلك الاستثمارات الوافدة للبلاد. ويتضمن عناصر عديدة منها القيود التي تفرض على التجارة مع الدولة المعنية والخطر، إلى النزاعات والتهديدات المسلحة والحروب. ويعيق هذا العامل من الأعمال التجارية والاقتصاد من خلال العقوبات والقيود التي تفرض على المعاملات، والعقوبات الاقتصادية. ويتم تعيين درجة المخاطرة الخاصة بهذا العنصر بناءً على مقياس الإثنتي عشرة درجة كذلك.

• • الفساد:

ويشكل تحدياً وتهديداً للاستثمارات المحلية والأجنبية حيث يشوه البيئة الاقتصادية والمالية السارية في البلاد، ويقلل من كفاءة الإدارة حيث يسمح للأقل تأهيلاً بتولي أعباء ومناصب تفوق إمكانياته، كما يضيف عنصراً من عدم الاستقرار. ويتم تعيين درجات المخاطرة هنا تبعاً لمقياس متدرج من ست نقاط فقط.

• • تدخل العسكريين في السياسة:

يشكل تدخل العسكريين في السياسة عبر خطر الانقلابات أو التلويح بها درجة عالية من الخطورة، حيث يعتبر مؤشراً لعدم قدرة الحكومة على العمل بصورة طبيعية، وينعكس ذلك الأمر سلباً على بيئة الأعمال. ويشكل النظام العسكري الدرجة القصوى من المخاطرة، وفي المدى القصير قد يوفر النظام العسكري قدر من الاستقرار بما يقلل من مخاطر الأعمال، غير أنه وعلى المدى الطويل تتزايد المخاطر بسبب تزايد الفساد واحتمالات تصاعد النزاع والصراع المسلح ضد النظام. وتعين درجات دنيا من المخاطر للتدخل العسكري الأعلى في النظام السياسي لتعكس تصاعد درجات المخاطرة السياسية. ويستخدم مقياس من ستة درجات لرصد هذا العنصر المكون.

• • التوترات الدينية والطائفية:

حيث تتراوح درجة المخاطر تبعاً للعصيان المدني إلى الحرب الأهلية، ويقاس هذا العنصر بمؤشر من ستة درجات.

• • القانون والنظام:

حيث يجري تقييم كل منهما بصورة منفصلة عن الآخر تبعاً لمقياس من ثلاث درجات. ويعتبر عنصر القانون تقييماً لمدى منعة وحيدة النظام القضائي الساري في البلاد، بينما يعتبر عنصر النظام تقييماً لمدى الالتزام الشعبي بالقانون. ويقاس العنصر المركب تبعاً لمؤشر من ستة درجات.

• • التوترات العرقية:

حيث تنسب درجات أقل للدول التي تسود فيها التوترات العنصرية والوطنية، ويجري رصد العنصر تبعاً لمقياس من ستة درجات.

• • المحاسبة الديمقراطية:

وتعتبر مقياساً لمدى استجابة الحكومة لشعبها، حيث أنه كلما قلت درجة الاستجابة كلما تزايدت احتمالات سقوط النظام. ويجري تقييم المخاطر في هذه الحالة تبعاً لمقياس من ستة درجات.

• • نوعية البيروقراطية:

حيث تعمل قوة المؤسسات وكفاءة البيروقراطية كمنصص للصدمات يقلل من آثار تغير السياسات حينما تتغير النظم والحكومات، ويجري تعيين نقاط أعلى - ومن ثم مخاطر أقل - للدول التي تتوفر في أجهزتها البيروقراطية القوة والخبرة اللازمة للحكم دون إحداث تغييرات جوهرية في السياسات أو انقطاع في الخدمات الحكومية. ويتم استخدام مقياس من أربعة درجات لرصد هذا العنصر.

وبصورة عامة فإن درجة المخاطرة السياسية السائدة في دولة معينة تقيم تبعاً للتصنيف

التالي:

- ○ مرتفعة جداً إذا وقع المؤشر بين الصفر وأقل من خمسين درجة.
- ○ مرتفعة إذا وقع المؤشر بين خمسين وأقل من ستين درجة.
- ○ متوسطة إذا كان المؤشر بين ستين وأقل من سبعين درجة.
- ○ منخفضة إذا كان المؤشر بين سبعين وأقل من ثمانين درجة.
- ○ منخفضة جداً إذا كان المؤشر أكثر من ثمانين درجة.

غير أن التصنيف السيئ وفقاً لدرجة المخاطرة السياسية يمكن تعويضه بتصنيف جيد تبعاً لدرجة المخاطر المالية و/أو الاقتصادية. كما يلاحظ أن العديد من العناصر المكونة للمخاطرة السياسية قد لا تنطبق على دول المجلس وعندها تكون المخاطرة الخاصة بذلك العنصر عند أدناها.

□ □ التقييم المركب للمخاطرة:

لبناء التقييم المركب للمخاطر السياسية والمالية والاقتصادية يجري تخصيص أوزان معينة لكل عنصر على النسق التالي:

- • 50% للمخاطر السياسية.
- • 25% للمخاطر المالية.
- • 25% للمخاطر الاقتصادية.

وتستعمل الصيغة التالية لحساب درجة المخاطرة المركبة (CPFR) الخاصة بالقطر j:

حيث:

- PR إجمالي المخاطرة السياسية.
- FR إجمالي المخاطرة المالية.
- ER إجمالي المخاطرة الاقتصادية.

الأقصى والذي يبلغ 100 إلى أدنى درجة من المخاطرة PRS ويشير التقييم المركب المركبة، بينما يشير التقييم الأدنى والذي يمكن أن يبلغ الصفر إلى أعلى درجة من المخاطرة المركبة، ويجرى تصنيف الدول بحسب مؤشر درجة المخاطرة المركبة إلى الأقسام التالية:

- ○ مخاطرة مرتفعة جداً إذا وقع المؤشر بين الصفر وأقل من خمسين درجة.
- ○ مخاطرة مرتفعة إذا وقع المؤشر بين خمسين وأقل من ستين درجة.
- ○ مخاطرة متوسطة إذا كان المؤشر بين ستين وأقل من سبعين درجة.
- ○ مخاطرة منخفضة إذا كان المؤشر بين سبعين وأقل من ثمانين درجة.
- ○ مخاطرة منخفضة جداً إذا كان المؤشر بين ثمانين ومائة درجة.

ونطرح فيما يلي النموذج الخاص بمحددات تحويلات العملة الأجنبية والذي يتضمن متغيرات تختص بالمخاطر السياسية والمالية والاقتصادية، إضافة إلى المحددات الاقتصادية المعروفة التي تتحكم في حجم ومستوى التحويلات والتي تم التعرض لها آنفاً. ويعرض التحليل صيغ متعددة من النموذج يضم بعضها عناصر متفرقة للمخاطرة بينما يتضمن البعض الآخر مؤشرات مركبة لدرجة المخاطرة.

د. نموذج التحويلات:

نستخدم النموذج التالي لتفسير محددات مستوى تحويلات العملة الأجنبية في دول المجلس:

حيث الرموز الواردة في العلاقة تشير لما يلي:

<i>wrp</i>	مستوى التحويلات الفردية بالدولار.
<i>gdp</i>	الناتج المحلي الإجمالي بالدولار.
<i>wag</i>	متوسط الأجور.
<i>xret</i>	متجه من متغيرات العوائد.
<i>zpr</i>	متجه من عناصر المخاطر السياسية.
<i>zfr</i>	متجه من عناصر المخاطرة المالية.
<i>zer</i>	متجه من عناصر المخاطرة الاقتصادية.

العناصر التالية: *xret* ويتضمن متجه العوائد

int i . أسعار الفائدة في صيغها الاسمية

eex سعر الصرف المتوقع.

rint أسعار الفائدة في صيغها الحقيقية

dep التراجع المتوقع في أسعار صرف العملات

pare شروط تعادل الفائدة في صيغها الاسمية

rpare شروط تعادل الفائدة في صيغها الحقيقية

libor سعر الفائدة المستخدم بين البنوك في سوق لندن المصرفي.

وقد جرى استخدام بعض المتغيرات الواردة في النموذج في صورها اللوغاريتمية حيث نموذج الانحدار المستخدم هو:

الذي يسبق المتغيرات I هو العنصر العشوائي في الانحدار بينما يشير الحرف $حيث$ إلى حقيقة أن المتغير المعني يظهر في صيغة لوغاريتمية. ويتضمن متجه المخاطرة السياسية المتغيرات التالية:

bur نوعية البيروقراطية.

cor الفساد.

dem المحاسبة الديمقراطية.

eth التوترات العرقية.

ext النزاعات الخارجية.

gst استقرار الحكومة.

itc الصراعات الداخلية.

ivp مناخ الاستثمار.

<i>law</i>	القانون والنظام.
<i>mil</i>	التدخل العسكري في الحكومة.
<i>rel</i>	التوترات الدينية.
<i>sec</i>	الظروف الاجتماعية - الاقتصادية.

العناصر التالية: *fr* بينما يحتوى متجه المخاطرة المالية

<i>cax</i>	نسبة الحساب الجاري - الصادرات.
<i>dsr</i>	نسبة الدين العام - الصادرات.
<i>fdt</i>	الدين الخارجي.
<i>rel</i>	درجة السيولة الأجنبية.
<i>liq</i>	استقرار سعر الصرف.

العناصر التالية: *zer* في حين يحتوى متجه المخاطرة المالية

<i>bud</i>	نسبة عجز الميزانية - الناتج المحلي الإجمالي.
<i>cac</i>	نسبة الحساب الجاري - الناتج المحلي الإجمالي.
<i>gdpc</i>	متوسط دخل الفرد.
<i>gdp g</i>	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.
<i>inf</i>	معدل التضخم.

وتربط بين متغيرات المخاطرة المختلفة والمتغير التابع الخاص بتحويلات العملة الفردية علاقة عكسية، حيث أنه كلما انخفضت درجات المؤشر، كلما ارتفعت درجة المخاطرة ومن ثم كلما اشتدت وتيرة التحويلات الفردية من دول المجلس. وقد تم إجراء العديد من تقديرات الانحدار على الصيغة الأصلية حيث تم استخدام صيغة خطية تشتمل المتغيرات الأساسية في بداية الأمر ثم جرى التحول لصيغة خطية لوغاريتمياً فيما بعد ذلك. كذلك تم التقدير باستخدام طرق متباينة من طرق التقدير القياسية في حين يجرى الاعتماد عند رصد النتائج على التقديرات الأفضل والتي كانت في مجملها مستمدة من تقديرات نظم المعادلات غير المرتبطة ظاهرياً والمستخدمه بصورة مكثفة في (Seemingly Unrelated Regression Equations (SURE)

نموذج التكامل التابع لإدارة الدراسات والتكامل الاقتصادي لدول المجلس. ونعالج فيما سيأتي التحليلات المستمدة من النتائج التي تم الحصول عليها.

الفصل الخامس

التحليل الاستدلالي للنموذج القياسي

تم تقدير صيغ مختلفة من دوال محددات تحويلات العملة الأجنبية أعلاه، حيث نتعرض والتقدير المدمج Single Estimation في هذا القسم للنتائج المتحصل عليها من التقدير المفرد . Panel Estimation .

ويلاحظ بداية في هذا الصدد أن العدد المحدود لمشاهدات العينة الخاصة ببعض المتغيرات الواردة في الدراسة لبعض بلدان المجلس لم يتح تجربة الانحدارات المفردة لتلك البلدان. ويظهر الأمر بصورة جلية في حالة متغير معدل الأجور الخاص بالمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وفي الحالتين توفرت أربع مشاهدات فقط للمتغير بحيث لم يكن من الممكن استخدامها في الانحدار لعدم توفر درجات الحرية المطلوبة. ولمعالجة ذلك الوضع تم استخدام متغير بديل في صورة رقم قياسي لمعدلات الأجور السارية في ثلاث من بلدان المجلس التي توفرت لديها بيانات كافية نسبياً عن ذلك المتغير؛ والبلدان هي البحرين، والكويت وعمان على التوالي. وتم استخدام الرقم القياسي المبني لمعدلات الأجور في دوال الانحدار المفردة ليعكس مدى تباين معدل الأجور في مجموعة بلدان مجلس التعاون. ويتضمن الجدول (5-1) أدناه نتائج أفضل انحدارات مفردة من بين المحاولات التي أجريت بصورة مفردة.

جدول (5-1)

الانحدارات المفردة

محددات تحويلات العملة الأجنبية

دول مجلس التعاون

	الإمارات	السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين
<i>C</i>	-9.805	-16.535	2.186	-14.120	2.742	3.693
<i>lgdp</i>	-					
<i>lwag</i>		-	-		-	-

<i>lint</i>		-		-	-	-
<i>libor</i>	-	-		-		-
	0.659	0.305	0.980	0.315	0.712	0.766
	0.610	0.275	0.902	0.087	0.675	0.649
	0.259	0.198	0.021	0.067	0.154	0.038
F	13.538	10.104	12.457	1.379	19.764	6.551
d	1.096	0.715	3.588	1.039	1.040	2.993

هو معامل التحديد المتعدد المستخدم للحكم على مدى قدرة النموذج المستخدم في R^2 حيث الصيغة المعدلة منه، هي الخطأ المعياري تفسير تباين متغير التحويلات الفردية التابع، للارتباط الذاتي، Durbin-Watson Statistics هو إحصاء ديربن - واتسون d للانحدار، المحسوبة المستخدمة للحكم على مدى معنوية المعالم. والأرقام في الأقواس هي إحصاءات ، فقد تفاوت أداء التقديرات بين F وتبعاً لهذه المعايير الإحصائية المتلخصة بمعاملات التحديد وقيم الدول حيث عكست النماذج المستخدمة لقياس النزعة أداءً طيباً للبحرين، السعودية والإمارات بينما كان الأداء القياسي أقل في حالتي الكويت وقطر.

موجباً على $lwag$ والأجور $lgdp$ وقد كان تأثير متغيري الناتج المحلي الإجمالي التحويلات الفردية حسبما هو متوقع حيث اتضحت معنوية متغير الأجور في حالتي سلطنة عمان $libor$ لدولة الإمارات العربية المتحدة، كما انطبق نفس الأمر على متغير العوائد الخارجية المستخدم في انحداري عمان والمملكة العربية السعودية المفرد حيث تتزايد التحويلات الفردية بتزايد العوائد المتحصل عليها في الأسواق الخارجية. ومن الناحية الأخرى فقد كان تأثير سعر سالباً لعمان والبحرين غير أنه كان ذو معنوية منخفضة في الحالة الأولى بينما $lint$ الفائدة المحلي ارتفعت معنويته في حالة مملكة البحرين، وقد يعود السبب وراء ذلك إلى ارتباط الأسواق المالية

في البحرين وبصورة أقوى من بقية دول المجلس بالأسواق المالية العالمية خلال فترات طويلة من العينة المستخدمة.

وبصورة أكثر تحديداً فقد كان تأثير الدخل موجباً ومعنوياً في حالات البحرين والكويت وعمان والمملكة العربية السعودية حيث يؤكد ذلك الأمر توافق التحويلات الفردية مع دورات النشاط الاقتصادي التي مرت بها اقتصاديات تلك الدول حيث تتزايد التحويلات بارتفاع درجة النشاط الاقتصادي ومن ثم الدخل، وتراجع بتراجع درجة النشاط الاقتصادي ومن ثم الدخل. كذلك يلاحظ أن استجابة التحويلات الفردية للتغيرات النسبية في الدخل تتسم بالمرونة في كل من السعودية وعمان وقطر - بالرغم من عدم معنوية الأخيرة - حيث فاقت قيمها الواحد الصحيح في تلك الحالات، أما في حالة الكويت فقد اتخذ معامل الدخل قيمة تقل كثيراً عن الواحد الصحيح بما يشير لعدم مرونة التحويلات الفردية مقابل التغيرات النسبية التي تحدث في الدخل، وتكرر الأمر - لكن مع قيمة أعلى قليلاً للمرونة - في حالة البحرين. وقد يتناسق ذلك ما تمت ملاحظته من أن الكويت تعتبر الأنجح في طرح سياسات تحفز العاملين الأجانب على استبقاء أموالهم بالبلاد من كما أن ارتباط الأسواق المالية في البحرين بالأسواق^[26] خلال عرض عوائد أعلى لتلك الأموال²⁰ العالمية وبصورة أقوى من بقية الأسواق الخليجية خلال الثمانينات، وعدم معاناة البحرين من نفس درجة التقلب ودورات الأعمال في الدخل بسبب قلة اعتمادها على النفط، قد افترض استقراراً في التحويلات بالرغم من تقلبات الدخل التي حدثت إبان فترات العينة.

كذلك تتوافق التحويلات الفردية مع الأجور في مسار طردي لحالي عمان والإمارات العربية المتحدة كما تسجل معاملات مرنة في ذلك الإطار. وكما تمت ملاحظته أعلاه فقد كان العائد الداخلي المتمثل بسعر الفائدة سالب التأثير في حالة البحرين وغير مرن.

وتلافياً لتأثير محدودية البيانات الخاصة بكل دولة على حدة، تم إجراء تقدير مدمج على بين الدول المفردة fixed effect differentials الدول الست بعد السماح بفروقات الآثار الثابتة بغرض زيادة عدد المشاهدات ودرجات الحرية ومن ثم تحسين كفاءة التقدير. وبإضافة المتغيرات الخاصة بالمخاطر السياسية والمالية والاقتصادية لصيغ التقدير تم الحصول على النتائج الواردة في الجدول (2-5) أدناه، وذلك من خلال تطبيق طريقة المعادلات غير المرتبطة ظاهرياً على نماذج شبه لوغاريتمية. ويعرض الجدول أفضل النتائج ولا يدرج الكثير منها بسبب عدم اتسام

المتغيرات المستخدمة فيها بالمعنوية المطلوبة ومن ذلك متغيرات العوائد الحقيقية وأسعار الصرف وتعادل القوى الشرائية.

جدول (5-2)

محددات تحويلات العملة الأجنبية

التأثيرات الثابتة

العناصر المفردة

<i>Var</i>	1	2	3	4
<i>lgdp</i>				
<i>lint</i>				
<i>cor</i>		-	-	-
<i>eth</i>		-	-	-
<i>itc</i>		-	-	-
<i>gst</i>			-	-
<i>inf</i>				-
<i>law</i>				
<i>ivp</i>		-	-	-
<i>fdt</i>				
	0.842	0.815	0.812	0.808
	0.793	0.777	0.778	0.777

	0.159	0.165	0.165	0.165
<i>DW</i>	1.633	1.330	1.303	1.241

ويعتبر توفيق النماذج الواردة في النموذج أعلاه حسناً وذلك حكماً بالمعايير القياسية والأخطاء المعيارية للانحدارات. المعروفة والمتلخصة بمعامل التحديد والذي يعبر عن النشاط الاقتصادي *gdp* وتبعاً للنتائج فإن متغير الناتج المحلي الإجمالي الجاري في بلدان دول المجلس يمارس تأثيراً موجباً ومعنوياً ومتسقاً على مستوى التحويلات الفردية في مجموعة الدول. وعليه يؤكد ذلك النتيجة السابقة التي خلصنا إليها في حالة الدوال الفردية بأن مستوى التحويلات الفردية يتزايد مع فورات النشاط الاقتصادي في دول المجلس ويتراجع في فترات الركود خاصة وأن هذه الفورات والتقلبات تحدث بصورة مترامنة لدول المجلس بحكم تشابه هيكلها الإنتاجية واعتمادها على النفط. غير أنه يلاحظ أن المعالم المتحصل عليها في مختلف التجارب اتسمت بعدم المرونة، حيث تراوحت قيمة مرونة التحويلات بالنسبة لمتغير الناتج المحلي الإجمالي المستخدم لقياس درجة النشاط الاقتصادي في البلاد في المدى 0.17 - 0.25 وذلك بعد إضافة متغيرات المخاطرة المختلفة، وقد يبرر ذلك بأنه إذا ما تم أخذ العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر على تحويلات العمال الأجانب في الاعتبار فإن تلك التحويلات ستتسم بانخفاض درجة الاستجابة النسبية - المرونة - تجاه التغيرات التي تحدث في دخل الدول.

- فقد كان تأثيره سالباً كما هو *lint* أما المتغير الخاص بمعدلات العائد - سعر الفائدة متوقع كما اتسم بالمعنوية والاستقرار ماعدا في المحاولة الأولى التي شملت استخدام عدد أكبر من المتغيرات، حيث تشير النتائج إلى أن مرونة التحويلات لأسعار الفائدة الاسمية تساوي (-) 0.13 بما يشير إلى أنه مقابل كل 10% زيادة في مستويات أسعار الفائدة السارية في الاقتصاديات المحلية كانت التحويلات تتخفف بنسبة تبلغ 1.3% فقط، وهي نسبة منخفضة بكل المقاييس. تأثيراً عكسياً *gst* وفيما يختص بمتغيرات المخاطرة فقد كان لمتغير استقرار الحكومات على التحويلات الفردية للعمالة الأجنبية وذلك حسبما هو متوقع في ذلك الإطار. فمع استقرار *law* الحكومة تقل المخاطرة ويتراجع نزوح الأموال للخارج. كذلك كان لمتغير القانون والنظام تأثير عكسي ومعنوي في مختلف محاولات الانحدار على التحويلات الفردية بما يتوافق مع ما هو

متوقع حيث أنه كلما ازدادت درجات المؤشر الخاص بهذا المتغير كتعبير عن سيادة القانون والأمن والنظام، كلما تراجع درجة المخاطرة ومن ثم تراجع التحويلات الفردية من الدولة المعنية. ومما يجدر ذكره في هذا الإطار أن دول مجلس التعاون الست هي بلدان تتحلى بدرجة عالية من القانون والنظام بما ينعكس على مؤشر المخاطرة بالانخفاض، إلا أن المتغير يعكس قياس تصورات العاملين الأجانب في هذا المجال وهي عادة ما تؤثر على قرارات التحويل. تأثيرات معنوية ومتسقة على fdt من الناحية المقابلة فقد كان لمتغير الدين الخارجي التحويلات الفردية، غير أنها كانت موجبة خلافاً لما هو متوقع في هذا الصدد، بمعنى أنه كلما تراجع مخاطر الدين الخارجي لمجموعة الدول، كلما نزلت الأموال عنه وتزايدت التحويلات منه، وعادة فإن المعرفة بهذا المتغير محدودة بين المواطنين والعمال الأجانب على السواء مما فقد اتسم inf يعني أنه لا يشكل عاملاً محدداً لتحويلات غالبية العمال الأجانب. أما متغير التضخم بعدم المعنوية الإحصائية كعامل مؤثر في حجم التحويلات الفردية، وقد تعود هذه النتيجة إلى أن معدلات التضخم في دول المجلس منخفضة خلال فترة القياس المشتركة عن الدول الأم التي يأتي منها العمال والتي تشكل الوجهة الطبيعية لتحويلاتهم، ولهذا فإن ارتفاع معدلات التضخم أو انخفاضها في دول المجلس لا تشكل عاملاً مهماً يدفعهم للتحويل.

– cor والفساد eth كذلك كانت تأثيرات لمتغيرات التوترات والصراعات العرقية والتي لا تشكل مشكلة أساسية في مجموعة دول المجلس تبعاً لقيم tc والنزاعات الداخلية المؤشرات – تأثيرات موجبة وغير مقبولة في حالة دول المجلس، ويلاحظ من الجدول أعلاه أن هذه النتائج غير معنوية من وجهة النظر القياسية، حيث لا يعتد بها، ويعود ذلك إلى أن البيانات عن هذه المتغيرات محدودة كما أن تأثيرها المتوقع في دول المجلس محدود على أن قياسها بالضرورة غير دقيق حيث يصعب وضع قيم كمية متفق عليها لقياسها.

ولعل أفضل نتيجة تم الحصول عليها في ذلك الوضع هي تلك المدرجة في العمود الأخير من الجدول أعلاه حيث تشير إلى التأثير الموجب والمعنوي لمتغير الدخل والتأثيرات السالبة والمعنوية لمتغيرات العائد الداخلي وسيادة القانون والنظام على مستويات التحويلات الفردية من دول المجلس حيث بقيت النتائج الخاصة بهذه المتغيرات راسخة ومستقرة عبر العديد من المحاولات والتجارب المختلفة.

كذلك أجريت تجارب على النماذج باستخدام متغير عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي من خلال استعمال الرقم القياسي المركب لتلك المخاطر الذي تم وصفه أعلاه وآخر $cpfr$ المركبة

. ويتم الحصول على الرقم الثاني تبعاً Campos et. al. (1999) جرى بناؤه من قبل *spi* لمشروع الأوزان المعطى في القانون التالي:

spi حيث تستخدم مؤشرات معينة لبناء الرقم القياسي للمخاطر السياسية والاجتماعية *COUP* ، الانقلابات العسكرية *REBEL* ، الثورات *CVLWAR* متغير صوري للحروب الأهلية *YPRWR* ^[27] ومقياس متصل لعدد السنوات التي أمضاها التنفيذي الأول في السلطة ²¹ *principal* ويتم تحديد الأوزان من خلال تطبيق طريقة المكونات الرئيسية على بيانات العينة. وبالنسبة للرقمين المتحصل عليهما فإن الأرقام المنخفضة *components* تعنى زيادة درجة المخاطرة ومن ثم ارتفاع التحويلات الفردية - أي أنه يتوقع أن تكون العلاقة عكسية بين التحويلات الفردية ومؤشرات المخاطرة. وقد أدت التجارب التي أجريت على صيغ مختلفة إلى النتائج المدرجة في الجدول (3-5) أدناه.

جدول (3-5)

محددات تحويلات العمالة الأجنبية

الأرقام القياسية المركبة للمخاطر

<i>Var</i>	1	2	3	4
<i>lgdp</i>				
<i>lint</i>			-	
<i>eex</i>				-
<i>ivp</i>	-			
<i>inf</i>		-		-

<i>cpfr</i>			-	-
<i>spi</i>	-	-		
	0.731	0.721	0.656	0.682
	0.683	0.678	0.624	0.643
	0.197	0.182	0.252	0.225
<i>DW</i>	0.722	0.712	0.426	0.545

وقد كانت استجابة متغير التحويلات الفردية التابع للمتغيرات المحددة في الاتجاهات المتوقعة في معظم الأحوال. وتحديداً، كان لمتغير النشاط الاقتصادي المتلخص بالنتائج المحلي آثار موجبة على مستوى تحويلات العمالة الفردية حسبما هو متوقع في ذلك *lgdp* الإجمالي الإطار. هذا وقد تراوحت مرونة التحويلات - الناتج المحلي الإجمالي بين 0.2 و 0.3، مع تغير صياغة النموذج المستخدم في كل حالة مع تغير طبيعة المتغيرات المفسرة التي تظهر فيه وبما يقارب القيم المتحصل عليها من نماذج مؤشرات المخاطرة المفردة الواردة في الجدول أعلاه. ويعني ذلك أن التحويلات الفردية تنتم بدرجة من عدم المرونة والاستجابة النسبية تجاه التغيرات التي تطرأ على درجة النشاط الاقتصادي في دول المجلس، وقد يعزى ذلك الأمر كما في السابق إلى أن هنالك حد أدنى ضمني من التحويلات بالنسبة للعامل الأجنبي لا بد من الوفاء به لاستيفاء متطلبات أسرة العامل في البلد الأم، كما أن ضيق أوعية الاستثمارات المتاحة للعامل الأجنبي في دول المجلس تدفع به لتحويل مبالغ إضافية للخارج. ويترتب على تلك الأمور إضافة مكونات غير مرنة لاستجابة التحويلات الفردية النسبية لتغيرات النشاط الاقتصادي المتمثل بالنتائج المحلي الإجمالي في دول المجلس.

كذلك كانت النتائج الخاصة بمتغير سعر الفائدة متوافقة مع التوقعات حيث أن المحاولات أفادت باحتمال وجود العلاقة العكسية المتوقعة *lint* التي أجريت باستخدام سعر الفائدة الاسمي التي توحي بأنه كلما ارتفع سعر الفائدة الساري في السوق المحلي كلما تراجع حجم تحويلات العاملين الأجانب الفردية للخارج، وكلما تراجع سعر الفائدة المحلي كلما تزايد حجم تحويلاتهم

للخارج غير أن أداء المتغير لم يكن معنوياً في الحالة التي تم استخدام متغير سعر الصرف . وقد تراوحت مرونة التحويلات - [28] معه وذلك بسبب الارتباط بين المتغيرين ex ²² المتوقع سعر الفائدة الاسمي بين القيمة (-) 0.1 و (-) 0.2 تقريباً بما يشير إلى أن زيادة بنسبة 10% في أسعار الفائدة السارية في دول المجلس ستحدث انخفاضاً في حجم التحويلات من تلك الدول يتراوح بين نسبة 1% و 2% وهي استجابة نسبية منخفضة بكل المقاييس وتتناسب أيضاً مع ما تم الحصول عليه من عناصر المخاطرة المفردة الواردة في الجدول (5-2).

تأثير سالب على التابع غير أن هذا الأخير لم يقد ex كذلك كان لمتغير التعادل المتوقع إلى نتائج تتسم بالمعنوية الإحصائية المطلوبة في جميع المحاولات، وقد يعلل ذلك جزئياً بأن أسعار الصرف في دول المجلس لم تشهد تقلبات تذكر خلال فترات العينة مما أدى إلى انخفاض تباين متغير التباين المستخدم ومن ثم عجزه عن تفسير قدر مهم من تباين التحويلات الفردية. فقد كان له آثار متوقعة على التحويلات الفردية، وبخاصة في inf أما متغير التضخم المحاولة الأولى التي تم استخدام المتغير فيها بجانب متغيرات الفائدة والتعادل المتوقع حيث كان التأثير سالباً؛ ويعود السبب إلى الارتباط بين المتغيرات الثلاث على الأرجح.

وفيما يتعلق ببقية المتغيرات المستخدمة في النماذج فإنه يلاحظ أن متغير مناخ الاستثمار وهو مقياس لتوجه الحكومات نحو استقطاب الاستثمارات الأجنبية ويتضمن عناصر مكونة ivp مثل مخاطر العمليات والضرائب وتحويل الأرباح وتكاليف العمالة، كان له تأثير طردي وغير معنوي خلافاً لما هو متوقع على مستوى التحويلات الفردية. وقد يعلل ذلك بأنه كلما ارتفع المؤشر كلما انخفضت المخاطر الاستثمارية، غير أن ذلك يقود إلى ارتفاع تحويلات العمالة الأجنبية ربما بسبب عدم توفر الأوعية الاستثمارية وضيقها من جهة وسهولة إجراءات التحويل المضمنة في المناخ الاستثماري من جهة أخرى. وتعتبر تلك نتيجة مشابهة لما تم الحصول عليه في الانحدارات السابقة التي أجريت باستخدام متغيرات المخاطر المفردة.

بالتأثير $cpfr$ من الناحية الأخرى اتسم متغير المخاطرة السياسية - الاجتماعية المركب السالب غير أنه كان غير معنوي في بعض المحاولات وقد يعود سبب ذلك إلى عدم أهمية المكونات التي يتركب منها في حالة دول الخليج بحكم عدم معاناتها من التوترات والنزاعات فقد spi الداخلية واستقرار الحكومات فيها خلال الفترات المستخدمة للعينة. أما المتغير الثاني امتلاك الإشارة السالبة المتوقعة والمعنوية الإحصائية بحيث أنه كلما انخفضت درجاته كلما اشتدت

المخاطر المركبة وكلما تسارعت التحويلات الفردية بما يفيد بأهمية العناصر التي تؤلف المخاطر السياسية - الاجتماعية التي يحتويها المؤشر في تحديد حجم التحويلات الفردية من دول المجلس. وعليه يمكن القول بأن النتائج التي تم الحصول عليها تساند التوقعات في ذلك المجال حيث تعتمد تحويلات العمال الأجانب الفردية طردياً على دورات الأعمال التي تمر بها اقتصاديات دول المجلس لتزيد بزيادة النشاط الاقتصادي المتمثل بالنتائج المحلي الإجمالي وتراجع بتراجع. كما تستجيب التحويلات الفردية لمتغيرات العوائد المحلية والمتوقعة بالصورة السالبة المتوقعة حيث يدفع تراجع العوائد على الاستثمارات المالية في دول المجلس بالعمال لتحويل أموالهم للخارج. كذلك تتأثر التحويلات الفردية بالمخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية حيث تتسارع في ظل تزايد تلك المخاطر وتتباطأ وتراجع بانحسار درجة تلك المخاطر. وبصورة عامة تتوافق هذه النتائج مع نتائج دراسة المسح الاستطلاعي المقطعي الذي أجرته إدارة الدراسات والتكامل الاقتصادي على عينة من العاملين الأجانب بالمملكة العربية السعودية حيث أفادت نتائج الاستطلاع أيضاً بأهمية متغيرات الدخل والعائد كمحددات لحجم التحويلات الفردية التي يقوم بها العمال الأجانب من المملكة العربية السعودية لبلدانهم الأم.

الفصل السادس

نتائج الدراسة

تكتسب تحويلات العمالة الأجنبية من دول مجلس التعاون أهمية متزايدة بسبب تنامي هذه التحويلات من حيث المستوى وما تحدثه من تسربات ضخمة، وبسبب تزايد الضغوط على اقتصاد دول المجلس الناتجة عن انخفاض أسعار النفط مع استمرار الزيادة في أعداد السكان. وقد هدفت هذه الدراسة بشكل أساسي إلى تحليل الآثار الاقتصادية الناجمة عن تحويلات العمال الأجانب في دول المجلس، وتحديد العوامل الأساسية التي تتحكم في مستوى هذه التحويلات، حيث قامت بتحليل البيانات الخاصة بتحويلات العمالة الإجمالية تاريخياً، كما تضمنت وصفاً لوضع هذه التحويلات حالياً وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي وعلى مستويات الاستثمار وميزان المدفوعات في دول المجلس.

كذلك قامت الدراسة بتحليل مفصل لمحددات تلك التحويلات مستخدماً طرقةً قياسية تتمحور حول نماذج للمعادلات المفردة والتقديرية المدمجة وذلك بغرض قياس الآثار المترتبة من المحددات المختلفة على حجم التحويلات. وتتضمن المتغيرات التي استخدمت كمحددات عوامل شتى، منها الاقتصادي ومنها السياسي - الاجتماعي. وتحديداً جرى استخدام متغير النشاط الاقتصادي المتلخص بالناتج المحلي الإجمالي، والأجور الفردية كمقياس لدخل العمالة الأجنبية، بينما استخدمت متغيرات العوائد ومقاييس متعددة للمخاطر السياسية والمالية والاقتصادية كمحددات إضافية.

واقتصرت الدراسة على تناول التحويلات عبر القنوات الرسمية والتي تتوفر عنها إحصائيات منشورة وموثوق بها من المصادر الرسمية والأجهزة المصرفية لدول مجلس التعاون الخليجي. فبالرغم من أن هنالك قدراً من تحويلات العمالة الأجنبية يتم خارج القنوات والأطر الرسمية، إلا أنه ليس هنالك من وسيلة لمعرفة حجمها وقياس مستوياتها بشكل دقيق.

وفيما يلي استعراض لأهم الاستنتاجات التي خلصت إليها هذه الدراسة.

أولاً: حجم تحويلات العمال من دول المجلس ومعدلات نموها

أظهرت الدراسة أن تحويلات العمال الأجانب العاملين في دول المجلس تبلغ حوالي 24 بليون دولار سنوياً في دول المجلس مجتمعة في الوقت الحاضر، منها حوالي 63% من المملكة العربية السعودية، و15% في دولة الإمارات العربية المتحدة، بينما يتوزع الباقي على دول المجلس الأخرى. كما ظهر من الدراسة أيضاً أن هناك اتجاهاً عاماً تصاعدياً يحكم حجم هذه التحويلات في دول المجلس الست خلال الفترة موضع الدراسة (1975-2000م) حيث ارتفعت من حوالي 1.6 بليون دولار في عام 1975م إلى مستويات تفوق 24 بليون دولار في نهايتها. ومع الاتجاه التصاعدي العام خلال الفترة موضع الدراسة اختلفت معدلات النمو في حجم التحويلات في مراحل مختلفة منها، حيث مرت بأربع مراحل متميزة كانت على النحو التالي:

- المرحلة الأولى وتمثل الفترة (1975-1981م)، والتي -

تزايدت فيها التحويلات بشكل كبير من حوالي 1.6 بليون دولار في البداية إلى 8.9 بليون دولار في نهاية الفترة، وبلغ متوسط حجم التحويلات السنوي خلال هذه الفترة حوالي 4.9 بليون دولار ومعدل النمو السنوي فيها 33% تقريباً.

- المرحلة الثانية وهي الفترة (1982-1987م)، حيث -
مرت مستويات التحويلات بنوع من الاستقرار والثبات وبلغ المتوسط السنوي لحجم التحويلات 9.6 بليون دولار وبمعدل نمو يقدر بحوالي الـ 1% بالمتوسط.

- المرحلة الثالثة (1988-1994م)، وفيها تزايدت -
التحويلات بشكل كبير مرة أخرى وحاد حيث كانت في بداية الفترة 11.4 بليون دولار إلى أن وصلت 25.3 بليون دولار في نهايتها، وبلغ متوسطها خلال الفترة حوالي 18.3 بليون دولار وبمعدل نمو بالمتوسط يساوي 15%.

- الفترة الرابعة والأخيرة (1995-2000م)، وهي مرحلة -
من الاستقرار النسبي، حيث بلغت التحويلات فيها حوالي 22.9 بليون دولار في السنة بالمتوسط، وكان معدل النمو فيها

قريباً من الصفر، حيث بلغت في عام 1995م حوالي 24.3 بليون دولار، وحوالي 24.6 بليون دولار في عام 2000م.

وأظهرت الدراسة أن هناك نمطاً مشتركاً للأداء بين دول المجلس يتمثل في معدلات نمو مرتفعة في فترات البداية ثم تراجع وتقلبات حول معدلات مستقرة من بعد ذلك الحين، وكما تُظهر الدراسة فإن تلك التقلبات كانت متزامنة مع تقلبات الأوضاع الاقتصادية في دول المجلس كنتيجة لتغيرات أسواق النفط ومع التطورات السياسية في المنطقة، كما يظهر نمط مشترك من أداء معدلات النمو عند الفترة 1990-1991م ناتج عن أزمة الخليج. فمع فورات النشاط الاقتصادي الأولى في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات الميلادية تسارع قدوم العمالة الأجنبية لدول مجلس التعاون لتوفير القوى العاملة المطلوبة لبرامج التنمية من ذلك الحين، مما أدى إلى تسارع مماثل في مستوى تحويلاتها.

وقد كانت تحويلات العمال في كل دولة من دول المجلس منفردة خلال الفترة موضع الدراسة كما يلي:

• • الإمارات العربية المتحدة:

- ارتفعت التحويلات بمقدار الضعف خلال الفترة 1982-2001م حيث كان هناك اتجاه عام متصاعد ومستقر. وقد تزايد حجم التحويلات من حوالي 1907 مليون دولار في العام 1982م حتى بلغت 3730 مليون دولار في العام 2000م.
- بلغ مجموع تحويلات العمال للفترة 1975-2000م حوالي 56.9 بليون دولار، وشكل متوسط تحويلات العمال حوالي 2188 مليون دولار سنوياً خلال كامل الفترة، و 3070 مليون دولار خلال الفترة 1990-1999م.
- شهدت الفترة 1976-1981م بعضاً من معدلات النمو المرتفعة بلغت ما متوسطه 27.6% بسبب تدفق أعداد هائلة

من العمالة الأجنبية للبلاد إبان فترة الطفرة النفطية الأولى. ومنذ العام 1985م تبدو الأوضاع وقد استقرت على معدلات نمو موجبة ومنخفضة، ذلك على الرغم من نتوء مفاجئ في العام 1990م حيث بلغ المعدل 17.3% كانعكاس للاهتزاز والنزوح في رؤوس الأموال الذي سببته أزمة احتلال الكويت، وآخر أقل حدة في العام 1992م بلغ 12.7%. وبلغ متوسط معدل النمو للفترة 1990-1999م حوالي 4.6%.

● ● مملكة البحرين:

- ارتفعت التحويلات بعشرة أضعاف تقريباً خلال الفترة 1983-2000م في مملكة البحرين، حيث بلغت في العام 1983م حوالي 100 مليون دولار إلى أن قفزت بشكل ملحوظ في العام 1990م إلى 332 مليون دولار وأخيراً إلى 1012.8 مليون دولار في العام 2000م.
- بلغ مجموع تحويلات العمال للفترة 1975-2000م حوالي 8.2 بليون دولار، وشكل متوسط تحويلات العمال حوالي 314.7 مليون دولار سنوياً خلال كامل الفترة، و 514 مليون دولار خلال الفترة 1990-1999م.
- بلغ معدل نمو تحويلات العمالة أعلى نسبة له عام 1985م محققاً قفزة كبرى حيث بلغ 104.8%، كما شهد العام 1990م قفزة أخرى في معدلات النمو بلغت 67.2% وبصورة عامة فقد نمت المعدلات بصورة موجبة في أغلب فترات العينة الخاصة بمملكة البحرين، وبلغ متوسط معدل النمو للفترة 1990-1999م حوالي 10%.

● ● المملكة العربية السعودية:

- - ارتفعت مستويات التحويلات ثلاثة أضعاف خلال الفترة 1986-2000م، وقد كان معدل النمو مرتفعاً بشكل خاص خلال الفترة 1986-1994م، حيث بلغت في العام 1986م حوالي 4803.8 مليون دولار لتتزايد حتى تبلغ 18102 مليون دولار عام 1994م. أما في الأعوام الأخيرة فقد بلغت 15410.7 مليون دولار عام 2000م، و 15140 مليون دولار عام 2001.
- - بلغ مجموع تحويلات العمال للفترة 1975-2001م حوالي 243.8 بليون دولار، وشكل متوسط تحويلات العمال السنوي حوالي 9029.6 مليون دولار خلال كامل الفترة و 14829 مليون دولار خلال الفترة 1990-1999م.
- - قفزت معدلات نمو التحويلات خلال الفترة 1988-1991م حيث بلغت ما متوسطه 30% تقريباً. وقد تزامن نمو معدل التحويلات مع التراجع النسبي للأداء الاقتصادي ثم أزمة الاحتلال العراقي لدولة الكويت بتبعاتها المرهقة على الاقتصاد السعودي والتي أدت عند حلولها إلى اندفاع مفاجئ ونزوح كبير في حجم التحويلات. ومنذ العام 1995م أصبحت معدلات النمو في حجم التحويلات سالبة وإن بقيت منخفضة بصورة عامة - فيما عدا العام 2000م والذي نمت فيه التحويلات بمعدل مرتفع نسبياً مقارنة بالفترات المحيطة، إذ بلغ 10.3% - وذلك على الرغم من ارتفاع حجم التحويلات بصورة مطلقة في الفترة نفسها. كما بلغ متوسط معدل النمو للفترة 1990-1999م حوالي 3%.

● ● سلطنة عمان:

- - يحكم حجم التحويلات في سلطنة عمان اتجاه عام متصاعد مستقر، وارتفعت التحويلات ثلاثة أضعاف خلال

- الفترة 1982-2001م، حيث كانت 553 مليون دولار في العام 1982م لتحقيق 1532 مليون دولار عام 2001م.
- - بلغ مجموع تحويلات العمال للفترة 1975-2001م
 - حوالي 23.8 بليون دولار، وشكل متوسط تحويلات العمال السنوي حوالي 883 مليون دولار خلال نفس الفترة و 1285 مليون دولار خلال الفترة 1990-1999م.
 - - بدأ قدوم العمالة الأجنبية للبلاد بصورة مكثفة مع النصف الأول من عقد الثمانينات حيث بلغ معدل نمو التحويلات في عام 1980م حوالي 45.5%، كما كان هنالك تسارع طارئ في العام 1992م كانعكاس لتبعات الاحتلال العراقي لدولة الكويت حيث بلغ معدل النمو 35.5%، وبلغ متوسط معدل النمو للفترة 1990-1999م حوالي 7.3%.

• • دولة قطر:

- - بلغت التحويلات في عام 1990م حوالي 1131.9 مليون دولار ثم سادت فترة من التقلب بالارتفاع والانخفاض حتى العام 1993م حيث بلغ حجم التحويلات 1162 مليون دولار ثم بدأت بالارتفاع التدريجي إلى أن بلغت 1259.3 مليون دولار عام 1999م.
- - بلغ مجموع تحويلات العمال للفترة 1990-1999م
- حوالي 11.3 بليون دولار، وشكل متوسط تحويلات العمال حوالي 1127 مليون دولار سنوياً خلال الفترة.
- - بلغ معدل نمو التحويلات 12.9% في عام 1992م، وكان هناك استقرار نسبي في معدلات النمو منذ النصف الثاني من التسعينات الميلادية، كما بلغ متوسط معدل النمو للفترة 1990-1999م حوالي 1.7%.

• • دولة الكويت:

- امتاز مسار التحويلات بفترة من التراجع الحاد غير -
الممثل للأداء العام والذي حدث إبان الفترة 1990-1991م
كنتيجة للغزو العراقي للبلاد وما تبعه من أحداث حيث بلغ
حجم التحويلات 796.6 و 425.7 مليون دولار للسنتين على
التوالي وذلك مقارنة مع 1283 مليون دولار للسنة 1989م
التي سبقتها. وأفادت المؤشرات باستقرار نسبي يميل
للتصاعد في حجم التحويلات من بعد ذلك الحين، حيث أن
الزيادة كانت أكثر من الضعفين خلال الفترة 1993-2000م،
فقد بلغت 1229 مليون دولار في عام 1993م و 1784.3
مليون دولار في العام 2001م.
- بلغ مجموع تحويلات العمال للفترة 1975-2001م -
حوالي 27.2 بليون دولار، وشكل متوسط المبالغ المحولة
حوالي 1009.2 مليون دولار خلال نفس الفترة و 1203
مليون دولار خلال 1990-1999م.
- بلغت معدلات النمو أدناها خلال فترة الاحتلال 1990- -
1991م حيث تراجعت بمعدلات (-) 40.93% و (-)
44.69% على التوالي في العامين المذكورين بسبب خروج
العمالة الأجنبية من البلاد وتوقف المعاملات المالية
والتحويلات خلال فترات معتبرة من العامين، بينما شهدت
الفترة التي تلت التحرير معدلات مرتفعة وبصفة خاصة خلال
العامين 1992، 1993م محققة نسباً تبلغ 94.70% و
48.32% على التوالي؛ ويعزى ذلك لعودة العمالة الأجنبية
للبلاد بأعداد أكبر للمشاركة في مرحلة إعادة البناء ثم حالة
عدم الاستقرار التي تلت الأزمة والتي دفعت بالعمالة الأجنبية
لتحويل دخولها للخارج. وقد شهدت الفترات التي تلت العام
1994م حالة من الاستقرار النسبي في مستوى التحويلات

حيث تزايدت بمعدلات منخفضة - بل انخفضت بمعدل بسيط هو (-) 0.10% في العام 1997م - وذلك كانعكاس لتزايد الثقة وكاستجابة للسياسات الاقتصادية التي تم تبنيها وتوجيهها لغرض استبقاء رؤوس الأموال بداخل البلاد. ويجدر ملاحظة المعدل المرتفع نسبياً والمسجل في العام 1998م حيث بلغ 17.20%، وربما يعود ذلك إلى ظلال الأزمة الآسيوية التي أطاحت بالثقة في الاستثمارات المالية والتي ألقت بظلالها على اقتصاديات دول المجلس عامة. وبلغ متوسط معدل النمو للفترة 1990-1999م حوالي 12.6%.

ثانياً : تأثير تحويلات العمالة الأجنبية على اقتصاد دول المجلس

أظهرت الدراسة أن لتحويلات العمال آثاراً كبيرة وسلبية على اقتصاد دول المجلس، وفيما يلي تلخيص لهذه الآثار في مجالات ثلاثة: أثر التحويلات المباشر على الناتج المحلي الإجمالي، وأثر التحويلات المباشر أيضاً على ميزان المدفوعات، وأثر التحويلات غير المباشر على مستوى الاستثمار.

• • أثر تحويلات العمال على الناتج المحلي الإجمالي

أظهرت الدراسة أن تحويلات العمالة الأجنبية تؤثر على اقتصاديات دول المجلس بشكل ملحوظ فقد شكلت تسرباً كبيراً تبلغ نسبته حوالي 9% من الناتج المحلي الإجمالي في الوقت الحاضر، وهي أعلى نسبة للتحويلات تسجل في العالم حسب البيانات التي تم الحصول عليها. وقد مرت هذه النسبة في دول المجلس خلال فترة الدراسة بمرحلتين:

- المرحلة الأولى وهي الفترة (1975-1994م) وكانت -
النسبة متزايدة حيث شكلت حوالي 2% عام 1975م؛
واستمرت في التزايد المستمر إلى العام 1994م حيث بلغت
أعلى نسبة لها وهي 12% تقريباً؛ وبلغ متوسط النسبة خلال
هذه الفترة 6%.

- المرحلة الثانية وهي فترة (1995-2000م) وشهدت
- النسبة نوعاً من التقلب ولكنها كانت تدور داخل المدى 8-11%؛ وبلغ متوسطها السنوي خلال هذه المرحلة 9%.

وتجاوزت نسبة التحويلات للنواتج المحلي الإجمالي في بعض السنوات 16% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لبعض دول المجلس. وبشكل عام فإن النسبة كانت في ازدياد مستمر في دول المجلس، باستثناء دولة قطر حيث يلاحظ ميل النسبة الخاصة بها للانخفاض، غير أنه يجب ملاحظة أن بيانات دولة قطر تنحصر في الفترة (1990-1999). كذلك شرعت النسبة الخاصة بالمملكة العربية السعودية في التراجع منذ العام 1994م، كما يلاحظ بعض التقلبات في البحرين والكويت، والاستقرار النسبي الذي اتسمت به نسب تحويلات دولة الإمارات العربية المتحدة.

• • أثر تحويلات العمال على ميزان المدفوعات

تظهر الدراسة أن لتحويلات العمالة الأجنبية تأثيراً سلبياً كبيراً على موازين مدفوعات دول المجلس حيث شكلت نزيفاً مستمراً لتلك الموازين ولأرصدها من العملات الأجنبية. وبلغت نسبة التغير في الحساب الجاري لدول المجلس حوالي (-) 166% بالمتوسط خلال الفترة 1979-2000م.

وتظهر الدراسة أن تحويلات العمالة قد أدت في بعض السنوات إلى تحويل الفائض الذي تحقق في الحساب الجاري المدمج لدول المجلس إلى عجز. ففي عام 1998م انقلب الفائض الذي بلغ 7.2 بليون دولار إلى عجز بلغ 16.3 بليون دولار بعد خصم تحويلات العمالة الأجنبية والتي بلغت 23.4 بليون دولار في ذلك العام. وفيما يلي بعض السنوات التي انقلب فيها الفائض إلى عجز بعد إضافة تحويلات العمالة الأجنبية.^[29]

1998	1993	1988	1983	
-16.3	-15.6	-0.6	-5.3	الحساب الجاري
23.4	22.7	11.4	9.5	تحويلات العمال
7.2	7.2	10.8	4.2	الحساب الجاري دون إضافة تحويلات العمال

^[29] أدت تحويلات العمال في عام 1991م إلى تفاقم عجز الحساب الجاري لدول المجلس حيث ازداد العجز التجاري بمقدار 35%، بينما بلغ العجز في الحساب الجاري بدون التحويلات حوالي 34.5 بليون دولار لنفس العام ليرتفع إلى 53.3 بليون دولار بعد خصم التحويلات التي بلغت 18.9 بليون دولار في ذلك العام.

نسبة التغير %	-180	-1950	-146	-144
---------------	------	-------	------	------

وفي سنوات أخرى أدت التحويلات إلى تخفيض الفائض في الحساب الجاري لدول المجلس بنسب كبيرة. فقد انخفض الفائض في الحساب الجاري بمقدار 48% في العام 2000م، حيث بلغ بدون التحويلات حوالي 76.3 بليون دولار وانخفض إلى 51.7 بليون دولار بعد خصم التحويلات التي بلغت 24.6 بليون دولار في ذلك العام. ويعرض الجدول التالي أمثلة لبعض السنوات التي تفاقم فيها عجز الحساب الجاري.

2000	1995	1989	1979	
51.7	1.9	3.7	31.4	الحساب الجاري
24.6	24.3	13.8	6.1	تحويلات العمال
76.3	26.1	17.5	37.5	الحساب الجاري دون إضافة تحويلات العمال
48	1307	371	19	نسبة التغير %

• • تحويلات العمال وحجم الاستثمار

تظهر الدراسة أن لتحويلات العمال تأثيراً غير مباشر على حجم الاستثمار في دول المجلس، حيث تمثل التحويلات نسبة كبيرة مقارنة مع حجم الاستثمار في دول المجلس بلغت في . ولو نظرنا إلى تحويلات العمال ^[30]متوسطها حوالي 37.5% خلال الفترة 1980-2000م²⁴ على أنها تمثل مصادر ممكنة للاستثمار في حالة توفير الأدوات الاستثمارية المناسبة لاستقطابها واستيعابها في الاقتصاديات المحلية لدول المجلس، فإن هذه التحويلات تشكل فرصة ضائعة على اقتصاد دول المجلس تصل إلى أكثر من ثلث حجم الاستثمار الفعلي. وقد مرت نسبة تحويلات العمال مقارنة مع حجم الاستثمار بثلاث مراحل هي على التوالي:

- المرحلة الأولى والتي شملت الفترة (1980-1984م) - -
- ارتفعت فيها النسبة من 13.6% عام 1980م إلى أن بلغت في

آخر الفترة 19.2%، وقد بلغ متوسط هذه الفترة حوالي 17.6% .

- أما المرحلة الثانية فقد امتدت خلال السنوات (1985- - 1994م) حيث كانت فيها النسبة متزايدة وشكلت حوالي 29% عام 1985م واستمرت في التزايد المستمر إلى العام 1990م حيث بلغت 49.4% تقريباً، ثم شرعت في الانخفاض خلال العامين 1991 و 1992م بحوالي 5% ولكن سرعان ما عاودت الارتفاع مرة أخرى إلى أن بلغت أعلى قيمة لها في العام 1994م لتشكل 57.8% من إجمالي الاستثمار، وبلغ متوسط النسبة خلال هذه الفترة 43% تقريباً.
- المرحلة الأخيرة الممتدة من 1995م إلى نهاية الفترة، - حيث بدأت بالانخفاض في العام 1995م وبلغت فيها حوالي 51% واستمرت في الانخفاض إلى أن بلغت حوالي 42% في العام 1997م، وبلغ متوسط النسبة خلال هذه الفترة 46% تقريباً.

وبصورة مفردة فقد تراوحت نسبة تحويلات العمالة الأجنبية مقارنة مع حجم الاستثمار لكل دولة من دول المجلس ما بين 25% إلى 45% بالمتوسط. ويلاحظ في هذا الإطار أنه لم يتم تبني السياسات اللازمة لتشجيع استثمار جزء من تحويلات العمالة الأجنبية في الاقتصاديات المحلية لدول المجلس مما شكل فرصة ضائعة لاقتصاديات تلك الدول، كذلك فإن المصارف المحلية لم تتمكن من استقطاب هذه التحويلات بالإيداع لديها على شكل ودائع أو حسابات ادخار بغرض توظيفها وتدويرها في الاقتصاديات المحلية عوضاً عن أو قبل تحويلها إلى الخارج بل أفلحت في ابتكار الوسائل اللازمة لتسريع وتشجيع التحويلات للخارج، مما يشكل قصوراً في أداء الأسواق المالية المحلية وعجزاً عن زيادة الموارد المتاحة لديها.

ثالثاً: العوامل التي تحدد حجم تحويلات العمال

أجرت الدراسة العديد من عمليات التقدير لصيغ قياسية مختلفة للنماذج التي تم تصميمها لقياس الآثار النسبية للمحددات المختلفة على حجم تحويلات العمالة الأجنبية الفردية من دول المجلس، كما تم إجراء التقدير باستخدام طرق قياسية مختلفة من بينها طرق المربعات الصغرى العادية ثم طريقة نظم المعادلات غير المرتبطة ظاهرياً والتي تصلح لكثا البيانات المدمجة.

وبصورة عامة فقد اتصفت النماذج اللوغاريتمية التي تم استخدامها في هذه الدراسة لمعرفة المحددات وقياس المرونات بحسن التوفيق والجودة القياسية وذلك حكماً بالمعايير القياسية المستخدمة عادةً في ذلك الإطار والمتمثلة بارتفاع قيم معاملات التحديد المتحصل عليها من تلك النماذج. وتشير النتائج المتحصل عليها لجملة من الحقائق منها وجود علاقة موجبة بين معدلات الأجور وحجم التحويلات الفردية، وأخرى على نفس النمط بين الناتج المحلي الإجمالي (مستوى النشاط الاقتصادي) ومتغير التحويلات الفردية التابع، كما كان لمتغير العوائد - وهو سعر الفائدة - التأثير العكسي المتوقع. كما أفادت التجارب التي أجريت باستخدام المؤشرات الفردية والمركبة للمخاطرة السياسية والمالية والاقتصادية بوجود استجابات في الاتجاهات المتوقعة من قبل متغير التحويلات الفردية تجاه المؤشرات المستخدمة كانعكاس لتطور المخاطرة، بمعنى أنه كلما زادت المخاطر التي يقيسها المؤشر كلما تزايد نزوح تحويلات العمالة الفردية عن دول المجلس.

وبصورة أكثر تحديداً فقد كانت النتائج كما يلي:

متغيرات النشاط الاقتصادي

الناتج المحلي الإجمالي:

أفادت النتائج أنه بزيادة النشاط الاقتصادي المقاس بالناتج المحلي الإجمالي للدولة المعنية فإن تحويلات العمالة الأجنبية منها تشرع في التزايد. ويعود السبب وراء ذلك إلى أنه بزيادة وتيرة النشاط الاقتصادي وارتفاع الناتج المحلي تتزايد دخول عناصر الإنتاج بما فيها العمل، ويقود ذلك إلى المزيد من تحويلات العمالة الأجنبية للخارج حيث تصبح استجابة التحويلات الفردية للنشاط الاقتصادي المقاس بالناتج المحلي الإجمالي موجبة.

معدلات الأجور:

إن ارتفاع معدل الأجر يؤدي إلى تزايد التحويلات الفردية للخارج، وهذا ما أيده التحليل القياسي لنتائج المسح الاستطلاعي.

هيكل متغيرات العوائد (معدلات العائد المحلية والأجنبية مقاسة بأسعار الفائدة):

أظهرت النتائج القياسية أن ارتفاع سعر الفائدة المحلي يؤدي إلى تشجيع العمالة الأجنبية على استبقاء أموالها في الاقتصاد المحلي وإيداعها في المصارف [31]25 والأوعية الادخارية المحلية والذي بدوره يؤدي إلى تراجع التحويلات للخارج.

معدلات التضخم المحلية والخارجية:

إن ارتفاع التضخم محلياً يعمل على حفز التحويلات للخارج بينما يعمل ارتفاع التضخم خارجياً على استبقاؤها في الاقتصاد المحلي. وعلى صعيد دول المجلس كانت أعلى معدلات للتضخم خلال الفترات المستخدمة للحساب في عمان، والإمارات العربية المتحدة يليهما قطر وذلك بقيم تقع حول 5%. ومن الناحية الأخرى كانت أدنى معدلات محققة هي تلك الخاصة بالمملكة العربية السعودية حيث سجل متوسط يقل عن 0.5 من 1% خلال الفترة. وتعتبر هذه المعدلات منخفضة بما يقلل من تأثير متغيرات التضخم على قرارات التحويل الخاصة بالعمالة الأجنبية في دول المجلس.

أسعار الصرف المحلية والأجنبية:

يساعد تراجع سعر الصرف المحلي على دفع التحويلات خارجاً بينما يقود تراجع سعر الصرف الخارجي على استبقاؤها في الاقتصاد المحلي لدول المجلس. ولوحظ أن عملات دول المجلس قد بقيت مستقرة بصفة عامة حيث كان التراجع المتوقع لهذه العملات قد اتخذ متوسطات منخفضة خلال فترات العينة بما يعني أن المتغير لم يلعب دوراً معنوياً في التأثير على التحويلات.

هياكل متغيرات المخاطرة

فيما يختص بمتغيرات المخاطرة المفردة أبانت النتائج أن درجة الاستقرار وسيادة القانون والنظام تؤثر على حجم التحويلات الفردية بصورة معنوية حيث يتزايد مستوى التحويلات كلما انخفضت درجة الاستقرار، بينما يتراجع مستوى التحويلات الفردية من المنطقة بسيادة القانون والنظام فيها.

كذلك أفادت التجارب التي أجريت باستخدام المؤشرات المركبة للمخاطرة السياسية - الاجتماعية بوجود استجابات في الاتجاهات المتوقعة من قبل متغير التحويلات الفردية تجاه التغيرات التي تطرأ على المؤشرات المركبة المستخدمة كانعكاس لتطور المخاطرة، بمعنى أنه كلما زادت المخاطر السياسية - الاجتماعية التي يقيسها المؤشر كلما تزايد نزوح تحويلات العمالة الفردية عن دول المجلس.

رابعاً: مقارنة نتائج التحليل القياسي مع دراسة المسح الاستطلاعي المقطعي على عينة من العاملين الأجانب بالمملكة العربية السعودية:

توافقت نتائج هذه الدراسة إلى حد كبير مع تلك المتحصل عليها من دراسة المسح الاستطلاعي المقطعي الذي أجرته إدارة الدراسات والتكامل الاقتصادي على عينة من العاملين الأجانب بالمملكة العربية السعودية حيث أفادت نتائج الاستطلاع بأهمية متغيرات الأجر والدخل والعائد على الاستثمارات المالية كمحددات لحجم التحويلات التي يقوم بها العمال الأجانب لبلدانهم الأم.

وبناءً على نتائج الاستطلاع لا يمثل الراغبون في الاستثمار في البلد المضيف إلا نسبة قليلة من جملة العاملين الأجانب، حيث يفضل هؤلاء الاستثمار قصير الأجل ذا السيولة العالية والعائد المناسب. وغالباً ما تعتمد العمالة الأجنبية لتحويل ما يتبقى لها من مدخرات لبلدانها الأم لاستيفاء الالتزامات الأسرية التي يواجهونها في تلك البلدان كما أن عدم توفر أوعية ادخارية واستثمارية تتناسب مع وتتنوع ما لديهم من مدخرات صغيرة الحجم وقصيرة الأجل قد تشكل حافزاً إضافياً يدفعهم لتحويلها للخارج.

وأشارت الدراسة الاستطلاعية إلى أن أولئك الذين يمكنهم استثمار مدخراتهم محلياً فغالباً ما يصرفهم عن ذلك ضيق الأوعية الاستثمارية، حيث يشكي بعضهم من عدم توفر الفرص المتاحة للاستثمار في المملكة، ومن نقص المعلومات بشأنها، ومن كثرة وصعوبة القيود الموضوعية على استثمار الأجانب فيها، خاصة صغار المستثمرين، ومن عدم تجاوب النظام

المصرفي المحلي لاحتياجاتهم. فالبنوك هي الجهة التي تقدم الفرص الأساسية للاستثمار المالي للعمالة الأجنبية في المملكة في الوقت الحالي، لكنها تلعب دوراً محدوداً في استقطاب واستبقاء وتوطين وتدوير أموالهم، حيث تفضل المصارف - كما يبدو - التعامل مع كبار العملاء والمستثمرين، ولا يعد التعامل معها من قبل غالبية العمالة الأجنبية جاذباً - بل كما ذكر بعضهم في الاستطلاع، طارداً - بحكم أن معظمهم من صغار المدخرين، حيث لا تسهل عمليات فتح الحسابات لهم، كما تعيقهم القيود وانخفاض العوائد على الودائع والاستثمارات المصرفية المتاحة أمامهم.

وحسب نتائج الدراسة الاستطلاعية فإن علاقة غالبية العمالة الأجنبية مع المصارف المحلية تقتصر على التحويل للخارج حيث تتنافس تلك المصارف في ابتكار وتسهيل عمليات تحويل مدخرات العمال إلى أي مكان في العالم، ولا تقدم خدمات مناسبة للعمال الأجانب الراغبين في الاستثمار داخل المملكة. ويعكس ذلك الأمر - كما تقدم ذكره - فشلاً في الأسواق المصرفية والمالية الخاصة بدول المجلس من ناحية عدم قدرتها على استقطاب هذه الموارد - أو جزءاً منها - واستغلالها وتدويرها بصورة مثلى في الاقتصاديات المحلية حيث تبدو هذه الموارد صغيرة الحجم إذا ما أخذت على المستوى الفردي للعمالة الأجنبية لكنها بكل المقاييس تعد هائلة إذا ما تم النظر إليها على المستوى الإجمالي.^{[32]26}

المراجع

نظراً إلى أن هذه الدراسة هي الأولى من نوعها عن تحويلات العمالة الأجنبية في مجلس التعاون، فقد اعتمدت بشكل أساسي على التحليل القياسي للبيانات الإحصائية الرسمية من الدول الأعضاء ومن المصادر الدولية، كما اعتمدت على دراسة استطلاعية قامت بها إدارة الدراسات والتكامل الاقتصادي في الأمانة العامة لمجلس التعاون (الأمانة العامة لمجلس التعاون: "تحويلات العمال الأجانب في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية لنتائج مسح استطلاعي"، الأمانة العامة لمجلس التعاون الشؤون الاقتصادية - إدارة الدراسات والتكامل الاقتصادي، أبريل 2003).

وبالإضافة إلى المصادر الأولية، تم الرجوع إلى المصادر الثانوية التالية:

مراجع عربية:

الألفي (1986) دراسة عن العمالة اليمنية المهاجرة.

، دراسة خاصة بالعمالة التركية. (1986) Al-Ahwany الأهلواني

السقا، محمد إبراهيم. "محددات تحويلات المهاجرين العرب". مجلة العلوم الاجتماعية، 3، 26 (1998) 67-96.

الشويكي، حسان. "الهجرة إلى النفط ومصير التحويلات: استهلاك أم استثمار؟". التعاون، 13 (مارس 1989) 62-85.

المطيري، نايف ومحمد إبراهيم السقا: "محددات هروب الأموال الساخنة من الاقتصاد الكويتي" مجلة العلوم الاجتماعية، 2، 27 (1999) 31-6.

مراجع إنجليزية:

Alesina, Alberto and Guido Tabellini 'External Debt, Capital Flight and Political Risk', *Journal of International Economics*, 27, 4(1989).

Elbadawi, I. A. and R. R. Rocha 'Determinants of Expatriate Worker' Remittances in North Africa and Europe', The World Bank working paper WPS 1038, (1992).

El-Erian, M. 'Currency Substitution in Egypt and in Yemen Arab Republic' IMF Staff Papers, 135(1988).

Campos, N., J. Nugent, and J. A. Robinson, 'External Threats, Socio-Political Instability and Links to Growth in MENA Countries' in I. Limam(ed.) *Institutional Reform and Development in the MENA Region*", Arab Planning Institute, Kuwait. 1999.

Glytsos, N. P. and L. Katseli, 'Theoretical and Empirical Determinants of International Labor Mobility', Center for Economic Policy Research, Discussion Paper no. 148(1986).

Kumcu, M. E. 'The Saving Behavior of Migrant Workers: Turkish Workers in West Germany' *Journal of Development Economics*, 30(1976).

The PRS Group, *International Country Risk Guide*, Vol. 21. New York. (2000).

Rocha, R. R. 'Workers' Remittances in the Maghreb Countries: A Preliminary Analysis' The World Bank, (1989).

Serageldin, I., S. Socknat, S. Birks, B. Li and C. Sinclair, *Manpower and International Labor Migration in the Middle East and North Africa*. World Bank, 1981.

Straubhaar, T. 'The Determinants of Workers' Remittances: The Case of Turkey' *Weltwirtschaftliches Archiv* 122(1986).

Swamy, G. 'International Migrant Workers' Remittances: Issues and Prospects' World Bank Staff Working Papers, no. 481, (1981).

بحوث – آراء و وجهات نظر

العوامل المؤثرة في مواظبة الطلاب
من وجهة نظر الطلاب المنتظمين وغير المنتظمين
وأثر ذلك على تحصيلهم الدراسي

" دراسة ميدانية في كلية المعلمين في بيشة "

إعداد الدكتور محمد بن عبد الله آل عمرو
عميد كلية المعلمين - بيشة - المملكة العربية السعودية

مقدمة :

تُعد كليات المعلمين مؤسسات تربوية يعهد إليها إعداد معلمين أكفاء مهنيًا واجتماعيًا ، يعملون في مرحلة التعليم الابتدائي ، وذلك من خلال تدريبهم وإكسابهم مهارات وكفايات تساعدهم على ممارسة مهنة التدريس بكفاءة عالية . وبالتالي فإن كليات المعلمين تسعى إلى توفير مستوى عالٍ من الكفاية الداخلية من خلال ممارسة العديد من الأنشطة والعمليات وتقليل الهدر - الفاقد التربوي - من خلال التعرف على المظاهر السلوكية السلبية والعمل على دراسة أسبابها وتوفير وسائل وطرق العلاج المناسبة .

ويعتبر غياب الطلاب وعدم انتظامهم في المحاضرات والدروس العملية أحد هذه المظاهر السلوكية السلبية ، وأحد صور الهدر التربوي ، وبالتالي هي ظاهرة تستحق التأمل والتفكير ، حيث أنه يبعث على القلق لما له من آثار سلبية على الكفاية الداخلية. ومخرجات العملية التربوية ومشكلة غياب الطلاب والطالبات من أكثر

المشكلات التي تساعد على تخفيض عائد العملية التربوية كما وكيفا ، لذلك فالغياب يسبب فاقداً في التعليم كما ونوعاً . (أبو العباس والديب ، 1974م) .

وقد نصت لائحة الدراسة ، في كليات المعلمين ، على أن يكون الطالب منتظماً ومتفرغاً للدراسة ، وذلك انطلاقاً من تركيز برنامج الدراسة في الكليات على الدروس العملية التطبيقية والمهارات التربوية التعليمية ، والتي لا يمكن للطالب اكتسابها إلا من خلال تفرغه ومواظبته في الدراسة .

وقد لاحظ الباحث غياب بعض الطلاب عن المحاضرات خلال الفصل الدراسي الأول 1422/21هـ ، حيث بلغ عدد الغائبين في مقرر أو أكثر بنسبة تزيد عن 25% من عدد ساعات المقرر وبدون عذر مقبول أكثر من (300) طالب من أصل (1300) طالب في الكلية بنسبة مئوية 23% تقريباً . وعلى الرغم من أن معظم طلاب الكلية لم يتحملوا بعد أية مسؤوليات أسرية أو اجتماعية أو وظيفية تشغلهم عن الانتظام في الدراسة ، مقارنة بالدارسين غير المفرغين البالغ عددهم في ذلك الفصل أكثر من (120) دارساً ، ولم يسجل على أحد منهم تجاوزاً لتلك النسبة من الغياب ، رغم مشاغلهم الوظيفية والأسرية والاجتماعية .

وبالنظر إلى النسبة (23%) يمكن الوقوف على حجم هذه الظاهرة الذي يستحق البحث والدراسة ، لأن تجاوز نسبة الغياب بنسبة 25% من ساعات المقرر يؤدي إلى حرمان الطالب من دخول الاختبار النهائي ، وإعطائه تقدير (و) بعدد نقاط (صفر) مما يؤثر على معدله الفصلي وبالتالي المعدل التراكمي . ليس ذلك فحسب بل قد يؤدي إلى إنذار الطالب ، وتكرار الإنذار يؤدي إلى الفصل مما ينعكس سلباً على الكفاية الداخلية للكلية نتيجة للهدر التربوي وزيادة الوقت والجهد ، وهذا ما دعى الباحث لنظرة تأمل حول حجم هذه الظاهرة وآثارها السلبية وبالتالي إجراء دراسة ميدانية حول التعرف على العوامل التي تحد من ظاهرة الغياب وتساعد على المواظبة والانتظام في الدراسة .

ولم يجد الباحث - في حدود علمه - دراسة ميدانية ونظرية تناولت ظاهرة

الغياب أو المواظبة لدى طلاب كليات المعلمين أو غيرها من مؤسسات التعليم العالي في المملكة ، وقد حصل على بعض الدراسات والبحوث في أحد الأقطار العربية التي تناولت هذه الظاهرة لدى طلاب كليات التربية والآداب منها :

(الحسون وملوك ، 1979) والتي هدفت إلى معرفة أسباب غياب الطلبة في بعض أقسام كلية التربية ببغداد ، ونسب غياب الطلاب وحجم ظاهرة الغياب ، وقد أجريت الدراسة على عينة قوامها (114) طالباً وطالبة . وأسفرت النتائج فيما يتعلق بنسبة أسباب الغياب أن 50% من الطلاب يتغيبون وينذرون لتجاوز غيابهم عن النسبة المسموح بها ، وقد جاءت الأسباب مرتبة حسب أهميتها النسبية فيما يلي :

سوء تنظيم الجدول المدرسي _ عدم وجود فراغ بين الدروس - طريقة عرض الدروس غير مشوقة _ عدم توفر وسائل للنقل _ عدم توفر أماكن للراحة داخل الكلية _ بعد محل السكن عن الكلية _ سكن العائلة خارج المدينة .

كما هدفت دراسة (القيس وخضر ، 1983) أيضاً إلى التعرف على نسب وأسباب تغيب الطلاب في كليات التربية ببغداد _ التربية بالموصل _ التربية بالبصرة ، وقد بلغت العينة الكلية 972 طالباً ، وأوضحت النتائج أن نسبة الغياب في الكليات مجتمعة 62.6% ومن أسباب الغياب :

سوء تنظيم الجدول المدرسي _ عدم توفر وسائل للنقل _ طريقة التدريس غير المشوقة - عدم وجود فراغ بين الدروس _ بعد السكن عن الكلية _ سكن الأسرة خارج المدينة _ كثرة الامتحانات _ عدم وجود أماكن للراحة بالكلية .

ويتضح مما سبق تشابه بين نتائج دراسة كل من (الحسون وملوك ، 1979) و (القيس وخضر ، 1983) في أسباب الغياب وترتيبها حسب أهميتها ، باستثناء السبب الخاص بكثرة الامتحان في الدراسة الثانية ، واختلفت في نسبة الغياب في الدراسة الثانية ، حيث بلغت 62.5% وهي نسبة أعلى مما جاء في الدراسة الأولى 50% رغم تشابه مجتمعي الدراسة في كلا الدراستين .

وهدف دراسة (الكيس وحباطة ، 1986) إلى التعرف أيضاً على أسباب غياب

طلاب كلية التربية والآداب بجامعة بغداد ، البالغ عددهم 240 طالباً ، وأسفرت النتائج عن (23) سبباً لظاهرة الغياب وهي حسب النسبة المئوية :

افتقار المحاضرات إلى عنصر التشويق _ سوء تنظيم الجدول المدرسي _ تركيز الامتحانات على الكتاب المقرر _ عدم الحزم مع الطلاب الغائبين _ لا يوجد فراغ ضمن الأسبوع الدراسي _ صعوبة المواصلات _ صعوبة بعض المواد الدراسية _ الخوف من أسئلة المحاضر منعاً للإحراج _ عدم الرغبة في التخصص أو الشعبة التي يدرس فيها الخ .

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسات السابقة جاءت متشابهة في كثير من أسباب الغياب مع سابقتها، وإن اختلف ترتيب هذه الأسباب حسب أهميتها ، وباختلاف خصائص عينة كل دراسة .

وفي ضوء ما سبق ، لاحظ الباحث ما يلي :

- 1 _ ندرة الدراسات السابقة حول أسباب الغياب أو العوامل المؤثرة في مواظبة الطلاب في الدراسة .
- 2 _ اختلاف ترتيب أسباب الغياب من دراسة لأخرى .
- 3 _ اختلاف نسب الغياب من دراسة لأخرى .
- 4 _ لم توجد دراسة واحدة _ في حدود علم الباحث _ بحثت أثر عوامل الغياب أو المواظبة على التحصيل الدراسي .

مشكلة الدراسة :

من العرض السابق يمكن أن نحدد مشكلة الدراسة الراهنة في الإجابة عن التساؤلات التالية :

ما العوامل أو الأسباب المؤثرة في مواظبة الطلاب في الدراسة من وجهة نظر الطلاب المنتظمين؟ ثم ما أكثر العوامل أهمية وتأثيراً على المواظبة من بين العوامل المؤثرة عن انتظام الطلاب من وجهة نظر الطلاب المنتظمين ؟

ما العوامل أو الأسباب المؤثرة في مواظبة الطلاب في الدراسة من وجهة نظر الطلاب غير المنتظمين ؟ ثم ما أكثر العوامل أهمية وتأثيراً على المواظبة من بين العوامل المؤثرة عن انتظام الطلاب من وجهة نظر الطلاب غير المنتظمين ؟

ما العوامل أو الأسباب المؤثرة في مواظبة الطلاب في الدراسة من وجهة نظر العينة الكلية ؟ ثم ما أكثر العوامل أهمية وتأثيراً على المواظبة من بين العوامل المؤثرة عن انتظام الطلاب من وجهة نظر العينة الكلية ؟

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي استجابات مجموعتي الدراسة (منتظمين / غير منتظمين) في الأبعاد الأساسية المؤثرة عن المواظبة ، وهي «الذاتية _ الأسرية والاجتماعية _ التعليمية» كل على حدة ؟

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات مجموعتي الدراسة في التحصيل الدراسي كما يقاس بالمعدل التراكمي ؟

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في كون المواظبة ظاهرة سلوكية لها آثار إيجابية في ارتفاع مستوى الطلبة الأكاديمي ، مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة الداخلية للمؤسسات التربوية ، وبالتالي التعرف على العوامل التي تساعد الطلاب على المواظبة ، والتي تمكّن المسؤولين من تدعيمها وتوفير أساليب رعايتها بتوفير بيئة ثرية معززة بتلك العوامل ، مما ييسر على كليات المعلمين أداء رسالتها وبالتالي تحقيق أهدافها .

أهداف الدراسة :

تحدد أهداف الدراسة فيما يلي :

- التعرف على العوامل التي تساعد الطلاب ، في كليات المعلمين ، على المواظبة والالتزام بحضور المحاضرات ، من وجهة نظر الطلاب المنتظمين في الدراسة ، وكذلك من وجهة نظر الطلاب غير المنتظمين .

- التعرف على أكثر العوامل أهمية وتأثيراً في مواظبة الطلاب من وجهات نظر الطلاب المنتظمين وغير المنتظمين .
- بحث الفروق بين الطلاب المنتظمين وغير المنتظمين في الأبعاد الأساسية للمواظبة .
- بحث الفروق بين الطلاب المنتظمين وغير المنتظمين في التحصيل الدراسي كما يقاس بالمعدل التراكمي .

• حدود الدراسة :

الحد الزمني : طُبِّقَ البحث على الطلاب خلال الفصل الدراسي الثاني 1422/21هـ .

الحد الجغرافي : العينة المستهدفة من طلاب كلية المعلمين في بيشة _ المملكة العربية السعودية .

الحد الموضوعي : العوامل المؤثرة في مواظبة الطلاب .

مصطلح الدراسة :

المواظبة : الإلتزام من قبل الطلاب بحضور المحاضرات والدروس العملية ، وعدم التغيب بهدف الاستفادة المعرفية والحصول على معدلات تحصيلية عالية لرفع مستوى الكفاية الداخلية للكلية .

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية :

تتضمن خطة الدراسة كلاً من العينة والأدوات والمعالجة أو الأساليب الإحصائية للإجابة عن أسئلة الدراسة

عينة الدراسة :

بلغت العينة الأولية للدراسة (81) طالباً من أقسام الرياضيات - العلوم - اللغة العربية بكلية المعلمين في بيشة من دفعات 1418هـ ، 1419هـ - وقد تم استبعاد (16) طالباً من بينهم (5) طلاب غائبين وتجاوزوا حد الحرمان في بعض أو كل المقررات الدراسية للفصل الدراسي الأول 21 / 1422هـ ، كما استبعد (11) طالباً من الباقين ، لأنهم لم يكملوا الإجابة على الإمتحانة أو لم يسجلوا معدلاتهم التراكمية .

وبذلك بلغت العينة النهائية للدراسة (65) طالباً صنفوا في مجموعتين ، هما : (31) طالباً منتظماً في الدراسة بدون غياب في أي من المقررات التي درسوها بالفصل الأول 21/1422هـ ، (34) طالباً غير منتظمين في الدراسة ، قد تغيبوا في بعض أو كل المقررات ولم يصلوا إلى حد الحرمان ، وقد تم التعرف على ذلك من خلال الطلاب أنفسهم ومن خلال سجلات غياب الطلاب لكل مقرر عند أساتذة المقررات التي يدرسها طلاب المجموعتين .

منهج الدراسة :

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي لدراسة العوامل المؤثرة على مواظبة طلاب كلية المعلمين في بيشة ، نظراً لأن هذا المنهج يتيح فرصة حصر العوامل المختلفة المسببة للمواظبة وعدم المواظبة ، حتى يمكن تقديم الاقتراحات المناسبة لمواجهة هذه الظاهرة .

والمنهج الوصفي يعتمد على دراسة الواقع والظاهرة ، كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً وثيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً أو تعبيراً كمياً ، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها ، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى . (عبيدات وآخرون ، 1996م : 223) .

أداة الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع الإجراءات التالية عند إعداد أداة الدراسة وهي :

طرح سؤال على أعضاء هيئة التدريس بقسم التربية وعلم النفس ينص على :

- • ما هي العوامل التي تؤثر في مواظبة الطلاب للدراسة والإستمرار فيها ؟
- • وأيضاً ما هي العوامل التي تؤدي إلى غياب الطلاب عن المحاضرات وعدم المواظبة ؟

وذلك من وجهة نظرهم باعتبارهم خبراء في هذا المجال .

كما طرح السؤالان على الطلاب لتحديد العوامل المؤثرة التي تؤدي إلى مواظبتهم أو تعوقهم عن المواظبة من وجهة نظرهم .

وقد تم تفريغ استجابات أعضاء هيئة التدريس وكذلك استجابات الطلاب ، حيث

لوحظ أن العوامل المؤثرة على المواظبة تتجمع في ثلاثة عوامل أساسية هي :

- • عوامل ذاتية أو شخصية وهي تلك العوامل التي ترتبط بالطلاب أنفسهم .

- • عوامل أسرية واجتماعية وهي تلك العوامل التي ترتبط بالبيئة الأسرية والاجتماعية .

- • عوامل تعليمية وهي ما ترتبط بطبيعة المقررات الدراسية وقاعات الدرس ومدى كفاءة أعضاء الهيئة التدريسية ومدى الاستفادة من الحضور .

وقد تبين أن هناك عدداً من العوامل الفرعية ، التي تندرج تحت كل عامل من العوامل الرئيسية السابقة ، تم صياغتها في صورة مفردات أو عبارات روعي أن تكون العبارة في صورة تقريرية مختصرة ترتبط بالبعد أو العامل الرئيسي ، حيث تم صياغة (25) مفردة لكل بعد أو عامل رئيسي ، بعض المفردات مصاغة في الإتجاه الإيجابي باعتبارها عوامل تساعد على المواظبة ، والبعض الآخر في الإتجاه السلبي باعتبارها من العوامل التي تساعد على عدم المواظبة .

احتوت الأداة على (75) مفردة موزعة على الأبعاد - العوامل - الرئيسية الثلاثة

بالتساوي ، عرضت في صورتها الأولية على أعضاء هيئة التدريس بقسم التربية وعلم النفس بكلية المعلمين في بيشة وعددهم (9) أعضاء . وفي ضوء وجهات نظرهم ومقترحاتهم تم حذف (5) مفردات من البعد الأول ، و(5) مفردات من البعد الثاني ، ومفردة واحدة من البعد الثالث ، وبذلك بلغ عدد المفردات المحذوفة (11) مفردة ، وقد تم تعديل وإعادة صياغة بعض المفردات . وبذلك أصبحت الأداة مكونة من (64) مفردة موزعة على الأبعاد الثلاثة على الترتيب بواقع (20-20-24) مفردة حيث تتم الإجابة على المفردة من خلال مقياس متدرج من ثلاث نقاط على طريقة ليكرت هي : "أوافق _ أحياناً _ لا أوافق" تأخذ التقديرات (3-2-1) على الترتيب للمفردات موجبة الصياغة ، وتأخذ التقديرات (1-2-3) للمفردات سالبة الصياغة . وتجدر الإشارة إلى أن السالبة في البعد الأول هي أرقام 6 ، 15 ، 16 ، 17 ، 18 ، 19 ، 20 ، وفي البعد الثاني هي أرقام : 3 ، 12 ، 14 ، 15 ، 16 ، 19 ، وفي البعد الثالث هي 6 ، 7 ، 15 ، 19 ، 24 .

إجراءات الدراسة الاستطلاعية :

للتحقق من مدى صلاحية الأداة والوقوف على خصائصها السيكومترية ، تم تطبيقها على عينة قوامها (50) طالباً بكلية المعلمين في بيشة ، وبعد تفريغ استجاباتهم لكل مفردة على حدة تم حساب الآتي :

ثبات الأداة :

تم تقدير ثبات الأداة بطريقة التجانس الداخلي باستخدام معادلة ألفا كرونباخ حيث بلغت قيم معاملات ثبات أبعاد الأداة على النحو التالي :

البعد الأول : العوامل الذاتية قد بلغت قيمة معامل ثبات ألفا (0.58) .

البعد الثاني : العوامل الأسرية الاجتماعية قد بلغت قيمة معامل ثبات ألفا (0.57) .

البعد الثالث : العوامل التعليمية وكانت قيمة معامل ثبات ألفا (0.58)

وقد بلغت قيمة معامل ثبات الدرجة الكلية للاستبانة (0.75) وهي قيم تدل على

أن المقياس على درجة عالية من الثبات .

الاتساق الداخلي :

تم تقدير الاتساق الداخلي لأبعاد الأداة الثلاثة ، وذلك من خلال إيجاد معاملات الارتباط بين درجة كل بعد والدرجة الكلية للأداة ، وكانت على النحو التالي : (0.81 — 0.69 — 0.73) للبعد الأول والبعد الثاني والبعد الثالث ، على الترتيب ، وجميعها قيم دالة إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من 0.1 ، مما يؤكد التماسك الداخلي للاستبانة وبالتالي الإطمئنان إليها في إجراءات الدراسة الحالية .

الأساليب الإحصائية :

للإجابة على أسئلة الدراسة تم تحليل البيانات لاستجابات الطلاب على أداة الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية التالية :

- حساب تكرار الاستجابات .
- حساب النسب المئوية للاستجابات .
- حساب المتوسط الحسابي لتقديرات الطلاب على مفردات الاستبانة كل على حدة ، بعد ضربها في الوزن النسبي لدرجة الموافقة (3-2-1) "موافق _ أحياناً _ لا أوافق" للمفردات موجبة الصياغة والعكس لسالبة الصياغة .
- تحديد الترتيب النسبي لكل مفردة في ضوء المتوسط الحسابي من وجهة نظر مجموعة الدراسة .
- استخدام اختبار (ت) لدلالة الفروق بين المتوسطات غير المرتبطة .

نتائج الدراسة :

أولاً : للإجابة على السؤال الأول من أسئلة الدراسة وهو :

ما العوامل أو الأسباب المؤثرة في مواظبة وانتظام الطلاب في الدراسة من وجهة نظر الطلاب المنتظمين ؟ وكذا العوامل الأكثر أهمية وتأثيراً ؟

تم حساب تكرارات استجابات الطلاب ، والنسب المئوية لتكرارات الاستجابات ،

والمتوسط الحسابي لتقديرات الطلاب على كل مفردة من مفردات الاستبانة في كل بعد من أبعادها الثلاثة وتحديد الترتيب النسبي لتحديد الأهمية النسبية لكل مفردة .
والجدول (1) يوضح ذلك .

جدول (1)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والترتيب النسبي
لاستجابات الطلاب المنتظمين في الدراسة ن = 31 طالباً

الرقم	عبارات المحور الأول العوامل الذاتية (الشخصية) :	تكرارات الاستجابات			النسب المئوية للتكرارات			المتوسط الحسابي	الترتيب النسبي
		أوافق	أحياناً نأ	لا أوافق	أوافق	أحياناً	لا أوافق		
1 ₁	أنام مبكراً وأستيقظ مبكراً	23	6	2	74.2%	19.3%	6.5%	2.68	4
2 ₂	أضع جدولاً زمنياً لتنظيم وقتي	10	19	2	32.2%	61.3%	6.5%	2.26	10
3 ₃	أمارس بعض ألعاب الترفيه	8	17	6	25.8%	54.9%	19.3%	2.06	12
4 ₄	اعتدت على القراءة والمطالعة يومياً	8	18	5	25.8%	58.1%	16.1%	2.09	11
5 ₅	أستذكر دروسي أولاً بأول	7	18	6	22.6%	58.1%	19.3%	2.03	13
6 ₆	أحرص على السهر مع الأصدقاء	3	8	20	9.7%	25.8%	64.5%	2.55	7
7 ₇	المواظبة في الحضور سبب في ارتفاع المعدل التراكمي	22	6	3	71%	19.3%	9.7%	2.61	5
8 ₈	أثق في قدرتي على التحصيل العلمي	25	5	1	80.6%	16.1%	3.3%	2.77	2
9 ₉	أطلع لامتحان وظيفة التعليم	24	2	5	77.4%	6.5%	16.1%	2.61	5
10 ₁₀	السيارة الخاصة ضرورية لكل طالب	20	9	2	64.5%	29%	6.5%	2.58	6
11 ₁₁	التدخين خارج الكلية سبب في غياب بعض الطلاب	21	8	2	67.7%	25.8%	6.5%	2.61	5
12 ₁₂	عندما أكون مريضاً أحرص على الحضور حسب الاستطاعة	26	4	1	83.9%	12.9%	3.2%	2.81	1
13 ₁₃	أنافس زملائي في دقة المواظبة	26	3	2	83.9%	9.7%	6.5%	2.77	2
14 ₁₄	أطلع لإكمال دراستي العليا بعد البكالوريوس	25	5	1	80.6%	16.1%	3.3%	2.77	2

15	15	8	6	17	%25.8	%19.3	%54.8	2.29	9
16	16	6	9	16	%19.3	%29	%51.6	2.32	8
17	17	2	10	19	%6.5	%32.2	%61.3	2.55	7
18	18	5	10	6	%16.1	%64.5	%19.3	2.03	13
19	19	1	5	25	%3.3	%16.1	%80.6	2.77	2
20	20	2	4	25	%6.5	%12.9	%80.6	2.74	3

تابع جدول (1)

م / ن = 31 طالباً

الرقم	عبارات المحور الثاني العوامل الأسرية والاجتماعية :	تكرارات الاستجابات			النسب المئوية للتكرارات			المتوسط الحسابي	الترتيب النسبي
		أوافق	أحياناً نأ	لا أوافق	أوافق	أحياناً	لا أوافق		
1 1	تحرص أسرتي على متابعتي في الدراسة	23	6	2	%74.2	%19.3	%6.5	2.68	6
2 2	تهيئ الأسرة كافة سبل الراحة لي في المنزل	27	4	صفر	%87.1	%12.9	صفر	2.87	3
3 3	أشعر بالقلق وعدم الرغبة في حضور المحاضرات عند خلو جيبتي من النقود	1	9	21	%3.3	%29	%67.7	2.65	7
4 4	جمال الملابس حافز لحضور المحاضرات	7	17	7	%22.6	%54.8	%22.6	2.0	13
5 5	سكن الطالب بعيداً عن أسرته سبب في غيابه	11	20	صفر	%35.5	%64.5	صفر	2.35	10
6 6	تتطلع أسرتي إلى تفوقي دراسياً	30	صفر	1	%96.8	صفر	%3.2	2.94	1
7 7	تحتني أسرتي على أداء الشعائر الدينية في وقتها	29	1	1	%93.5	%3.3	%3.2	2.90	2
8 8	تحذرنني أسرتي من مخاطر رفاق السوء	29	1	1	%93.5	%3.3	%3.2	2.90	2
9 9	أساهم في قضاء الاحتياجات اليومية لأسرتي من السوق	25	3	3	%80.6	%9.7	%9.7	2.71	5
10 10	أخشى غضب الأسرة عندما أتغيب عن المحاضرات	17	8	6	%54.8	%25.8	%19.4	2.35	10
11 11	تتعدم الخلافات بين أفراد أسرتي	21	6	4	%67.7	%19.4	%12.9	2.55	9
12 12	أتحمل مسؤولية إعالة أسرتي مالياً واجتماعياً	9	4	18	%29	%12.9	%58.1	2.29	12

13	13	المكافأة تكفي متطلباتي الخاصة والتكاليف الدراسية	17	7	7	%54.8	%22.6	%22.6	2.32	11
14	14	التحقت بتخصص لا أريه نزولاً عند رغبة أسرتي	6	3	22	%19.4	%9.7	%70.9	2.81	4
15	15	استمتع بمتابعة القنوات الفضائية يومياً	2	5	24	%6.5	%16.1	%77.4	2.71	5
16	16	أزاول بعض الأعمال الأخرى لتحسين دخلي الشهري	4	1	26	%12.9	%3.2	%83.9	2.71	5
17	17	مهنة التعليم من المهن المقبولة اجتماعياً	27	2	2	%87.1	%6.5	%6.5	2.81	4
18	18	أشعر باحترام المجتمع لي كوني طالباً في الكلية	22	7	2	%70.9	%22.6	%6.5	2.65	7
19	19	لا أعتقد أنني مسئول عن تقديم أي خدمة للمجتمع قبل تخرجي	3	8	20	%9.7	%25.8	%64.5	2.55	9
20	20	أشارك بوجهة نظري العلمية في المجالس خارج الكلية	21	8	2	%67.7	%25.8	%6.5	2.61	8

تابع جدول (1)

م / ن = 31 طالباً

الرقم	عبارات المحور الثالث العوامل التعليمية :	تكرارات الاستجابات			النسب المئوية للتكرارات			المتوسط الحسابي	الترتيب النسبي
		أوافق	أحياناً نأ	لا أوافق	أوافق	أحياناً لا	لا أوافق		
1 ₁	أحرص على الاستفادة من الإمكانيات المتاحة في الكلية	23	5	3	%74.2	%16.1	%9.7	2.65	5
2 ₂	يبدل أعضاء هيئة التدريس جهوداً طيبة في تدريس المقررات	20	8	3	%64.5	%25.8	%9.7	2.55	4
3 ₃	تحقق المقررات الدراسية طموحاتي في اكتساب الخبرات العلمية والمعرفية	21	9	1	%67.7	%29	%3.3	2.65	5
4 ₄	يحترم أعضاء هيئة التدريس آراء الطلاب أثناء المحاضرات	8	19	4	%25.8	%61.3	%21.9	2.12	11
5 ₅	أشعر بصعوبة في التعبير عن رأيي أثناء المحاضرات	4	18	9	%12.9	%58.1	%29	1.77	17
6 ₆	توحي القاعات الدراسية بالكآبة والملل	5	16	10	%16.1	%51.6	%32.3	2.23	8
7 ₇	أشعر بالارتباك أثناء مشاركتي في المناقشة داخل قاعة المحاضرات	2	17	12	%6.5	%54.8	%38.7	2.23	8
8 ₈	يستخدم أعضاء هيئة التدريس أساليب تدريسية متنوعة في الحوار والمناقشة	16	6	9	%51.6	%19.4	%29	2.23	8
9 ₉	ترهقني التكلفة المالية في المقررات العملية	7	18	6	%22.6	%58.1	%19.4	2.03	12

10	10	5	19	7	%16.1	%61.3	%22.6	1.94	15
11	11	9	18	4	%29	%58.1	%22.9	2.16	9
12	12	24	5	2	%77.4	%16.1	%6.5	2.71	3
13	13	28	3	صفر	%90.3	%9.7	صفر	2.90	1
14	14	11	18	2	%35.5	%58	%6.5	2.29	7
15	15	19	10	2	%61.3	%32.3	%6.5	1.32	18
16	16	24	6	1	%77.4	%19.4	%3.2	2.74	2
17	17	6	19	6	%19.4	%61.3	%19.4	2.00	17
18	18	6	20	5	%19.4	%64.5	%16.1	2.03	12
19	19	3	5	23	%9.7	%16.1	%74.2	2.65	5
20	20	6	16	9	%19.4	%51.6	%29	1.90	16
21	21	10	15	6	%32.3	%48.3	%19.4	2.13	10
22	22	6	18	7	%19.4	%58	%22.6	1.97	14
23	23	12	5	14	%38.7	%19.1	%45.2	1.94	15
24	24	4	7	20	%12.9	%22.6	%64.5	2.52	6

يتضح من الجدول رقم (1) أنه :

توجد خمس عشرة مفردة قد وافق أو لم يوافق عليها أكثر من 50% من عدد الطلاب المنتظمين تعتبر عوامل مؤثرة في مواظبة الطلاب في الدراسة وهي المفردات رقم 1 ، 6 ، 7 ، 8 ، 9 ، 10 ، 11 ، 12 ، 13 ، 14 ، 15 ، 16 ، 17 ، 19 ، 20 حيث تراوحت نسبة الموافقة عليها ما بين 51.6% للمفردة رقم (16) إلى 83.9% للمفردتين (12) و (13) من مفردات بعد العوامل الذاتية .

كما توجد أيضاً ثماني عشرة مفردة من بعد العوامل الأسرية والاجتماعية قد وافق أو لم يوافق عليها أكثر من 50% من عدد الطلاب المنتظمين تعد عوامل مؤثرة في مواظبة الطلاب وهي المفردات أرقام 1 ، 2 ، 3 ، 6 ، 7 ، 8 ، 9 ، 10 ، 11 ،

12 ، 13 ، 14 ، 15 ، 16 ، 17 ، 18 ، 19 ، 20 ، حيث تراوحت نسبة الموافقة عليها ما بين 54.8% للمفردتين رقم (10 ، 13) ، إلى 96.8% للمفردة رقم (6) .

بينما لم يوجد سوى عشر مفردات من بعد العوامل التعليمية وافق أو لم يوافق عليها أكثر من 50% من عدد الطلاب تعد مؤثرة في انتظامهم في الدراسة هي المفردات أرقام 1، 2، 3، 4، 12، 13، 15، 16، 19، 24 حيث تراوحت نسبة الموافق عليها ما بين 51.6% للمفردة رقم (8) إلى 90.3% للمفردة رقم (13) .

وبهذا يكون عدد المفردات المؤثرة في مواظبة الطلاب من وجهة نظر الطلاب المنتظمين قد بلغت 43 مفردة في الأبعاد الثلاثة للدراسة البالغ عددها 64 مفردة وذلك بنسبة 67.18% وهي كل الأسباب المشار إليها أعلاه من التي تجاوزت نسبة الموافقة أو عدمها عليها 50% من استجابات الطلاب .

وفيما يلي بيان المفردات التي احتلت المرتب الأولى الأكثر أهمية وتأثيراً في مواظبة الطلاب ،من وجهة نظر الطلاب المنتظمين ، حسب الترتيب النسبي لكل مفردة :

البعد الأول :

- - الحرص على الحضور في حال المرض حسب الاستطاعة .
- - منافسة الزملاء في دقة المواظبة .
- - الثقة في القدرة الشخصية على التحليل العلمي .
- - التطلع لإكمال الدراسات العليا .
- - عدم الشعور بالنوم في المحاضرات .
- - الاهتمام بالتقدير وعدم الاقتصار على الاهتمام بالنجاح فقط .

البعد الثاني :

- - تطلع الأسرة إلى تفوق الطالب دراسياً .
- - الأسرة تحث الطالب على أداء الشعائر الدينية .

- - تحذر الأسرة الطالب من مخاطر رفاق السوء .
- - تهيئ الأسرة كافة سبل الراحة في المنزل .
- - ليس للأسرة تأثير سلبي في اختيار تخصص الطالب .
- - مهنة التعليم مقبولة اجتماعيا .

البعد الثالث :

- - الحرص على الحضور برغم الازدحام في القاعات أحيانا .
- - حزم وصرامة إدارة الكلية في التعامل مع الطلاب .
- - تشدد أعضاء هيئة التدريس في تسجيل مواظبة الطلاب .
- - رضى الطالب عن الجهود الطيبة التي يبذلها أعضاء هيئة التدريس في تدريس المقررات .
- - الحرص على الاستفادة من الامكانيات المتاحة .
- - المقررات الدراسية تحقق طموحات الطالب في اكتساب الخبرات العلمية والمعرفية .
- - لا يجد الطالب سهولة في الغش في الاختبارات .

ثانياً : وللإجابة عن السؤال الثاني ، والذي يدور حول تحديد العوامل المؤثرة في المواظبة من وجهة نظر الطلاب غير المنتظمين ، وكذا العوامل الأكثر أهمية وتأثيراً ، تم حساب تكرار استجابات الطلاب والنسب المئوية لتكرارات الاستجابات والمتوسط الحسابي لتقديرات الطلاب والترتيب النسبي لكل مفردة على حدة ، والجدول (2) يوضح ذلك :

جدول (2) تكرارات الاستجابات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والترتيب النسبي لاستجابات الطلاب غير المنتظمين ن = 34 طالباً

الرقم	عبارات المحور الأول العوامل الذاتية (الشخصية)	تكرارات الاستجابات			النسب المئوية للتكرارات			المتوسط الحسابي	الترتيب النسبي
		أوافق	أحياناً نأ	لا أوافق	أوافق	أحياناً لا	لا أوافق		
1 1	أنام مبكراً وأستيقظ مبكراً	9	22	3	26.5%	64.7%	8.8%	1.59	16
2 2	أضع جدولاً زمنياً لتنظيم وقتي	2	19	13	5.9%	55.9%	38.2%	1.62	15
3 3	أمارس بعض ألعاب الترفيه	9	19	6	26.5%	55.9%	17.6%	2.09	10
4 4	اعتدت على القراءة والمطالعة يومياً	1	23	10	2.9%	67.7%	29.4%	1.74	14
5 5	استذكر دروسي أولاً بأول	5	11	18	14.7%	32.4%	52.9%	1.62	15
6 6	أحرص على السهر مع الأصدقاء	7	20	7	20.6%	58.8%	20.6%	2.00	12
7 7	المواظبة في الحضور سبب في ارتفاع المعدل التراكمي	15	12	7	44.1%	35.3%	20.6%	2.13	9
8 8	أثق في قدرتي على التحصيل العلمي	24	10	صفر	70.6%	29.4%	صفر	2.71	1
9 9	أطلع لامتحان وظيفة التعليم	22	7	5	64.7%	20.6%	14.7%	2.50	3
10 10	السيارة الخاصة ضرورية لكل طالب	22	10	2	64.7%	29.4%	5.9%	2.59	2
11 11	التدخين خارج الكلية سبب في غياب بعض الطلاب	16	12	6	47.1%	35.3%	17.6%	2.29	7
12 12	عندما أكون مريضاً أحرص على الحضور حسب الاستطاعة	16	15	3	47.1%	44.1%	8.8%	2.38	4
13 13	أنافس زملائي في دقة المواظبة	9	15	10	26.5%	44.1%	29.4%	1.97	13
14 14	أطلع لإكمال دراستي العليا بعد البكالوريوس	10	13	11	29.4%	38.2%	32.4%	1.97	13
15 15	للطالب الحق في الغياب بدون عذر مالم يتجاوز حد الحرمان	17	8	9	50%	23.5%	26.5%	2.34	6
16 16	أنظمة الدراسة بالكلية غير واضحة لدي	15	10	9	44.1%	29.4%	26.5%	2.18	8
17 17	لست بحاجة إلى الاستفادة من شرح الأساتذة للمقررات	5	16	13	14.7%	47.1%	38.2%	2.34	6

11	2.03	%23.5	%50	%26.5	8	17	9	أستغرق كثيراً في أحلام اليقظة أثناء المحاضرات	18	18
7	2.29	%35.3	%58.8	%5.9	12	20	2	ينتابني النوم عادة في المحاضرات	19	19
5	2.35	%50	%35.3	%14.7	17	12	5	لا يهمني التقدير إذا حصلت على درجة النجاح في المقررات	20	20

تابع جدول (2)

الترتيب النسبي	المتوسط الحسابي	النسب المئوية للتكرارات			تكرارات الاستجابات			عبارات المحور الثاني العوامل الأسرية والاجتماعية :	الرقم
		لا أوافق	أحياناً	أوافق	لا أوافق	أحياناً	أوافق		
9	2.47	%11.8	%29.4	%58.8	4	10	20	تحرص أسرتي على متابعتي في الدراسة	1 1
9	2.47	%14.7	%23.5	%61.8	5	8	21	تهيئ الأسرة كافة سبل الراحة لي في المنزل	2 2
14	2.29	%44.1	%32.4	%23.5	15	11	8	أشعر بالقلق وعدم الرغبة في حضور المحاضرات عند خلو جيبتي من النقود	3 3
15	2.06	%29.4	%35.3	%35.3	10	12	12	جمال الملابس حافظ لحضور المحاضرات	4 4
6	2.53	%5.9	%35.3	%58.8	2	12	20	سكن الطالب بعيداً عن أسرته سبب في غيابه	5 5
3	2.71	%2.9	%23.5	%73.5	1	8	25	تتطلع أسرتي إلى تفوقي دراسياً	6 6
1	2.91	صفر	%8.8	%91.2	صفر	3	31	تحتني أسرتي على أداء الشعائر الدينية في وقتها	7 7
1	2.91	صفر	%8.8	%91.2	صفر	3	31	تحذرنى أسرتي من مخاطر رفاق سوء	8 8
5	2.59	%8.8	%23.5	%67.6	3	8	23	أساهم في قضاء الاحتياجات اليومية لأسرتي من السوق	9 9
10	2.44	%11.8	%32.4	%55.9	4	11	19	أخشى غضب الأسرة عندما أغييب عن المحاضرات	10 10
11	2.41	%11.8	%35.3	%52.9	4	12	18	تتعدم الخلافات بين أفراد أسرتي	11 11
12	2.32	%47.1	%38.2	%14.7	16	13	5	أتحمل مسؤولية إعالة أسرتي مالياً واجتماعياً	12 12
16	1.74	%47.1	%32.4	%20.6	16	11	7	المكافأة تكفي متطلباتي الخاصة والتكاليف الدراسية	13 13
7	2.5	%67.7	%14.7	%17.6	23	5	6	التحقت بتخصص لا أريه نزولاً عند رغبة أسرتي	14 14
13	2.29	%50	%26.5	%23.5	17	9	8	استمتع بمتابعة القنوات الفضائية يومياً	15 15
8	2.48	%55.9	%14.7	%29.4	19	5	10	أزاول بعض الأعمال الأخرى لتحسين دخلي الشهري	16 16

17	17	25	4	5	%73.5	%11.8	%14.7	2.59	5
18	18	25	5	4	%73.5	%14.7	%11.8	2.62	4
19	19	3	3	28	%8.8	%8.8	%82.4	2.74	2
20	20	16	12	6	%47.1	%35.3	%17.6	2.29	13

تابع جدول (2)

الرقم	عبارات المحول الثالث العوامل التعليمية	تكرارات الاستجابات			النسب المئوية للتكرارات			المتوسط الحسابي	الترتيب النسبي
		أوافق	أحياناً	لا أوافق	أوافق	أحياناً	لا أوافق		
1	أحرص على الاستفادة من الإمكانيات المتاحة في الكلية	10	17	7	%29.4	%50	%20.6	2.06	10
2	يبدل أعضاء هيئة التدريس جهوداً طيبة في تدريس المقررات	12	16	6	%35.3	%47.1	%17.6	2.47	4
3	تحقق المقررات الدراسية طموحاتي في اكتساب الخبرات العلمية والمعرفية	12	13	9	%35.3	%38.2	%26.5	2.09	9
4	يحترم أعضاء هيئة التدريس آراء الطلاب أثناء المحاضرات	13	10	11	%38.2	%29.4	%32.4	2.06	10
5	أشعر بصعوبة في التعبير عن رأيي أثناء المحاضرات	11	16	7	%32.4	%47.1	%20.6	2.12	8
6	توحي القاعات الدراسية بالكآبة والملل	13	15	6	%38.2	%44.1	%17.6	1.79	15
7	أشعر بالارتباك أثناء مشاركتي في المناقشة داخل قاعة المحاضرات	5	10	19	%24.7	%29.4	%55.9	2.41	5
8	يستخدم أعضاء هيئة التدريس أساليب تدريسية متنوعة في الحوار والمناقشة	7	14	13	%20.6	%41.2	%38.3	1.82	14
9	ترهقني التكلفة المالية في المقررات العملية	9	17	8	%26.5	%50	%23.5	2.03	12
10	ترهقني التكلفة المالية في المقررات النظرية	9	15	10	%26.5	%44.1	%29.4	1.97	12
11	ترهق الواجبات المنزلية (الأبحاث - التقارير) طلاب الكلية المنتظمين في الحضور	11	14	9	%32.4	%41.2	%26.5	2.06	10
12	يتشدد أعضاء هيئة التدريس في تسجيل مواظبة الطلاب	21	10	3	%61.8	%29.4	%8.8	2.53	2
13	أحرص على الحضور برغم الازدحام في القاعات أحياناً	18	12	4	%52.9	%35.3	%11.8	2.41	5
14	علاقة بعض أعضاء هيئة التدريس بطلابهم غير طيبة	13	10	11	%38.2	%29.4	%32.4	2.06	10
15	يسود الأسلوب الإلقائي في المحاضرات	20	8	6	%58.8	%23.5	%17.7	2.41	5

16	16	تتسم إدارة الكلية باستخدام أسلوب الحزم والصرامة في التعامل مع الطلاب	21	9	4	%61.8	%26.5	%11.8	2.5	3
17	17	لا أتردد في إبلاغ إدارة الكلية عن كل انتهاك لحقوقي كطالب	12	7	15	%35.3	%20.6	%44.1	1.91	13
18	18	توفر الكلية لطلابها أغلب متطلبات الحياة الأكاديمية	19	12	3	%55.9	%35.3	%8.8	2.47	4
19	19	أجد سهولة للغش في الاختبارات نظراً لضعف المراقبة	2	7	25	%5.9	%20.6	%73.5	2.74	1
20	20	أشارك بفاعلية في النشاط الطلابي	4	15	15	%11.8	%44.1	%44.1	1.68	16
21	21	تنوع برامج النشاط الطلابي يلبي مختلف رغبات الطلاب	5	18	11	%14.7	%52.9	%32.4	1.82	14
22	22	ممارسة النشاط الطلابي هدر للوقت والجهد	9	12	13	%26.5	%35.3	%38.3	2.18	7
23	23	أحرص على حضور المقررات العملية أكثر من حرصي على حضور المقررات النظرية	7	14	13	%20.6	%41.2	%38.3	1.82	14
24	24	أجد بعض الأساليب لرفع الحرمان في نهاية الفصل	7	11	16	%20.6	%32.4	%47.1	2.26	6

يتضح من الجدول (2) أنه :

توجد ست مفردات فقط قد وافق عليها أكثر من 50% من عدد الطلاب غير المنتظمين في الدراسة ، تعتبر عوامل مؤثرة في المواظبة والانتظام في الدراسة ، وهي على الترتيب المفردة رقم (8) بنسبة 70.6% والمفردتان رقم (9، 10) بنسبة 64.7% لكل منهما والمفردة رقم (5) بنسبة 52.9% في الاتجاه السلبي والمفردة رقم (20) بنسبة 50% في الاتجاه السلبي والمفردة رقم (15) بنسبة 50% أيضاً.

من بين البعد الأول وهو "بعد العوامل الذاتية" ، بينما توجد خمس عشرة مفردة من بين مفردات بعد العوامل الأسرية والاجتماعية تعتبر مسئولة عن المواظبة وهي المفردات أرقام 1 ، 2 ، 5 ، 6 ، 7 ، 8 ، 9 ، 10 ، 11 ، 14 ، 15 ، 16 ، 17 ، 18 ، 19 حيث تراوحت نسب الموافقة عليها ما بين 50% للمفردة رقم (15) إلى 91.2% لكل من المفردتين 7 ، 8 .

كما لا يوجد سوى سبع مفردات من مفردات البعد الثالث - العوامل التعليمية - وافق عليها أكثر من 50% من الطلاب غير المنتظمين على أساس أنها عوامل مؤثرة في المواظبة وهي المفردات أرقام 7 ، 12 ، 13 ، 15 ، 16 ، 18 ، 19 حيث

تراوحت نسب الموافقة عليها ما بين 52.9% للمفردة رقم (13) إلى 73.5% للمفردة رقم (19) .

وبذلك يكون عدد العوامل أو الأسباب المؤثرة في المواظبة من وجهة نظر الطلاب غير المنتظمين بالنسبة للأبعاد الثلاث مجتمعة هو (28) عاملاً من بين (64) عاملاً اشتملت عليها الاستبانة المستخدمة في الدراسة الحالية وتمثل بنسبة 43.7%. وفيما يلي المفردات التي احتلت المراكز الخمسة الأولى في كل بعد من الأبعاد الثلاثة من وجهة نظر الطلاب غير المنتظمين حسب الترتيب النسبي لكل مفردة :
البعد الأول :

- - ثقة الطلاب في قدراتهم على التحصيل العلمي .
- - السيارة الخاصة ضرورية لكل طالب .
- - التطلع لامتحان وظيفة التعليم .
- - الحرص على الحضور عند المرض حسب الاستطاعة .
- - للطالب الحق في الغياب بدون عذر مالم يتجاوز حد الحرمان .
- - التطلع للنجاح دون الاهتمام بالتقدير .

البعد الثاني :

- - تحثني أسرتي على أداء الشعائر الدينية في وقتها .
- - تحذرني أسرتي من مخاطر رفاق السوء .
- - عدم الشعور بالمسؤولية عن تقديم خدمات للمجتمع الخارجي .
- - تطلع الأسرة إلى تفوق الطالب دراسياً .
- - الشعور باحترام المجتمع لي كوني طالباً بالكلية .
- - مهنة التعليم من المهن المقبولة اجتماعياً .

البعد الثالث :

- - لا يجد الطالب سهولة للغش في الاختبارات نظراً لضعف المراقبة .

- - تشدد أعضاء هيئة التدريس في تسجيل مواظبة الطلاب .
- - تتسم إدارة الكلية باستخدام أسلوب الحزم والصرامة في التعامل مع الطلاب .

- - رضى الطالب عن الجهود الطيبة التي يبذلها أعضاء هيئة التدريس في تدريس المقررات .

- - توفر الكلية لطلابها أغلب متطلبات الحياة الأكاديمية .
- - شيوع الأسلوب الإلقائي في المحاضرات .
- - عدم الشعور بالارتباك أثناء المشاركة في المناقشة داخل قاعة المحاضرة .

- - الحرص على الحضور برغم الازدحام في القاعات .
- ثالثاً : للإجابة عن السؤال الثالث ، والذي يدور حول تحديد العوامل أو الأسباب المؤثرة عن مواظبة الطلاب في الدراسة من وجهة نظر العينة الكلية (منتظمين / غير منتظمين) وكذا العوامل الأكثر أهمية وتأثيراً ؟ تم حساب تكرارات الاستجابات والنسب المئوية لهذه التكرارات والمتوسط الحسابي لتقديرات الطلاب على كل مفردة على حدة من مفردات الاستبانة وكذا تحديد الترتيب النسبي في ضوء قيمة المتوسط الحسابي ، والجدول (3) يوضح ذلك :
- جدول (3) تكرارات الاستجابات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والترتيب النسبي لاستجابات العينة الكلية ن = 65 طالباً

الرقم	عبارات المحور الأول العوامل الذاتية (الشخصية) :	تكرارات الاستجابات			النسب المئوية للتكرارات			المتوسط الحسابي	الترتيب النسبي
		أوافق	أحياناً	لا أوافق	أوافق	أحياناً	لا أوافق		
1	أنام مبكراً وأستيقظ مبكراً	32	28	5	49.2%	43.1%	7.7%	2.42	7
2	أضع جدولاً زمنياً لتنظيم وقتي	12	38	15	18.5%	58.5%	23%	1.77	16

11	2.08	%18.5	%55.4	%26.2	12	36	17	امارس بعض ألعاب الترفيه	3	3
15	1.91	%23.1	%63.1	%13.8	15	41	9	اعتدت على القراءة والمطالعة يومياً	4	4
17	1.63	%36.9	%44.6	%18.5	24	29	12	أستذكر دروسي أولاً بأول	5	5
10	2.26	%41.5	%43.1	%15.4	27	28	10	أحرص على السهر مع الأصدقاء	6	6
7	2.42	%15.4	%27.7	%56.9	10	18	37	المواظبة في الحضور سبب في ارتفاع المعدل التراكمي	7	7
1	2.74	%1.5	%23.1	%75.4	1	15	49	أثق في قدرتي على التحصيل العلمي	8	8
3	2.55	%15.4	%13.8	%70.8	10	9	46	أطلع لامتحان وظيفة التعليم	9	9
2	2.58	%6.2	%29.2	%64.6	4	19	42	السيارة الخاصة ضرورية لكل طالب	10	10
6	2.45	%12.3	%30.8	%56.9	8	20	37	التدخين خارج الكلية سبب في غياب بعض الطلاب	11	11
2	2.58	%6.2	%29.2	%64.6	4	19	42	عندما أكون مريضاً أحرص على الحضور حسب الاستطاعة	12	12
9	2.35	%18.5	%27.7	%53.8	12	18	35	أنافس زملائي في دقة المواظبة	13	13
9	20.35	%18.5	%27.7	%53.8	12	18	35	أطلع لإكمال دراستي العليا بعد البكالوريوس	14	14
13	2.02	%40	%21.5	%38.5	26	14	25	للطالب الحق في الغياب بدون عذر مالم يتجاوز حد الحرمان	15	15
12	2.06	%38.5	%29.2	%32.3	25	19	21	أنظمة الدراسة بالكلية غير واضحة لدي	16	16
8	2.38	%49.2	%40	%10.8	32	26	7	لست بحاجة إلى الاستفادة من شرح الأساتذة للمقررات	17	17
14	2.00	%21.5	%56.9	%21.5	14	37	14	أستغرق كثيراً في أحلام اليقظة أثناء المحاضرات	18	18
5	2.52	%56.9	%38.5	%4.6	37	25	3	ينتابني النوم عادة في المحاضرات	19	19
4	2.54	%64.6	%24.6	%10.8	42	16	7	لا يهمني التقدير إذا حصلت على درجة النجاح في المقررات	20	20

تابع جدول (3)

الرقم	عبارات المحور الثاني العوامل الأسرية والاجتماعية :	تكرارات الاستجابات			النسب المئوية للتكرارات			المتوسط الحسابي	الترتيب النسبي
		أوافق	أحياناً نأ	لا أوافق	أوافق	أحياناً لا	لا أوافق		
1 1	تحرص أسرتي على متابعتي في الدراسة	43	16	6	66.2%	24.6%	9.2%	2.57	8
2 2	تهبئ الأسرة كافة سبل الراحة لي في المنزل	48	12	5	73.8%	18.5%	7.7%	2.66	5
3 3	أشعر بالقلق وعدم الرغبة في حضور المحاضرات عند خلو جيبني من النقود	9	20	36	13.8%	30.8%	55.4%	2.42	11
4 4	جمال الملابس حافز لحضور المحاضرات	19	29	17	29.2%	44.6%	26.2%	2.03	14
5 5	سكن الطالب بعيداً عن أسرته سبب في غيابه	30	32	3	46.2%	49.2%	4.6%	2.42	11
6 6	تتطلع أسرتي إلى تفوقي دراسياً	55	8	2	84.6%	12.3%	3.1%	2.82	3
7 7	تحتثي أسرتي على أداء الشعائر الدينية في وقتها	60	4	1	92.3%	6.2%	1.5%	2.91	1
8 8	تحذرنني أسرتي من مخاطر رفاق السوء	60	4	1	92.3%	6.2%	1.5%	2.91	1
9 9	أساهم في قضاء الاحتياجات اليومية لأسرتي من السوق	48	11	6	73.8%	16.9%	9.3%	2.65	6
10 10	أخشى غضب الأسرة عندما أتغيب عن المحاضرات	36	19	10	55.4%	29.2%	15.4%	2.40	12
11 11	تتعدم الخلافات بين أفراد أسرتي	39	18	8	60%	27.7%	12.3%	2.60	7
12 12	أتحمل مسئولية إعالة أسرتي مالياً واجتماعياً	14	17	34	21.5%	26.2%	52.3%	2.31	13
13 13	المكافأة تكفي متطلباتي الخاصة والتكاليف الدراسية	24	18	23	36.9%	27.7%	35.4%	2.02	15
14 14	التحقت بتخصص لا أرغبه نزولاً عن رغبة أسرتي	12	8	45	18.5%	12.3%	69.2%	2.51	9
15 15	استمتع بمتابعة القنوات الفضائية يومياً	10	14	41	15.4%	21.5%	63.1%	2.48	10
16 16	أزاول بعض الأعمال الأخرى لتحسين دخلي الشهري	14	6	45	21.5%	9.2%	69.3%	2.48	10
17 17	مهنة التعليم من المهن المقبولة اجتماعياً	52	6	7	80%	9.2%	10.8%	2.69	4
18 18	أشعر باحترام المجتمع لي كوني طالباً في الكلية	47	12	6	72.3%	18.5%	9.2%	2.82	3
19 19	لا أعتقد أنني مسئول عن تقديم أي خدمة للمجتمع قبل تخرجي	6	11	48	9.2%	16.9%	73.9%	2.65	6

20	20	أشارك بوجهة نظري العلمية في المجالس خارج الكلية	37	20	8	%56.9	%30.8	%12.3	2.84	2
----	----	---	----	----	---	-------	-------	-------	------	---

تابع جدول (3)

الرقم	عبارات المحور الثالث العوامل التعليمية :	تكرارات الاستجابات			النسب المئوية للتكرارات			المتوسط الحسابي	الترتيب النسبي
		أوافق	أحياناً نأ	لا أوافق	أوافق	أحياناً	لا أوافق		
1	أحرص على الاستفادة من الإمكانيات المتاحة في الكلية	33	22	10	%50.8	%33.8	%15.4	2.35	6
2	يبدل أعضاء هيئة التدريس جهوداً طيبة في تدريس المقررات	32	24	9	%49.2	%36.9	%13.9	2.35	6
3	تحقق المقررات الدراسية طموحاتي في اكتساب الخبرات العلمية والمعرفية	33	22	10	%50.8	%33.8	%15.4	2.35	6
4	يحترم أعضاء هيئة التدريس آراء الطلاب أثناء المحاضرات	21	29	15	%32.3	%44.6	%23.1	2.09	10
5	أشعر بصعوبة في التعبير عن رأيي أثناء المحاضرات	15	34	16	%23.1	%52.3	%24.6	1.98	13
6	توحي القاعات الدراسية بالكآبة والملل	18	31	16	%27.7	%47.7	%24.6	1.97	14
7	أشعر بالارتباك أثناء مشاركتي في المناقشة داخل قاعة المحاضرات	7	27	31	%10.8	%41.5	%47.7	2.37	5
8	يستخدم أعضاء هيئة التدريس أساليب تدريسية متنوعة في الحوار والمناقشة	23	20	22	%35.4	%30.8	%33.8	2.02	12
9	ترهقني التكلفة المالية في المقررات العملية	16	35	14	%24.6	%53.8	%21.6	2.03	11
10	ترهقني التكلفة المالية في المقررات النظرية	14	34	17	%21.5	%52.3	%26.2	1.74	19
11	ترهق الواجبات المنزلية (الأبحاث - التقارير) طلاب الكلية المنتظمين في الحضور	20	32	13	%30.8	%49.2	%20	2.11	9
12	يتشدد أعضاء هيئة التدريس في تسجيل مواظبة الطلاب	45	15	5	%69.2	%23.1	%7.7	2.62	3
13	أحرص على الحضور رغم الازدحام في القاعات أحياناً	46	15	4	%70.8	%23.1	%6.1	2.69	1
14	علاقة بعض أعضاء هيئة التدريس بطلابهم غير طيبة	24	28	13	%36.9	%43.1	%20	2.31	7

15	15	يسود الأسلوب الإلقائي في المحاضرات	39	18	8	%60	%27.7	%12.3	1.52	20
16	16	تتسم إدارة الكلية باستخدام أسلوب الحزم والصرامة في التعامل مع الطلاب	45	15	5	%69.2	%23.1	%7.7	2.62	3
16	17	لا أتردد في إبلاغ إدارة الكلية عن كل انتهاك لحقوقي كطالب	18	26	21	%27.7	%40	%32.3	1.95	15
17	18	توفر الكلية لطلابها أغلب متطلبات الحياة الأكاديمية	25	32	8	%38.5	%49.2	%12.3	2.26	8
18	19	أجد سهولة للغش في الاختبارات نظراً لضعف المراقبة	5	12	48	%7.7	%18.5	%73.8	2.66	2
19	20	أشارك بفاعلية في النشاط الطلابي	10	31	24	%15.4	%47.7	%36.9	1.78	18
20	21	تنوع برامج النشاط الطلابي يلبي مختلف رغبات الطلاب	15	33	17	%23.1	%50.8	%26.1	1.74	19
21	22	ممارسة النشاط الطلابي هدر للوقت والجهد	15	30	20	%23.1	%46.2	%30.7	1.92	16
22	23	أحرص على حضور المقررات العملية أكثر من حرصي على حضور المقررات النظرية	19	19	27	%29.2	%29.2	%41.6	1.88	17
23	24	أجد بعض الأساليب لرفع الحرمان في نهاية الفصل	11	18	36	%16.9	%27.7	55.4	2.38	4

يتضح من الجدول (3) أنه :

توجد عشر مفردات من بين مفردات البعد الأول - العوامل الذاتية - قد وافق أو لم يوافق عليها أكثر من 50% من عدد طلاب العينة الكلية لمجموعتي الدراسة "منتظمون / غير منتظمين" تعتبر عوامل أو أسباب مؤثرة في مواظبة أو انتظام الطلاب في الدراسة ، وهي المفردات أرقام 7 ، 8 ، 9 ، 10 ، 11 ، 12 ، 13 ، 14 ، 19 ، 20 حيث كانت نسب الموافقة عليها هي 56.9% ، 75.4% ، 70.8% ، 64.6% ، 56.9% ، 64.6% ، 53.8% ، 53.8% ، 56.9% ، 64.6% ، بينما توجد (17) مفردة من بين مفردات البعد الثاني _ العوامل الأسرية والاجتماعية _ قد وافق أو لم يوافق عليها أكثر من 50% من الطلاب وهي المفردات أرقام : 1 ، 2 ، 3 ، 6 ، 7 ، 8 ، 9 ، 10 ، 11 ، 12 ، 14 ، 15 ، 16 ، 17 ، 18 ، 19 ، 20 تراوحت نسبة الموافقة عليها ما بين 52.3% للمفردة رقم (12) إلى 92.3% للمفردتين (7 ، 8) .

في حين توجد ثمان مفردات من بين مفردات البعد الثالث _ العوامل التعليمية _
وقد وافق على كل منها أكثر من 50% من الطلاب وهي المفردات 1 ، 3 ، 12 ،
13 ، 15 ، 16 ، 19 ، 24 ، حيث تراوحت نسب الموافقة عليها ما بين 50.8%
للمفردتين (1 ، 3) إلى 73.8% للمفردة رقم (19) مع ملاحظة أن المفردات أرقام
(15 ، 19 ، 24) تم صياغتها في صورة سلبية .

وبالتالي يصبح عدد المفردات (العوامل) التي تعتبر مؤثرة في المواظبة (35)
مفردة من إجمالي (64) مفردة بنسبة (54.6%) تقريباً ، وهي نسبة منخفضة قليلاً
مقارنة بالنسبة التي تم الحصول عليها من وجهة نظر الطلاب المنتظمين ، وقد يرجع
ذلك لتدني نسبة الموافقة من قبل الطلاب غير المنتظمين على الأبعاد الثلاثة
للاستبانة.

وفيما يلي المفردات التي احتلت المراكز الأولى في كل بعد من الأبعاد الثلاثة
الأكثر تأثيراً في مواظبة الطلاب من وجهة نظر العينة الكلية (منتظمين / غير
منتظمين) حسب الترتيب النسبي :

البعد الأول :

- - الثقة الشخصية على التحصيل العلمي .
- - ضرورة السيارة الخاصة لكل طالب .
- - الرغبة في امتحان مهنة التعليم .
- - الحرص على الحضور في حالة المرض حسب الاستطاعة .
- - لا يهم التقدير إذا حصلت درجة النجاح .
- - عدم الشعور بالنوم عادة في المحاضرات .
- - التدخين خارج الكلية سبب في غياب الطلاب .
- - المواظبة سبب في ارتفاع المعدل التراكمي .

البعد الثاني :

- - الأسرة تحث الطالب على أداء الشعائر الدينية في وقتها .

- - الأسرة تحذر الطالب من مخاطر رفاق السوء .
- - المشاركة بوجهة النظر العلمية في المجالس خارج الكلية .
- - تطلع الأسرة لتفوق الطالب في دراسته .
- - شعور الطالب باحترام المجتمع له كونه طالباً في الكلية .
- - مهنة التعليم مقبولة اجتماعياً .
- - الأسرة تهيء كافة سبل الراحة للطالب في المنزل .

البعد الثالث :

- - الحرص على الحضور برغم الازدحام في القاعات أحياناً .
- - عدم وجود فرصة للغش في الاختبارات .
- - تشدد أعضاء هيئة التدريس في تسجيل المواظبة .
- - حزم وصرامة الكلية في التعامل مع الطلاب .
- - عدم وجود أساليب سهلة لرفع الحرمان في نهاية الفصل .

رابعاً : للإجابة عن السؤال الرابع والذي نص على :

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات مجموعتي الدراسة "منتظمون / غير منتظمين" في العوامل الأساسية "الذاتية _ الأسرية والاجتماعية _ التعليمية" كل على حدة ؟

قد تم حساب قيمة (ت) لدلالة الفروق بين مجموعتي الدراسة في العوامل الرئيسية المؤثرة في المواظبة : العوامل الشخصية أو الذاتية _ العوامل الأسرية والاجتماعية والعوامل التعليمية ، والجدول رقم (4) يوضح ذلك :

العوامل	المؤشرات الإحصائية المجموعات	عدد الطلاب	المتوسط	الانحراف المعياري	الوسيط	الالتواء	التجانس	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
الشخصية أو الذاتية	منتظمون	31	44.61	3.023	44.02	0.59	1.21	6.16	0.01
	غير منتظمين	34	39.65	3.32	40.15	0.45			
الأسرية أو الاجتماعية	منتظمون	31	44.29	4.57	43.6	0.45	1.06	0.026	غير دالة
	غير منتظمين	34	44.26	4.70	43.92	0.22			
التعليمية	منتظمون	31	50.84	3.92	49.86	0.75	1.29	3.64	0.01
	غير منتظمين	34	46.94	4.46	47.72	0.52			

يتضح من الجدول رقم (4) أنه :

- - توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات مجموعتي الدراسة في العوامل الشخصية المؤثرة في المواظبة وذلك لصالح متوسط درجات مجموعة المواظبة (المنتظمون) .
- - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات مجموع الدراسة في العوامل الأسرية والاجتماعية .
- - توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات مجموعتي الدراسة في العوامل التعليمية ، وذلك لصالح متوسط درجات مجموعة المواظبة (المنتظمون) .

وترجع الفروق بين مجموعتي الدراسة "منتظمون / غير منتظمين" في بعد العوامل الذاتية لما أشارت إليه نتائج الإجابة على السؤال الأول ، كما جاء بجدول (1) حيث وافق أكثر من 50% من الطلاب المنتظمين على (15) مفردة باعتبارها عوامل مؤثرة في المواظبة ، بينما وافق أكثر من 50% من الطلاب غير المنتظمين على (6) مفردات فقط ، وهي من بين المفردات التي وافق عليها الطلاب المنتظمون 5 ، 8 ، 9 ، 10 ، 20 ، 15 والتي تتمثل في :

- - الثقة في القدرة على التحصيل العلمي .

- - الرغبة في العمل في مهنة التدريس .
- - وجود سيارة خاصة لكل طالب .
- - عدم استذكار الدروس أولاً بأول .
- - يقين الطالب بأنه له الحق في الغياب مالم يتجاوز حد الحرمان .
- - التطلع للنجاح دون الاهتمام بالتقدير .

وترجع الفروق بين المجموعتين في بعد العوامل التعليمية إلى ما أشارت إليه أيضاً نتائج الإجابة عن السؤال الأول بجدول (1) ، حيث وافق الطلاب المنتظمون بنسبة أكثر من 50% من عددهم على (10) مفردات باعتبارها عوامل مسئولة عن المواظبة ، في حين وافق الطلاب غير المنتظمين على (7) مفردات فقط بنسبة أكثر من 50% ، من بين المفردات السبع يوجد خمس مفردات ضمن المفردات العشر التي وافق عليها الطلاب المنتظمون ، وهي أرقام 12 ، 13 ، 16 ، 19 والتي تتمثل فيما يلي :

- - تشدد أعضاء هيئة التدريس في تسجيل مواظبة الطلاب .
- - الحرص على حضور المحاضرات رغم الازدحام في القاعات أحياناً .
- - استخدام أسلوب الحزم والصرامة من قبل إدارة الكلية .
- - صعوبة الغش في الاختبارات لتشديد المراقبة .
- - شيوع الأسلوب الإلقائي في المحاضرات .

ويرجع عدم وجود فروق بين مجموعتي الدراسة ، في بعد العوامل الأسرية والاجتماعية ، للتشابه الشديد في استجابات طلاب المجموعتين على مفردات هذا البعد ، حيث وافق الطلاب المنتظمون على (18) مفردة بنسبة أكثر من 50% ، في حين وافق الطلاب غير المنتظمين على (15) مفردة ، وأشترك طلاب المجموعتين في الموافقة على جميع المفردات عدا المفردتين (5 ، 20) وذلك بنسبة تكاد تكون متساوية والتي منها :

- - توفر كافة سبل الراحة في المنزل .
- - رغبة الأسرة في تفوق الأبناء دراسياً .
- - حث الأسرة الأبناء على أداء الشعائر الدينية في أوقاتها .

- - تحذير الأسرة للأبناء من رفاق السوء .
 - - عدم وجود خلافات داخل الأسرة .
 - - احترام المجتمع لطلاب كليات المعلمين ... الخ
- ويرجع ذلك أيضاً إلى أن الطلاب ينتمون إلى بيئة اجتماعية اقتصادية ثقافية واحدة توجد فيها نفس المؤثرات وتخضع لنفس القيم والتقاليد والأعراف .

خامساً : للإجابة عن السؤال الخامس والذي ينص على :

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات مجموعتي الدراسة "منتظمون / غير منتظمين" في التحصيل الدراسي كما يقاس بالمعدل التراكمي ؟

تم حساب قيمة (ت) لدلالة الفروق بين متوسطي المعدل التراكمي لمجموعتي الدراسة بعد التحقق من شروط استخدام اختبار (ت)* ، والجدول (5) يوضح نتائج الإجابة على هذا السؤال :

جدول (5) نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق بين متوسطي المعدل التراكمي لمجموعتي الدراسة

المؤشرات الإحصائية المجموعات	عدد الطلاب	المتوسط	الانحراف المعياري	الوسيط	الالتواء	التجانس	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
منتظمون	31	3.80	0.58	3.67	0.67	1.02	4.9	0.01
غير منتظمين	34	3.09	0.57	3.03	0.31			

حيث يتضح من الجدول (5) أنه :

- - توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي المعدل التراكمي لمجموعتي الدراسة "منتظمون / غير منتظمين" وذلك لصالح متوسط المعدل التراكمي

* استخدمت معادلة (ت) لمجموعتين متجانستين غير متساويتين في حجمهما (فؤاد البهي ، 1979 : 454 - 456)

لمجموعة الطلاب المواظبين «المنتظمين» .

وهذا يعني أن مستوى تحصيل الطلاب المنتظمين أعلى بفرق ذي دلالة إحصائية من مستوى تحصيل الطلاب غير المنتظمين ، مما يؤكد أن المواظبة والانتظام في الدراسة وحضور المحاضرات والدروس العملية يعتبر أحد العوامل الأساسية المسؤولة عن التحصيل الدراسي . وقد ترجع الفروق بين المجموعتين في التحصيل الدراسي للفروق بينهما في وجهات نظرهم حول العوامل المسؤولة عن المواظبة ، كما أكدت ذلك نتائج الإجابة على السؤال الرابع وما جاء بجدول (4)، حيث دلت النتائج على وجود فروق بين مجموعتي الدراسة في العوامل الذاتية والعوامل التعليمية لصالح الطلاب المنتظمين ، مما انعكس ذلك إيجابياً على مستوى تحصيلهم الدراسي ، والتي تتمثل في :

النوم مبكراً والاستيقاظ مبكراً ، حضور المحاضرات والمواظبة على ذلك ، الثقة في القدرة على التحصيل ، الرغبة في امتحان مهنة التدريس ، وجود وسيلة مواصلات خاصة ، عدم التدخين ، التنافس مع الزملاء في دقة المواظبة ، الرغبة في إكمال الدراسات العليا ، الرغبة في الاستفادة من شرح المدرس ، الرغبة في الحصول على تقدير مرتفع ، بذل أعضاء هيئة التدريس جهوداً طيبة في التدريس ، المقررات التي يدرسها تحقق الطموح ، تشدد أعضاء هيئة التدريس في تسجيل مواظبات الطلاب، الحزم من قبل إدارة الكلية في التعامل مع الطلاب الخ

تحليل النتائج :

بتفحص النتائج السابقة يلاحظ الآتي :

أولاً : بالنسبة لبعد العوامل الذاتية :

- - احتلت المفردة رقم (8) المرتبة الأولى لدى الطلاب غير المنتظمين والعينة الكلية ، بينما جاءت في المرتبة الثانية لدى الطلاب المنتظمين .
- - احتلت المفردة رقم (10) المرتبة الثانية لدى الطلاب غير المنتظمين والعينة الكلية ، بينما احتلت المرتبة السادسة للطلاب المنتظمين .

- - احتلت المفردة رقم (9) المرتبة الثالثة لدى الطلاب غير المنتظمين والعينة الكلية ، بينما المرتبة الخامسة للطلاب المنتظمين .
- - احتلت المفردة رقم (12) المرتبة الأولى لدى الطلاب المنتظمين ، ولم تظهر لدى الطلاب غير المنتظمين .
- - احتلت المفردة رقم (13) المرتبة الثانية لدى الطلاب المنتظمين ، ولم تظهر لدى الطلاب غير المنتظمين .
- - وكذا المفردتان رقم (14 ، 19) احتلتا المرتبة الثانية لدى الطلاب المنتظمين بينما لم تظهرا لدى الطلاب غير المنتظمين .

ثانياً : بالنسبة لبعء العوامل الأسرية والاجتماعية :

- - احتلت المفردة رقم (6) المرتبة الأولى لدى الطلاب المنتظمين ، بينما جاءت في المرتبة الثالثة لدى الطلاب غير المنتظمين .
- - احتلت المفردة رقم (7 ، 8) المرتبة الأولى لدى الطلاب غير المنتظمين والعينة الكلية ، بينما جاءتا في المرتبة الثانية لدى الطلاب المنتظمين .
- - احتلت المفردة رقم (2) المرتبة الثالثة لدى الطلاب المنتظمين ، بينما جاءت في المرتبة التاسعة لدى الطلاب غير المنتظمين والعينة الكلية .
- - احتلت المفردة رقم (17) المرتبة الرابعة لدى الطلاب المنتظمين ، بينما جاءت في المرتبة الخامسة لدى الطلاب غير المنتظمين .

ثالثاً : بالنسبة لبعء العوامل التعليمية :

- - احتلت المفردة رقم (13) المرتبة الأولى لدى الطلاب المنتظمين ، بينما جاءت في المرتبة الخامسة لدى الطلاب غير المنتظمين .
- - احتلت المفردة رقم (16) المرتبة الثانية لدى الطلاب المنتظمين ، بينما جاءت في المرتبة الثالثة لدى الطلاب غير المنتظمين .
- - احتلت المفردة رقم (12) المرتبة الثالثة لدى الطلاب المنتظمين ، بينما جاءت

- في المرتبة الثانية لدى الطلاب غير المنتظمين .
- — احتلت المفردة (18) المرتبة الرابعة لدى الطلاب غير المنتظمين ، ولم تظهر لدى الطلاب المنتظمين.
- — احتلت المفردة (1) المرتبة الخامسة لدى الطلاب المنتظمين ، ولم تظهر لدى الطلاب غير المنتظمين .
- — احتلت المفردة (2) المرتبة الرابعة لدى الطلاب المنتظمين ، ولم تظهر لدى الطلاب غير المنتظمين .

وفيما يلي مناقشة ذلك :

أولاً : بعد العوامل الذاتية :

رأى الطلاب غير المنتظمين أن الثقة بقدرتهم على التحصيل العلمي تأتي في المرتبة الأولى ، كسبب مؤثر في تفاعلهم في عملية المواظبة ، وهي قيمة حميدة لولا أنهم ركنوا إليها فغابوا عن المحاضرات . أما زملاؤهم المنتظمون فقد جاءت هذه القيمة لديهم في المرتبة الثانية ، وهي مرتبة متقدمة ، وقد أحسنوا التعامل مع هذه الثقة فجعلوها سبباً للمواظبة على الحضور لتعزيز قدرتهم على التحصيل العلمي .

وكذلك رأى الطلاب غير المنتظمين أن ضرورة السيارة الخاصة لكل طالب تحتل لديهم المرتبة الثانية ، كسبب رئيسي يؤثر في مواظبتهم ، بينما احتلت هذه الحاجة المرتبة السادسة لدى الطلاب المنتظمين ، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (الحسون وملوك ، 1979م) ، ودراسة (الكيس وحباطه ، 1986م) ، التي أشارت إلى أن عدم توفر وسائل المواصلات من أهم الأسباب التي تؤدي إلى عدم الانتظام ، ويمكن تفسير ذلك بأن بُعد المسافة بين مقر سكن بعض الطلاب الذين يسكنون في أطراف المدينة ، أو في القرى المجاورة لها أو في المراكز التابعة لها ، وبين الكلية مع عدم امتلاكهم لسيارات خاصة ، ومع عدم وجود وسائل نقل فردي أو جماعي بالأجرة ، كانت سبباً في غياب أولئك الطلاب فجاءت هذه الحاجة لديهم في

مرتبة متقدمة كسبب عامل في المواظبة ، أما الطلاب المنتظمون ، فيبدو أنهم قد تغلبوا على مشكلة وسيلة النقل إلى الكلية ، ولذلك احتلت هذه الحاجة مرتبة متأخرة لديهم .

وقد رأى الطلاب غير المنتظمين أن قيمة التطلع لامتحان وظيفة التعليم تحتل لديهم المرتبة الثالثة في الأهمية عاملاً مؤثراً في مواظبتهم ، معربين في ذلك عن رغبتهم إنهاء متطلبات التخرج ، وتحقيق أمنيته في تأمين مستقبلهم الوظيفي ، رغم الأسباب التي تجعلهم غير منتظمين في حضور المحاضرات ، وما من شك أن بسط الأماني والطموحات وحده لا يكفي لتحقيقها دون بذل الأسباب الموصلة لذلك .

بينما احتلت هذه القيمة لدى الطلاب المنتظمين المرتبة الخامسة في الأهمية ، وذلك لا يعني عدم حرصهم الشديد في إنهاء متطلبات التخرج بتفوق ، ولكن تطلعاتهم أكبر من الإكتفاء بالحصول على درجة البكالوريوس ، وامتحان وظيفة التعليم، يتضح ذلك إذا علمنا أن تطلعاتهم لإكمال دراساتهم العليا جاء في المرتبة الثانية من الأهمية لديهم مقابل المرتبة الثالثة عشرة لدى غير المنتظمين . وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (الكيس وحباطة ، 1986م) التي أشارت إلى أن من أهم أسباب ظاهرة الغياب عدم الرغبة في الدراسة والتخصص الذي يدرس فيه الطالب . وعدم الشعور بالرضا عن التخصص مؤشر لعدم الرغبة في إكمال الدراسات العليا .

وقد جاء حرص الطلاب المنتظمين على الحضور ، في حال مرضهم ، حسب استطاعتهم في المرتبة الأولى من الأهمية دليلاً على الإصرار في التغلب على أي ظرف يعوقهم عن المواظبة في حضور المحاضرات مهما كان ذلك الظرف قاسياً . بينما جاء ذلك الحرص في المرتبة الرابعة لدى غير المنتظمين دليلاً على التراخي وضعف الهمة مقارنة بزملائهم المنتظمين .

وقد حرص الطلاب المنتظمون على منافسة زملائهم الطلاب في دقة المواظبة ، حيث جاءت هذه القيمة لديهم في المرتبة الثانية من الأهمية سبباً في المواظبة وذلك دليل على مدى شعورهم بتحمل المسؤولية وإصرارهم على تحقيق أهدافهم من الدراسة

. بينما جاءت هذه القيمة لدى نظرائهم غير المنتظمين في المرتبة الرابعة من الأهمية مقدمين عليها ما يشبه الوهم في ثقتهم في قدراتهم على التحصيل العلمي ، وما يشبه التبرير لغيابهم في رؤيتهم لضرورة السيارة لكل طالب ، وما يشبه الأمان في التطلع لامتحان وظيفة التعليم .

وقد جاءت قيمة التطلع لإكمال الدراسات العليا في المرتبة الثانية من الأهمية ، لدى الطلاب المنتظمين ، دليلاً على علو الهمة وبعد النظر والتطلع لمعالي الأمور والسعي لتحقيقها ، بينما جاءت هذه القيمة لدى غير المنتظمين في المرتبة الثالثة عشرة من الأهمية ، وهي مرتبة متأخرة جداً لا تدل على كبير اهتمام بما تسفر عنه نتائج الدراسة في الكلية من وجود فرص لإكمال الدراسة العليا . وغاية ما يسعون لتحقيقه إنهاء متطلبات التخرج من الكلية لتحقيق تطلعاتهم بامتحان وظيفة التدريس . ولا يعترض الباحث على هذا التطلع إذا ما بذلت الأسباب المؤدية إلى تحقيقه .

كما جاءت قيمة نفي الشعور بالكسل والنوم داخل المحاضرات في المرتبة الثانية ، أيضاً لدى الطلاب المنتظمين ، في دلالة على ما يتمتع به الطالب المجتهد من الحيوية والنشاط داخل المحاضرة متفاعلاً مع أستاذه ، وحريصاً على الاستفادة مما يطرح خلالها ، بينما جاءت هذه القيمة في المرتبة السابعة لدى غير المنتظمين دليلاً على عدم الاكتفاء بالغياب الحسي عن المحاضرات ، بل والغياب الذهني أثناء وجود الطالب في قاعة المحاضرات .

ثانياً : بعد العوامل الأسرية والاجتماعية :

جاء شعور الطالب المنتظم بأن أسرته تتطلع إلى تفوقه الدراسي في المرتبة الأولى من الأهمية ، دليلاً على التوافق التام بين الطالب وأسرته في تحقيق الأهداف المنشودة من الدراسة في الكلية ، وكذلك دليلاً على استمرار رعاية الأسرة ومتابعتها لابنها الطالب في الكلية . بينما جاء هذا الشعور لدى الطلاب غير المنتظمين في المرتبة الثالثة من الأهمية في إشارة واضحة إلى مسئولية الأسرة عن عدم مواظبة

- الطالب في حضور المحاضرات وقد يرجع ذلك لأسباب عدّة منها :
- - اغتراب الطالب عن أسرته التي تسكن في مكان بعيد عن الكلية .
 - - محاولة الطالب الانفلات من نظام الأسرة ورقابتها له، كونه أصبح طالباً جامعياً زاعماً تحمل مسؤولية نفسه كاملة .
 - - عدم وعي بعض الأسر بالأساليب المثلى في التربية التي تعينهم على التعامل المناسب مع أبنائهم فوق سن 18 سنة .
- وجاء حرص الأسرة على تهيئة كافة سبل الراحة في المنزل في المرتبة الثانية من الأهمية لدى الطلاب المنتظمين ، بينما جاءت في المرتبة التاسعة لدى الطلاب غير المنتظمين . ويشير ذلك بوضوح إلى أن عدم اهتمام الأسرة بتلبية حاجات ابنها وتهيئة عوامل وأسباب الراحة له في المنزل من الأسباب الرئيسية في غياب الطلاب غير المنتظمين عن حضور المحاضرات .

ثالثاً : بعد العوامل التعليمية :

جاء حرص الطالب على الحضور ، برغم الإزدحام في القاعات أحياناً ، في المرتبة الأولى من الأهمية ، لدى الطلاب المنتظمين ، دليلاً على إصرار الطالب على حضور المحاضرة مهما كانت صعوبة ظروف وطبيعة البيئة التعليمية ، بينما جاءت هذه القيمة في المرتبة الخامسة من الأهمية لدى الطلاب غير المنتظمين دليلاً على تعامل الطلاب مع بعض ظروف البيئة التعليمية غير الطبيعية ، باتخاذها مبررات للغياب عن حضور المحاضرات ، وهو موقف سلبي من الطالب ولا يعفيه من تحمل المسؤولية عن غيابه كون هذا الظرف غير الطبيعي قد يتسبب في عدم راحته الجسدية أو النفسية أثناء المحاضرة .

وتكاد تتفق رؤية مجموعتي الطلاب ، حول حزم إدارة الكلية في التعامل مع الطلاب ، حيث جاءت هذه الرؤية في المرتبة الثانية لدى الطلاب المنتظمين ، وفي المرتبة الثالثة لدى غير المنتظمين ومن الطبيعي أن يدرك جميع الطلاب أن الدراسة

في الكلية ذات طابع جدي تحكمه الأنظمة واللوائح ولا يخضع للعواطف والأهواء ذات التأثير السلبي على سير الدراسة وما ينعكس عنه من ضعف ورداءة في مخرجات الكلية . وتتفق هذه الرؤية مع ما توصلت إليه دراسة (الكيبس وحباطه ، 1986م) التي أشارت إلى أن عدم الحزم مع الطلاب ، من أهم أسباب ظاهرة الغياب. ويندرج هذا التفسير على الرؤية المتقاربة أيضاً من المجموعتين لتشدد أعضاء هيئة التدريس في تسجيل مواظبة الطلاب ، حيث جاءت هذه الرؤية في المرتبة الثانية لدى الطلاب غير المنتظمين وفي المرتبة الثالثة لدى الطلاب المنتظمين .

وجاءت قناعة الطلاب غير المنتظمين أن الكلية توفر لطلابها أغلب متطلبات الحياة الأكاديمية في المرتبة الرابعة من الأهمية ، بينما جاءت هذه القناعة متأخرة في المرتبة الثانية عشرة في إشارة إلى التباين في إدراك مفهوم وسمات الحياة الأكاديمية بين المجموعتين .

علماً بأن مبنى الكلية حديث ، ويتوفر به مكتبة علمية وعدد من القاعات الدراسية والمعامل والمختبرات والملاعب الرياضية ، ومسرح تقام عليه المحاضرات واللقاءات الثقافية العامة والخاصة . كما تتوفر برامج النشاط الطلابي المتعددة طول العام الدراسي ، ويلاحظ بشكل واضح جداً من خلال هذا البعد عزوف كلا المجموعتين عن الاستفادة من تلك البرامج والمشاركة فيها .

وقد بدا واضحاً حرص الطلاب المنتظمين على الاستفادة من الإمكانيات المتاحة في الكلية أكثر من نظرائهم غير المنتظمين ، حيث جاءت هذه القيمة لديهم في المرتبة الخامسة من الأهمية دليلاً على مزيد من الجدية وتحمل المسؤولية . بينما جاءت هذه القيمة في المرتبة العاشرة من الأهمية ، لدى الطلاب غير المنتظمين ، دليلاً على عدم الاهتمام واللامبالاة وحصر العلاقة بين الطالب والكلية في قاعة المحاضرة وحسب .

يتضح مما سبق أن هناك تبايناً إلى حد كبير في وجهات نظر الطلاب المنتظمين والطلاب غير المنتظمين بشأن تحديد العوامل المؤثرة في المواظبة ، وذلك يعكس الفروق بينهم في التحصيل الدراسي ، حيث أسفرت النتائج عن تفوق أو تميز الطلاب

المنتظمين عن الطلاب غير المنتظمين في التحصيل الدراسي ، وخاصة فيما يرتبط ببعدي الإستبانة «العوامل الذاتية - العوامل التعليمية» .

وفي ضوء ما سبق وما أسفرت عنه نتائج الدراسة الحالية يمكن الخروج بالتوصيات التالية :

التوصيات :

- 1- العمل على توفير السكن الداخلي للطلاب ، مع توفير كافة السبل التي تساعد الطلاب على الاستذكار والمواظبة في المحاضرات والدروس العملية.
- 2- العمل على تهيئة وإنشاء أماكن مناسبة داخل الكلية تتخذ كاستراحات في أوقات الفراغ والتي تتخلل المحاضرات .
- 3- ضرورة تشجيع الطلاب المنتظمين في الدراسة وتقديم الشهادات التقديرية لهم أو أية جوائز ترى إدارة كل كلية أنها مناسبة من خلال حفل مناسب.
- 4- ضرورة التشدد من قبل أعضاء هيئة التدريس في مسألة تسجيل مواظبة الطلاب في الدقائق الأولى للمحاضرات .
- 5- إعداد برامج توعوية للطلاب الجدد بالكليات ، تركز على الآثار السلبية للغياب ، على مستوى الطالب التحصيلي ، وإكسابه مهارات وكفايات تتناسب مع إعدادة كمعلم .
- 6- تجهيز قاعات الدرس بالتقنيات ، التي تناسب طبيعة كل مقرر ، على أن ينتقل الطلاب من قاعة إلى أخرى حسب ما هو مدون في جدولته ، للقضاء على الملل والكآبة التي يشعر بها بعض الطلاب نتيجة وجودهم طول اليوم في مكان ثابت .
- 7- ضرورة العمل على تنوع برامج النشاط الطلابي بما يلبي ويشبع حاجات وميول ورغبات الطلاب ، وإيجاد الحوافز التي تدفعهم للإفادة منها والمشاركة فيها .
- 8- تفعيل برامج التوجيه والإرشاد الطلابي في الكلية ، لبناء وتكوين

الاتجاهات الإيجابية لديهم نحو الدراسة ، أهميتها وأهدافها ولأئحتها المنظمة لها .

9- أهمية تفعيل دور الأسرة في مساعدة أبنائها على الإتصال بين الكلية وأسر الطلاب ، لتفعيل دور الأسرة في متابعة سير دراسة الطالب وتهيئة البيئة المناسبة له في المنزل .

10- الاهتمام بالهوايات الخاصة للطلاب ، وتوفير فرص ممارستها داخل الكلية وخارجها .

11- التوسع في عمل وإقامة الأنشطة والحفلات الترفيهية ، لتعمل على ترغيب الطلاب في الدراسة وزيادة الولاء والانتماء للكلية .

مراجع الدراسة

- 1-1 البهي ، فؤاد السيد (1979) : علم النفس الإحصائي وقياس العقل البشري ، القاهرة : دار الفكر العربي .
- 2-2 الحسون ، عبد الرحمن وملوك مجيد (1979) : بحث في ظاهرة الغيابات في كلية التربية بجامعة بغداد ، مجلة العلوم التربوية والنفسية ، بغداد _ العراق ، ص 15 _ 36 .
- 3-3 القيس ، عبد الوهاب وخضر بهاء الدين (1983) : أسباب تغيب الطلاب عن الدوام في كليات التربية في بعض جامعات قطر من وجهة نظر المنذرين لغياباتهم ، ص 1 _ 77 (ملزمة مصورة في مكتب التربية العربي لدول الخليج بالرياض) .
- 4-4 الكيس ، وهيب مجيد وحباطة ، عبد الله خلف (1986) : أسباب غياب الطلبة في جامعة بغداد من وجهة نظرهم ، الجمعية العراقية للعلوم التربوية والنفسية ، العدد السابع ، من ص 265 _ 297 .
- 5-5 عبيدات ، ذوقان وآخرون (1996م) : البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه . الأردن ، دار الفكر للطباعة والنشر .
- 6-6 أبو العباس ، أحمد والديب ، فتحي (1974م) : ظاهرة الغياب في المدارس الثانوية بالكويت ، دراسة علمية ميدانية ، الكويت ، دار القلم .
- 7-7 وكالة وزارة المعارف لكليات المعلمين _ 1418هـ ، لائحة الدراسة والاختبارات بكليات المعلمين المادة رقم 8 .

فاعلية الدولة بين النموذج الشمولي والنموذج التحرري

إعداد د. حسن سلطان حبيب

قسم الاقتصاد — جامعة الفاتح

د . منجد عبد اللطيف الخشالي

قسم الاقتصاد — جامعة الفاتح

تمهيد :

لعلنا ندرك هنا أن التناول المنهجي لتفعيل دور الدولة ينبغي أن لا ينطلق من تصورات منحازة ، كما أنه لا ينتهي إلى أحكام مسبقة ، فالدور الفاعل للدولة وضرورته — كاستراتيجية تحول — هو ليس موضعاً للرفض أو القبول ، ولكنه خيار حتمي يخص بلدان العالم الثالث. وهو موضوع للتفاعل الواعي مع التداعيات التي قادت إلى أزمة برامج التنمية في البلدان النامية . والخروج من هذا المأزق ، وربما يكمن في الرهان على خيار تفعيل دور الدولة بين النموذج الشمولي والنموذج التحرري برؤية اقتصادية تعزز موقع الدولة والقطاع الخاص معاً فوق سلم القوة .

لقد شهد تاريخ الفكر الاقتصادي صراعات حادة حول الدولة ، وضرورة دورها التدخل الفاعل في توجيه النشاط الاقتصادي ، وفي معالجة الاختلالات الهيكلية . وقد مارس ذلك تأثيراً على تكوين فكرة البديل ، وهي إمكانية التطور التاريخي باتجاه الاشتراكية دون إلغاء قوى الرأسمالية ، بل تحجيمها وإعادة تنظيم آليات عملها. وجاء تحليل التجارب الاشتراكية بدروس لا يمكن تجاهلها، في مقدمتها ضرورة الديمقراطية الحقيقية، التي تكون جزءاً في منظومة التقدم الشامل . ولقد استقر في اقتصاديات العالم عموماً، واقتصاديات البلدان النامية بشكل خاص، تزايد الاعتراف بالدور الفاعل للدولة على الرغم من الطروحات النظرية الفوضوية والعشبية التي برزت في مختلف الحقب ، والتي تنتقد بشدة أي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية ودورها الاجتماعي ،

وتصورها للدولة على أنها العدو رقم واحد للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، مخالفة بذلك كل الطروحات الفلسفية التي تنبأها (هوبز ولوك وآخرون)⁽¹⁾ .

وفي مجتمعاتنا النامية والعربية ، تحديداً ، ندرك أهمية الدولة وضرورة إعطائها دوراً فاعلاً باعتبارها الشرط الضروري للتطور ، ولكن هذا غير كاف ، فالشيء الذي لم يدركه البعض بعد ، هو لو كانت الدولة المخططة شرطاً وحيداً للتطور ، فماذا نفسر انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية ؟ وهذا المأزق الذي نحن فيه بعد خمسين عاماً من التجريب ، والذي تأكد فيه سقوط الشمولية كنظام سياسي واقتصادي ، مرة واحدة وبصورة سريعة ؟

وهنا لا بد من الإشارة لبعض الخصائص الجوهرية للدولة في قسم واسع من بلدان العالم الثالث ، والعربية منها بشكل خاص ، في مرحلة ما بعد الاستقلال ، حيث نجد تدخلاً واسع النطاق للدولة في الاقتصاد ارتبط بسياسات اقتصادية وبإجراءات إصلاحية ، وسياسات توزيعية دفع فيها الإنسان ثمناً باهظاً .

نعم ، الدولة شأن ضروري ، والتطور الذي تقوده ينبغي أن يتم في إطار أكثر ديمقراطية ، وليس في إطار الشمولية والاستبداد . بتعبير آخر ، لا بد من التأكيد على البديل الذي يقوم على أساس الدولة التوفيقية التي تتفهم لغة الألفية الثالثة في عالم متغير .

وانطلاقاً من ذلك ، سنحاول من خلال محاور البحث الإجابة على التساؤل المطروح ، الذي اخترناه كعنوان للبحث ، عن الخيار الأفضل أمام البلدان النامية في مطلع القرن الحادي والعشرين ، وتحديد التصورات حول النموذج التوفيق الأمثل للدولة . وتأسيساً على ذلك ، عمدنا إلى طرق بعض الأفكار المتعلقة بجملة من الحقائق في ظل الدور الفاعل للدولة من خلال تعرضنا للمسائل التالية :

أولاً : سياسات التدخل بين النظرية والواقع .

ثانياً : النموذج الشمولي — ظاهرة الدولة المتدخلة اقتصادياً .

ثالثاً : النموذج التحرري — مخاطر الانسحاب المفاجئ من الحياة الاقتصادية .

رابعاً : تفعيل دور الدولة والحد الأمثل لتدخلها .

أولاً : سياسة التدخل بين النظرية والواقع :

إن فشل المذهب الكلاسيكي الذي جاء نتيجة لتحطم افتراضاته الخاصة بتحقيق التوظيف الكامل (Full Employment) , وعدم إمكانية حدوث أزمات فيض الإنتاج (Over Production) , في الاقتصاديات الرأسمالية وغيرها , قد مهد للتفكير في مبررات تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية , ولظهور النظرية الكينزية, التي أصبحت تمثل الاتجاه الرسمي للسياسة الاقتصادية التي كانت نتاجاً للتضاد بين النظرية والواقع .

وتجدر الإشارة هنا , إلى أن بلدان العالم الثالث لم تكن بمنأى عن التأثير الكينزي, بالرغم من أن النظرية العامة لكينز لم توضع أصلاً للبلدان النامية , وإنما وضعت أساساً لتفسير وعلاج الأزمات الدورية , التي تجتاح النظام الرأسمالي المتقدم⁽²⁾ . مما ساعد على ترسيخ الإيمان بفعالية السياسة الكينزية, التي تعطي الحكومات دوراً فاعلاً في النشاط الاقتصادي , وفي مواجهة أزمات الرأسمالية الدورية التي شهدتها فترة الثلاثينات من القرن المنصرم . وترتيباً على ذلك , فلقد أدى تعاظم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلى انتقال الرأسمالية الاحتكارية العادية إلى رأسمالية الدولة الاحتكارية التي تبقى على التخلف في مستعمراتها , هذا من ناحية , ومن ناحية ثانية , فقد وفر الشروط المادية للاتجاهات الاشتراكية , وزيادة رغبة حكومات البلدان النامية في تبني خطط التحولات الاقتصادية والاجتماعية .

لقد أثبتت السياسات الاقتصادية التي طبقتها حكومات نيكسون , وفورد , وكارتر في الولايات المتحدة , وفي دول أوروبا الغربية عدم استجابة الواقع الرأسمالي الجديد للسياسة الكينزية التقليدية , وهذا ما تجمع عليه الاتجاهات اليمينية المتطرفة في حدود تفسيراتها لواقع الأزمة الراهنة في الاقتصاد الرأسمالي . وإن تعاظم الدور التدخلية للدولة في الحياة الاقتصادية , الذي أدى إلى زيادة الإنفاق العام وعجز

الموازنات العامة من ناحية ، وفشل الفلسفة الكينزية في معالجة الأزمات الاقتصادية ، من ناحية أخرى ، أدى إلى ظهور تيارات أطلق عليها (اقتصاديات جانب العرض) (Supply Side Economic) التي حاولت أن تفرض منطقها على واضعي السياسة الاقتصادية ، إذ تبنت أقوى الدول الرأسمالية أفكار هذا التيار ، باعتباره علاجاً جديداً ، يجري تجريبه لانتشال اقتصاديات الرأسمالية من مستتقع الكساد التضخمي (Stagflation)⁽³⁾ . وهنا نشير على وجه الخصوص إلى برنامج الرئيس الأمريكي الأسبق (ريغان) ، وبرنامج (تاتشر) في بريطانيا ، التي تتميز بليبرالية متطرفة⁽⁴⁾ ، فهي تنطلق من الحرية كأساس لنشاط الفرد والمجتمع ، ويراهها كفييلة بتصحيح الأخطاء ذاتياً ، فيما لو استطاع المجتمع حماية الحرية ، وتقزيم سلطة الدولة الاقتصادية ، وتدخلها في النشاط الاقتصادي على النحو الذي يشل عمل آليات السوق ، والدعوة إلى تحرير الأسواق وتخصيص وتصفية القطاع العام ، والانطلاق نحو العولمة .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الانتصار الذي حققته المدرسة النقدية يعود في الواقع إلى ردود الفعل التي نجمت عن التناقضات التي انطوت عليها سياسة التدخل الحكومي أبان عصر ازدهار الكينزية. فالواقع الاقتصادي لم يتوافق مع النظرية الاقتصادية ، وليس صحيحاً القول أن الدولة لم تكن تتدخل في الحياة الاقتصادية في عصر الاقتصاد الحر ، بل الصحيح هو ، أن نمو الاقتصاد الرأسمالي لم يكن متصوراً إلا بمساندة الدولة . وقد تم ذلك داخلياً من خلال حظر النشاط النقابي في فرنسا حتى عام (1884) ، وكانت جيوش الدول الاستعمارية تفتح الأسواق الخارجية أمام توسّع الانتاج الرأسمالي ، وتؤمن له الموارد الطبيعية والبشرية ، فالرأسمالية الغربية التي قامت على دعوة الحرية الفردية لم تتردد في تنظيم تجارة الرقيق على نطاق واسع . ومأثورات العبيد والطبقات المحرومة ليست إلا رداً عملياً على تلك الممارسات التعسفية .

وعندما عصف الكساد الكبير (1920 _ 1933) بالعالم الرأسمالي , اتخذ كل من روزفلت , عندما انتخب رئيساً عام (1932) , وهتلر عندما ارتقى سلم السلطة (1933) إجراءات تتعارض مع سياسات اللاتدخل , وهذا يعني أن التدخل حدث تاريخياً وعملياً قبل ظهور الفلسفة الكينزية.

لقد كان الدافع وراء التدخل , وإعطاء الحكومات دوراً فاعلاً في النشاط الاقتصادي هو الحرص بقوة على بقاء النظام الرأسمالي واستمرار حيويته , حيث انتهجت ألمانيا النازية سياسة اقتصاد الحرب قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية , وأخضعت الاحتكارات الكبرى لظروف الحرب عن طريق سلطة الدولة , الأمر الذي عزز رأسمالية الدولة الاحتكارية . وإن تجارب الدول التي تصدت لإعمار ما بعد الحرب تطلبت تدخلاً واسعاً من قبل الدولة⁽⁵⁾ . ولربما كانت البلدان النامية أحوج ما تكون إلى تدخل الدولة , وإعطاء حكوماتها دوراً فاعلاً في النشاط الاقتصادي , بالإضافة إلى حاجة البلدان النامية في مراحل التنمية المبكرة إلى مشروعات ذات أهمية استراتيجية للمجتمع , والتي يحجم رأس المال الخاص عنها نظراً للمخاطر التي ترتبط بها . ولعدم توافر الربح السريع , فالرأسمالية في البلدان النامية تميل نحو الربح والعائد السريع , الأمر الذي تطلب تدخل الدولة وبإفراط لتحقيق احتياجات المجتمع من نفقات اقتصادية واجتماعية وثقافية , وتوفير المناخ الملائم لازدهار القطاع الخاص , فضلاً عن ذلك , فإن التخطيط إذا ما اعتمده قطاع عام كفاء , فإنه سوف يمكن من رسم الطريق الواضح الذي يسلكه النشاط الاقتصادي .

إن مثل هذه الإجراءات يمكن أن تتم فقط عندما يستخدم الفائض الاقتصادي من قبل الحكومة في توسيع الهياكل الارتكازية الاقتصادية والاجتماعية , والدولة وحدها قادرة على تمكين ممثلي المجتمع للمساهمة في صنع القرار , على المستوى المحلي , وبالتالي تعزيز اللامركزية ورفع الكفاءة الاقتصادية .

وفي هذا السياق , وعلى الرغم من الولادة التاريخية للشركات متعددة الجنسية , كأحدى حلقات التطور العضوي للرأسمالية الأمريكية , وذراع العولمة القوية , فلقد

اضطرت حكومة الولايات المتحدة إلى التدخل لصالح رأس المال المحلي في مواجهة المأزق الناتج عن تمويل وتوسيع الرأسمالية في الخارج⁽⁶⁾ . وتأكيداً لما سبق , نجد أن العولمة , وعلى الرغم مما يرى البعض في قدرتها على تقزيم دور الدولة , إلا أنها لم تستطع أن تنفي تأثير النزعة الوطنية للدولة. فالوحدة الأوروبية بصلاحياتها الواسعة , لم ولن تكون على حساب تنويع الدولة الوطنية , ففي تصريح أدلى به المستشار الألماني (شرويدر) أكد فيه على "أن الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها الاتحاد الأوروبي , لن تكون على حساب الدولة الألمانية"⁽⁷⁾ .

ثانياً : النموذج الشمولي : ظاهرة الدولة المتدخلة اقتصادياً :

استعرضنا في النقطة الأولى سبل التدخل الحكومي وأهميته , سواء كان في مسار التطور الرأسمالي أو بالنسبة لظروف البلدان النامية , وسنحاول هنا متابعة ما نجم عن سياسة التدخل. تلك في إطارها الشمولي. فقد برزت في حقبة الخمسينات والستينات , من القرن المنصرم , الكثير من الأفكار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حول كيفية معالجة مشكلات التخلف والانطلاق الاقتصادي , حيث كان رأس المال الأجنبي يشكل أهم قضية واجهت الكثير من البلدان بعد مرحلة الاستقلال السياسي , وهنا لا بد من الإشارة إلى بشاعة استغلال رأس المال الأجنبي للبلدان المذكورة , حيث لم يكن بمقدور الإهمال الحكومي للاستثمارات الأجنبية أن يعمل على تطور هذه البلدان , اقتصادياً واجتماعياً . وإن اتخاذ موقف سلبي تجاه تلك الاستثمارات الأجنبية ليس بالضرورة هو العلاج الذي يسرّع من عملية التنمية , بل بالعكس تماماً , حيث قاد الاستعداد الناقص والمتسرّع أحياناً في الإقدام على تأميم رأس المال الأجنبي والمحلي إلى عواقب غير محمودة , وبالتالي إلى إحلال مؤسسة أجنبية بأخرى , كما هو حاصل الآن , إلى تكوين سلبية في المجتمع دفعت لعدم الثقة بسياسة الدولة⁽⁸⁾ . وعلى خلاف ذلك , فإن نضوج الظروف الموضوعية والذاتية , يعني الإعداد الجيد والسيطرة الفعالة على الأصول الأجنبية من قبل حكومات الدول

النامية ، أو على الأقل زيادة حصتها من أرباح الشركات الأجنبية ، الأمر الذي دعا إلى ضرورة السيطرة الوطنية على الموارد التي كانت واقعة تحت سيطرة المستعمر .

وما تحقق خلال ذلك من تأميم قناة السويس وشركات النفط العاملة، والذي انعكس على الإجراءات التي اتخذتها الكثير من بلدان آسيا ، وأفريقيا ، وأمريكا اللاتينية. وهذا ما ساعد على إعطاء دور فاعل للدولة لوضع خطط وبرامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التوسع المتزايد للقطاع العام .

لقد كان تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية في البلدان النامية ، وتبنيها للتخطيط الشمولي ، ناجم عن التغيرات في هيكل السلطة السياسية، وهيكل ملكية وسائل الإنتاج . فالتخطيط في البلدان النامية نشأ في ظروف خاصة داخلية وخارجية ، غاية في التعقيد ، وهي مختلفة عن تلك التي كانت موجودة في البلدان الرأسمالية المتطورة والاشتراكية آنذاك ، والتي عقدت بشكل عام آلية اتخاذ القرار . من ناحية أخرى ، فإن تدني فعالية التخطيط ، في البلدان النامية ، عادة ما يعزى إلى الطبيعة التنظيمية الضعيفة التي يمتاز بها جهاز الدولة، وإلى التأثير الهدام للعلاقات الاجتماعية الخاطئة ، وغير الصحيحة لعملية التنمية . أضف إلى ذلك الشكوك التي غالباً ما يعبر عنها اقتصاديو التنمية حول الفائدة التطبيقية للنظرية الاقتصادية ، زاعمين أن النظرية برهنت على عدم قدرتها على الاستجابة لظروف البلدان النامية، وحتى لو سلمنا بتلك الشكوك ، إلا أن هذا لا يعطي المبرر بأن يعمل التخطيط بدون نظرية تنمية يعبر عنها بشكل جيد ، وتمتد جذورها في بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية⁽⁹⁾ .

والسؤال المطروح ، إلى أي مدى استطاعت الدولة الشمولية في البلدان النامية أن تقود عملية التنمية والتحول بنجاح ؟

حيث تشير الدلائل إلى أن عمليات النمو تجري على نحو تزيد فيه من تفاوت الدخل . والتنمية التي قادتها الدولة ما هي إلا عملية زادت من مستوى الركود الاقتصادي وتدهور الأداء ، وولدت الإفقار ، تاركة الشعب في بؤس مادي ونفسي .

وما ظاهرة تزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين من الجنوب إلى الشمال بالقوارب غير الآمنة وشاحنات الموت ، إلا دليل واضح على حجم اليأس والإحباط الذي تعاني منه شعوب العالم الثالث ، بما لا يدع مجالاً للشك في رفض هذا النموذج النمطي الشمولي للتنمية بكل أبعاده .

ثالثاً : النموذج التحرري : مخاطر الانسحاب المفاجئ من الحياة الاقتصادية :
تحت وطأة الضغوط ولدتها الهيمنة المفرطة للدولة في قيادة التنمية ، وما رافق ذلك من إشكاليات مزمنة ، وفي ظل العولمة وتدويل النشاط الإنتاجي وتغيير مراكز القوى العالمية لصالح القطب الواحد ، يحاول العالم الثالث مواجهة هذا الوضع والتأقلم معه .

ولكن للأسف ، كان رد الفعل سلبياً ، والاستجابة لهذه التحديات بالتكليف والإذعان لسياسات تطلق العنان لقوانين السوق، وتتبنى برامج الإصلاح الاقتصادي التي يروج لها صندوق النقد الدولي ، والتي تهدف إلى تحجيم دور الدولة التنموي من خلال إلغاء الدعم والإعانات ، ورفع أسعار السلع الأساسية ، وتعويم سعر الصرف .
ولقد كان وراء تسويق هذا الانفتاح ، أو ما أطلق عليه مناهج الليبرالية الجديدة هو فشل أنماط التنمية المعبر عنها في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ، وتزايد العجز في الموازين العامة، وارتفاع معدلات التضخم وتدهور سعر الصرف. إلا أن الأمر المحير فعلاً هو أن انسحاب الدولة تم بشكل مفاجئ من مهامها الأساسية ، دون أن توفر الظروف الموضوعية لذلك ، ودون أن تهئ المناخ المناسب لازدهار القطاع الخاص القادر على ملء الفراغ الناجم عن انسحاب الدولة .

وبعد مضي ما يقارب العقدين من الزمن من تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي المزعوم ، وهرولة البلدان النامية نحو وهم الليبرالية الجديدة⁽¹⁰⁾ . فإن الأمور زادت سوءاً وارتفعت موارد هذه البلدان ومستقبل تنميتها لصالح دفع الديون الخارجية ، وزادت هامشية البلدان النامية في الاقتصاد العالمي ، وواجهت هذه البلدان ، نتيجة لهذه الأوضاع مسألة في غاية الأهمية ، وهي تصفية الطبقة المتوسطة التي ازدهرت

في أعقاب الاستقلال الوطني في الخمسينات والستينات . هذه الطبقة التي تمثل اللحمة الأساسية لترابط وتوازن المجتمع , مما أحدث تشوهاً اجتماعياً خطيراً يعتقد أنه سوف يترك تأثيراً عميقاً على البناء القيمي لهذه المجتمعات .

وما بين الشمولية والانكفاء , يستدعي الحال طرح بديل مقترح يحدد الملامح التي يتعين على الدولة النهوض بها لتفعيل دورها وتحديد مهامها .

رابعاً : تفعيل دور الدولة والحد الأمثل لتدخلها :

نحاول في بحثنا هذا بلورة آلية تهدف إلى تفعيل دور الدولة بشكل تستجيب معه للتغيرات الدولية ، دون المساس بمهامها ، وفي مقدمتها تحقيق الرفاه والحماية والأمن للفرد والمجتمع ، وبما يعزز روح المواطنة ، ولا بد أن تكون هذه الآليات مترابطة ومتشابكة تؤمن بها مصداقية الدولة ودورها في جوانب الحياة المختلفة . ومن خلال هذا المخطط سنحاول تحليل آلية الدولة الفاعلة .

مخطط توضيحي

استقلالية وحيادية السلطات القضائية :

تتمثل الوظيفة الأولى للدولة في إرساء القوانين وحمايتها والإشراف على تنفيذها ، ويشكل استقلال وحياد السلطة القضائية الركيزة الأساسية في خلق بيئة مستقرة تكون قادرة على تحقيق تنمية متوازنة .

ويشير مسح أنجزه البنك الدولي⁽¹¹⁾ ، بشأن (3600) مشروع اقتصادي محلي في (69) بلداً نامياً ، إلى إخفاق الدولة في تحقيق وظائفها الأساسية بسبب غياب القانون وعدم قدرتها على حفظ النظام وحماية الملكية ، وبما أضر بمستوى الثقة في البلدان المشار إليها وأفقدتها المصداقية ، وبديهي أن تعد تلك المصداقية أساساً على ما يمكن أن تحقق الدولة من استثمار ونمو .

وكشف تقرير البنك الدولي ، عن العلاقة الوطيدة بين مصداقية الحكومة ودورها في تحقيق معدلات نمو مستمرة في الاستثمار والناتج . ويمثل الشكل البياني التالي آلية العلاقة بين المتغيرين في مناطق مختلفة من العالم .

رسم بياني يوضح العلاقة بين النمو والمصداقية

كما تعكس مستويات عالية من العنف والجريمة حالة من عدم اليقين وشعور المواطن بالتهميش ، وعدم الحماية وانعدام الحافز الذاتي ، ومع ارتفاع تكاليف المعاملات الاقتصادية وغياب بيئة مؤاتية تضمن عدالة في توزيع الدخل ، تتبلور طبقة طفيلية تمتلك القدرة في التأثير على القرار السياسي⁽¹²⁾ . وبناء على ما تقدم ، يترسخ أن إيجاد سلطة قضائية محايدة تشكل الشرط الضروري لتفعيل دور الدولة في مواجهة حالات العنف والجريمة التي باتت تهدد المجتمع ، وتحجيم دور الطبقة الطفيلية ، التي ظهرت خلال العقود المنصرمين ، ومنعها من التأثير في القرار السياسي بما يفسح المجال لتهيئة ظروف تضمن التوزيع العادل للدخل .

التعبير والمشاركة الواسعة :

قد نتفق إلى مدى واسع مع الطروحات للاقتصادي الهندي (جيبير Chhibber) التي يرى فيها ، أن الدولة التي تتجاهل رأي قطاعات واسعة من مجتمعاتها ، لا تعد دولة فاعلة أو قادرة على تحقيق أي تقدم إنساني ، وخاصة في مجال الحريات الديمقراطية⁽¹³⁾ .

بمعنى أن الآلية الثانية تتمثل في تنشيط مؤسسات ممثلي الشعب ، من خلال تفعيل دورهم في المجالس المحلية والبلدية ، لضمان تحقيق المشاركة الشعبية وتوسيع الإنفاق الاجتماعي بما يشعر المواطن بمساهمته في قرار تحسين ظروفه ، وتحقيق

شعوره في الانتماء ، هذا من ناحية ، من ناحية أخرى ، فإن اتساع المشاركة الشعبية يجعل القرار السياسي أكثر واقعية وشفافية ، ويمهد إلى تذويب الدولة التعسفية التي تبلورت في مرحلة مركزية التخطيط .

الثقافة المؤسسية :

إن استقلال السلطات القضائية ، والمشاركة ، من أهم متطلبات تعزيز القدرة المؤسسية للدولة ، ولكن الأهم من ذلك هو ترسيخ الثقافة المؤسسية ، فبدونها لا يمكن تطبيق الآليات سابقة الذكر ، فالدولة لا تأخذ شكلها الحضاري بدون وعي الأفراد وقبولهم بسيادتها ، وهذا يتطلب إعادة النظر بالبنى الفوقية للمجتمع (Superstructures) .

إن تعاضد الشعور القبلي والانتماء الطائفي ، أو العرقي ، يعني تغييب الدولة كمؤسسة وفق طروحات نظريات علم الاجتماع ، ولتحقيق الانتماء والولاء للدولة ، لا بد من تجاوز حالة الولاء القبلي أو الطائفي الضيق ، وهذا يتطلب إعداد برامج تثقيف بعيدة المدى ، لإقناع الجمهور بجدوى النظام المؤسسي والثقافة المؤسسية اللذين يشكلان شرطاً أساسياً من شروط الدولة الفاعلة .

تدعيم الأسواق :

إن تنظيم واستقرار الأسواق يعد من المهام الرئيسية للدولة الفاعلة ، والسؤال المطروح هنا : ما الذي يتعين على الدولة أن تفعله من أجل ذلك ؟ ويجب على هذا الاقتصادي (برايان ليفي) ، إذ يحدد مهام الدولة في هذا الخصوص بما يلي⁽¹⁴⁾ :

(أ) حماية حقوق الملكية : لا تستطيع الأسواق أن تنمو وتستقر ما لم تحدد حقوق الملكية بشكل قاطع ، وتشمل حقوق الملكية الترتيبات الاجتماعية التي تتضمن فرض قيود على الأعمال غير المشروعة ، كالحماية من السرقة ، والعنف ، وقرارات الحكومة التعسفية . وهذا يتطلب وجود جهاز أمني وقضائي لحسم المنازعات بصورة عادلة ، وقد يكون لعوامل الضبط الاجتماعي دور في تنظيم

المعاملات اليومية في الأسواق ، إلا أن هذه الترتيبات غير الرسمية قد لا تكون كافية بدون وجود تشريعات تحقق الاستقرار والثقة داخل الأسواق .

(ب) المعلومات والتنسيق : لا تقتصر مهام الدولة على حماية حقوق الملكية ، إذ أن التعامل اليومي ، داخل الأسواق ، يتطلب التغلب على مشاكل الحصول على المعلومات ، والتنسيق بين المتعاملين كشرط أساسي لتنمية الأسواق واستقرارها .

إن توفر نظام معلومات شامل ، ودقيق ، يمنح رجال الأعمال في القطاع الخاص ، تحديداً ، إمكانية التعرف على الفرص المؤكدة ومدى نزاهة الشركاء المحتملين . وقد يتبادر إلى الأذهان أن ذلك ليس من مهام الدولة ما دام أن النشاط يتم في إطار القطاع الخاص ، إلا أنه من الناحية العملية يواجه رجال الأعمال صعوبات جمة لتوفير المعلومات وتبادلها أو التنسيق لتوفير الفرص ، وعقد الاتفاقات دون تدخل الدولة ، لذا يتطلب الأمر تطوير قدرات الموظفين الحكوميين ورفع كفاءة الأجهزة ذات العلاقة لتوفير المعلومات ، مع ملاحظة الحد من البيروقراطية الحكومية .

(ج) التنظيم : يعد التنظيم أداة حيوية لحماية الاستثمار في الأسواق ، وتنظيم عمل القطاع وتخطيط السياسة الصناعية⁽¹⁵⁾ ، وفي حالة غياب إطار تنظيمي تقوض حقوق الملكية ، ويعم الفساد والفوضى وتضييق فرص المشاركة في الأسواق . كما وتبرز أهمية التنظيم بشكل واضح في القطاع المالي والمصرفي، خصوصاً فيما يتعلق بإعداد خطة الائتمان وتحقيق قدر معقول من المعلومات التي تزيد من ثقة المودعين ، علاوة على دور التنظيم في رسم خطة لتضييق مخاطر المحفظة الاستثمارية وبيان أولوية الاستثمار مع تنظيم أداء المراجعة المالية المحاسبية لميزانية البنوك ، وهذا من شأنه أن يعزز رغبة القطاع الخاص في الاستثمار المالي ، ويدعم الأسواق المحلية .

مما تقدم ، نخلص إلى إجماع بأهمية الدولة ودورها الفاعل في توجيه النشاط الاقتصادي ومعالجة الاختلالات الهيكلية ، ولكننا نتساءل في الوقت نفسه عن سبب الاختلالات المتكررة في البلدان النامية ، والعربية منها في وجه الخصوص ، بعد خمسة عقود من الاستقلال السياسي واتساع سلطة الدولة بشكل حجم دور القطاع الخاص الذي نشأ مهماً .

واليوم ، تعمل الحكومات جاهزة على الخروج من المأزق الذي وقعت فيه بمخالفاتها منطق التطور التاريخي ، فهي تتادي بالإصلاح الاقتصادي والعودة لتفعيل القطاع الخاص ، غير المهيأ أصلاً ، لتسلم هذه المسؤولية متجاهلة أولوية الإصلاح السياسي ، والذي بدوره يصبح الإصلاح الاقتصادي وهماً كبيراً .

الهوامش

(1) يرى هوبز (1588 _ 1671م) شرعية الحكم المطلق للدولة باسم مصلحة الأفراد نظراً للطبيعة البشرية المتوحشة للحياة الإنسانية . أما لوك ، فيرى أن الطبيعة تدعو إلى حكم فعال ، وأن تنتهي الفردانية أمام الأغلبية ، انظر : محمد عبد

- الشفيع ، وهم الليبرالية في الوطن العربي ، مجلة الدراسات العليا ، أكاديمية الدراسات والبحوث الاقتصادية ، طرابلس ، 2000م ، ص 12 .
- (2) محمد عبد الشفيع ، نفس المصدر السابق ، ص 10 .
- (3) اسماعيل صبري عبد الله ، التنمية العربية والواقع الراهن ، سلسلة كتب المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة الاقتصادية ، بيروت ، ص 198 .
- (4) رمزي زكي ، صعود وهبوط الكينزية العربية، مجلة العربي ، ع 439 ، الكويت 1999م، ص 86 .
- (5) حسان بابا بكر وآخرون ، دراسة تجارب بعض الدول في الإصلاح الاقتصادي لفترة ما بعد الحرب ، حلقة دراسية بعنوان : "فترة ما بعد الحرب" 1983م .
- (6) رفعت لقوشة ، دراسة استراتيجية حركة الخصخصة ، ندوة نظمها المركز الوطني للدراسات الخاصة بالتخطيط ، بغداد ، 1989م .
- (7) تصريح للمستشار الألماني "شرودر" لقناة الجزيرة في قطر .
- (8) حسن سلطان ، نحو نظرية تنمية ملائمة ، الشرط الضروري للتخطيط الفعال ، مجلة كلية الدراسات العليا ، طرابلس ، 1999م ، ص 5 .
- (9) حسن سلطان ، نفس المصدر السابق ، ص 7 .
- (10) رمزي زكي ، مصدر سابق ، ص 87 .
- (11) تقرير البنك الدولي للتنمية ، 1997م .
- (12) أجاي شهبير ، الدولة في عالم متغير ، التمويل والتنمية ، سبتمبر 1997م ، ص 18 .
- (13) شهبير ، نفس المصدر السابق ، ص 17 .
- (14) برايان ليفي ، كيف تستطيع الدولة تدعيم أسواقها ، التمويل والتنمية ، 1997م ، ص 21 .
- (15) في عام 1979م ، أعلنت الحكومة الفلبينية عن برنامج جديد بكلفة (5) مليارات لمشروعات صناعية كبرى كثيفة رأس المال ، وفي عام 1987م أعلن عن تأجيل

خمسة من تلك المشاريع التي يبلغ المخصص لها (4) مليارات دولار من إجمالي المبلغ بسبب عدم انسجام وتنظيم السياسة الصناعية وآلية العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص .

المصادر

- 1 _ إسماعيل صبري عبد الله وآخرون ، التنمية العربية والواقع الراهن والمستقبل ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة ، بيروت .
- 2 _ حسان بابا بكر وآخرون ، دراسة تجارب بعض الدول في الإصلاح الاقتصادي، حلقة دراسية لفترة ما بعد الحرب ، بغداد 1983م .
- 3 _ حسن سلطان ، نحو نظرية تنموية ملائمة .. الشرط الضروري للتخطيط الفعال ، مجلة الدراسات العليا ، طرابلس 1999م .
- 4 _ رفعت لقوشة ، قراءة في استراتيجيات حركة الخصخصة ، حلقة دراسية نظمها المركز الوطني للدراسات ، بغداد 1989م .
- 5 _ رمزي زكي ، "صعود وهبوط الكيترية العربية" ، مجلة العربي ، الكويت 1999م .
- 6 _ شهبير ، الدولة في عالم متغير ، التمويل والتنمية ، 1997م .
- 7 _ برايان ليفي، كيف تستطيع الدولة تدعيم أسواقها، التمويل والتنمية ، 199 .

تقرير حول : ندوة بناء المناهج الأسس والمنطلقات

الدكتور عبد الرحمن بن سليمان الطريحي
جامعة الملك سعود – الرياض

بعون الله وتوفيقه ، عُقدت في رحاب جامعة الملك سعود ، وبتنظيم من كلية التربية ، ندوة "بناء المناهج: الأسس والمنطلقات" خلال الفترة من 19-20/3/1424هـ الموافق 20-21/5/2003م وبرعاية معالي وزير التعليم العالي الدكتور/ خالد بن محمد العنقري، وحضور معالي مدير الجامعة.

وقد بلغت الأعمال المقدمة للندوة 42 بحثاً وورقة عمل عرضت خلال تسع جلسات ، بالإضافة إلى الجلسة الختامية ، والتي تضمنت التقرير النهائي والتوصيات.

وقد توزعت البحوث وأوراق العمل على مجموعة من المناهج والمقررات الدراسية في 13 دولة تنتشر في قارات العالم الخمس وبخمس لغات. وقد تنوعت المواضيع التي تناولتها البحوث وأوراق العمل ، حيث تضمنت مقررات دراسية في الجغرافيا والتاريخ والمدنيات والتربية الوطنية والدراسات الاجتماعية والتربية الصحية والتربية السياسية والأديان واللغات والأدب والقراءة. وقد شارك في تقديم البحوث وأوراق العمل مجموعة من الباحثين والباحثات من دول عربية متعددة إضافة إلى المملكة العربية السعودية.

في ضوء ما تضمنته البحوث وأوراق العمل ، التي قُدمت في الندوة ، بالإضافة إلى المداخلات والمناقشات التي جرت خلال الجلسات يمكن عرض الآتي:

أولاً: ملخصات البحوث وأوراق العمل :

1 _ الفلبين :

1 _ 1 : تحليل محتوى كتاب : (الفلبين هديتي من الله) ، أ.د. عبد الرحمن بن سليمان الطريري.

حاولت الدراسة تشخيص وتحديد الأسس الفلسفية والعقدية التي يركز عليها هذا الكتاب. وقد تبين من التحليل أن المادة العلمية الجغرافية والتاريخية والمدنيات والمدرسة لطلاب السنة الثالثة الابتدائية ، استهدفت إكساب المعارف والمهارات للطلاب ، بالإضافة إلى غرس عقيدة راسخة لدى الطلاب الفلبينيين . هذه العقيدة تقوم على أساس الديانة المسيحية ، وقد بث المؤلف الكثير من المفاهيم والمصطلحات والقصص التي أراد من خلالها أن يكرس الجانب العقدي بما يستلزمه ذلك من عبادة وشكر لله على جميل خلقه وإبداعه، وعلى رعايته وعنايته بالناس والكون وكافة المخلوقات. وتؤكد النتائج على أن مقرر الجغرافيا والتاريخ والمدنيات لا يقتصر على الجانب المعرفي للطلاب بتزويدهم بكم من المعارف والمعلومات ، بل انه يمتد ليشمل المجال الوجداني ممثلاً في العقيدة والاتجاهات نحو الوطن والآخرين ، بهدف تشكيله وفق أسس عقدية . وتبين في هذا المقرر الدراسي أن السلوك المراد إحداثه لدى الناشئة يتمثل في سلوك العبادة والشكر والثناء لله ، بالإضافة إلى مهارات قراءة الخرائط وتحديد الاتجاهات ، واحترام رموز الوطن من أفراد وعلم وحضارة وتاريخ ومنشآت عامة.

1 _ 2 : تحليل محتوى كتاب (الناس والأمكنة والأحداث في الفلبين)، أ.د. حسن

علي حسن مسلم :

يُدرس الكتاب كمقرر للتربية الوطنية في المرحلة الابتدائية بدولة الفلبين، ويستهدف زيادة وعي التلاميذ بالسمات المميزة للشخصية القومية لهم ، كأعضاء في المجتمع الفلبيني ، وبثروات بلادهم ورموزها وأحداثها التاريخية والدينية، وما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات. ويتصف الكتاب بسهولة الفهم وحسن العرض والتركيز على جوانب إجرائية عملية لاستيعاب المفاهيم الواردة فيه وتجنب الحشو والتكرار والابتعاد عن الملل والرتابة. ويسهم بشكل أساسي في تنمية خصائص شخصية وقيم إيجابية وتنمية مستوى الوعي بالذات والمجتمع لدى الطفل الفلبيني، وتنمية تقدير موجب للذات يفضي في نهاية المطاف إلى زيادة مستوى الدافعية للانتماء والإنجاز لتحقيق الرفاهية والتقدم لذواتهم ومجتمعهم.

2 _ سنغافورة:

2 _ 1 : تحليل محتوى (مقرر الدراسات الاجتماعية للصفين الأول والثاني الثانوي

في سنغافورة)، أ.د. عبدالوهاب بن محمد النجار :

هدف البحث إلى التعرف على مدى تركيز مقرر الدراسات الاجتماعية على القيم الاجتماعية، والدينية، والسياسية، والاقتصادية للمجتمع السنغافوري. وأظهرت النتائج أن الاتجاهات السائدة في المقرر تمثلت في احترام عادات وتقاليد الفئات العرقية المختلفة في المجتمع، واكتساب الحس الوطني للبقاء والثقة في المستقبل، وتطوير الإحساس والوعي والاهتمام بالوطن والمواطنين، وتفهم الحاجة إلى التعاون والتماسك بين الأفراد والمجتمعات. وتلخصت القيم الواردة في المقرر في أربع مجموعات شملت: قيم اجتماعية، وقيم دينية، وقيم سياسية، وقيم اقتصادية. وتمثلت أولوية توزيع قيم المحتوى في القيم السياسية والقيم الاجتماعية في المقام الأول تلتها القيم الاقتصادية ثم القيم الدينية. واتسم توزيع القيم في المقرر بالتوازن بين مجموعات القيم الأربع وبين كتابي المقرر للصفين الأول والثاني.

2 _ 2 : البعد العالمي في مناهج الدراسات الاجتماعية للمرحلة الثانوية في سنغافورة، أ.د. ريما سعد الجرف :

هدفت الدراسة إلى التعرف على ما إذا كانت تقدم موضوعات عالمية في كتب الدراسات الاجتماعية ونسبتها في كل صف، والمحاور التي تركز عليها. وأظهرت النتائج أن الموضوعات العالمية تشغل 35% من محتوى كتب الدراسات الاجتماعية المقررة على صفوف المرحلة الثانوية مجتمعة . حيث خُصص للموضوعات العالمية 16% من كتاب الصف الأول الثانوي ، و 1.5% من كتاب الصف الثاني الثانوي ، و 64% من كتاب الصف الثالث الثانوي ، و 31% من كتاب الصف الرابع الثانوي . وأظهرت النتائج أن كتابي الصف الأول والثاني الثانوي يركزان على التاريخ العالمي بنسبة 16% و 1.5% على التوالي . ويركز كتاب الصف الثالث على الأنظمة العالمية بنسبة 17% ، والقيم بنسبة 17% ، والقضايا الدولية المعاصرة بنسبة 27% ، والتاريخ العالمي بنسبة 7% . ويركز كتاب الصف الرابع الثانوي على الأنظمة العالمية بنسبة 7% ، والقضايا الدولية المعاصرة بنسبة 16% ، والتاريخ العالمي بنسبة 7% .

2 _ 3 : تحليل محتوى كتب (الدراسات الاجتماعية في دولة سنغافورة في ضوء الأسس الفلسفية والاجتماعية للمنهج)، د. لطيفة بنت صالح السميري :

هدفت الدراسة إلى تقويم محتوى كتابي الدراسات الاجتماعية في دولة سنغافورة ، للصفين الثاني والرابع الابتدائي ، في ضوء الأسس الفلسفية والاجتماعية للمقرر . وأسفرت النتائج عن توفر عشرة مفاهيم اجتماعية في كتاب الصف الثاني الابتدائي ، كان أكثرها تكراراً الحي ، وخدمات مرافق الحي، والأصدقاء. وتوفر اثنتي عشرة قيمة اجتماعية في كتاب الصف الرابع الابتدائي ، أكثرها تكراراً المحافظة على العادات والتقاليد والتعاون، والتواصل الاجتماعي. وتحقق (12) معياراً للتقويم كان أعلاها : تأصيل الهوية الوطنية، وتدعيم المحتوى للعلاقات الاجتماعية بين الأفراد ، وارتباط المحتوى بقيم المجتمع. وتوفر (21) مفهوماً تاريخياً في كتاب الصف الرابع

الابتدائي ، كان أكثرها تكراراً الاضطرابات، والحرب العالمية الثانية والدفاع والمعالم التذكارية للحرب. وتوفر (13) قيمة اجتماعية في كتاب الصف الرابع الابتدائي ، كان أكثرها تكراراً المحافظة على الهوية الوطنية وحب الوطن. وورود (14) مشكلة اجتماعية في كتاب الصف الرابع الابتدائي كان أكثرها تكراراً الاضطرابات ومسح الهوية الوطنية . وأوصت الدراسة بالاستفادة من تجربة سنغافورة في تطوير المناهج القائمة على الجودة النوعية ، والتأكيد على التعليم الوطني في إطار مقومات المجتمع وثوابته.

3 _ بريطانيا :

3 _ 1 : قراءة تحليلية لمحتوى (وثيقة المواطنة للصفين الثالث والرابع الابتدائي

في المملكة المتحدة) ، د.علي بن محمد الصغير :

سعت الورقة إلى التعرف على الاتجاهات السائدة في الوثيقة، والوصول إلى استدلالات واستقرارات واستبصارات صادقة بما تضمنته الوثيقة. وقد تم التوصل إلى النتائج التالية: إن تدريس مقررات المواطنة يسعى إلى رفع مستوى التنمية الروحية والأخلاقية والثقافية لدى التلاميذ ، ويسهم في مهارات الاتصال الأساسية لدى التلاميذ ، وأن مقرر المواطنة يعمل على اكتساب التلاميذ النظام الديمقراطي، واحترام الآخر ، وتنمية قيمة العدل ، ويبصر التلاميذ بحقوق الفرد وواجباته في المجتمع ، وينمي لدى التلاميذ مهارات المشاركة والتعاون الاجتماعي وتحمل المسؤولية.

3 _ 2 : تحليل كتاب (الشعر في التراث الإنجليزي وفي بعض الثقافات الأخرى) ،

أ.د. إبراهيم بخيت عثمان :

اعتمد الباحث أسلوب التحليل الكيفي لتحديد القيم التي اشتملت عليها بعض النصوص والأشعار الأدبية في كتاب الأدب الإنجليزي. وقد ركز الباحث على الصور والمعاني التي يصورها النص ، وقد استعرض الباحث عدداً من الصور التي

تتعارض مع القيم الإسلامية ، وأشار إلى تأثيراتها السلبية حال دراستها من طلاب مسلمين.

3 _ 3 : كتاب (التاريخ في المنهج البريطاني: محاولة في تحليل الخطاب التاريخي)، د. عبد المحسن بن سالم العقيلي :

تمحورت الورقة حول دراسة وتحليل محتوى كتاب التاريخ في المقرر البريطاني المرحلة الثانوية. وحاولت الدراسة أن توظف تحليل الخطاب بوصفه مقررًا للبحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية. وقد انتهت الدراسة إلى تصنيف مجموعة من المكونات للجهاز المفاهيمي للخطاب التاريخي في الكتاب المحلل، وشملت هذه المكونات: مفهوم الأنا في مقابل الآخر، ومفهوم الهوية وتشكيلها ، سيادة ثقافة الحرب في مقابل السلام، والبدائية والوحشية في مقابل الحضارية والإنسانية، والخطاب في مقابل السلطة، والمعجم السياسي. بالإضافة إلى ذلك، فإن التحليل النهائي كشف عن الحضور الطاغي للأفكار والرموز الدينية والحضارية للثقافة الغربية، مما عكس أن محتويات هذا الكتاب تتوافق مع الأسس العقيدية والفلسفية والاجتماعية للمجتمع الأوروبي في محيطه العام، والبريطاني في محيطه الخاص .

4 _ استراليا :

1-4 : تحليل محتوى كتاب (العلوم الاجتماعية)، د. عبد الله بن ناصر الصبيح :

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الكتب الدراسية في استراليا من خلال تحليل محتوى كتاب العلوم الاجتماعية. وحاولت الدراسة تحديد الأسس والمفاهيم والقيم التي تضمنها الكتاب، وهل كان محايداً في تناولها أم كان متحيزاً . واستخدمت الدراسة أسلوب التحليل الكيفي لمحتوى الكتاب. وأسفرت النتائج عن تحديد عدد من

القيم السياسية والاجتماعية والثقافية والدولية التي شملها الكتاب، إلا أنه لم يكن محايداً في عرضه للمعلومات، واتسم التحيز الذي وجد في الكتاب بالإهمال وبالتشويه وبالتحريف.

4 _ 2 : تحليل تقديري من منظور نفسي لمحتوى مقرر الدين بالمرحلة الثانوية في استراليا، د. طريف شوقي محمد فرج :

عرض الباحث تحليلاً نقدياً لمحتوى مقرر الدين في المرحلة الثانوية باستراليا. حيث قدم وصفاً تحليلياً شاملاً للمقرر ومفرداته والأسس والتوجهات الفكرية التي يقوم عليها واستعرض الأهداف التربوية للمقرر، وانتهى بتقييم نقدي له أبرز خلاله الجوانب الإيجابية والسلبية. حيث أشار الباحث إلى تميز الكتاب في الإخراج المشوق وتوظيف الصور لخدمة الهدف فيما يخص الشكل والانفتاح على أفكار الآخرين وتوظيف الأحداث الجارية مع تحسين مهارات الاتصال فيما يخص المضمون مع تنمية التفكير الإبداعي والتفكير الناقد.

4 _ 3 : تحليل كتاب (لتتعرف ، لتتعبد – استراليا)، د. عبد اللطيف محمود محمد :

استخدمت الدراسة منهج تحليل المضمون لمعالجة محتوى الكتاب المذكور، والذي يدرس بالصف العاشر باستراليا. وهدفت الدراسة للكشف عن مدى تطابق ما بالكتاب من قضايا وموضوعات لأهداف وفلسفة المجتمع. وتم عرض فصول الكتاب مع التركيز على الفصل الأول، لأهميته وكبر حجمه وشمول محاوره لموضوعات متصلة مباشرة بموضوع الكتاب، بوصفه كتاباً دينياً يخص المذهب الكاثوليكي . كما أن تأليفه جاء تحت إشراف الكنيسة الكاثوليكية الأسترالية. وخلصت الدراسة بتوافق محتوى الكتاب مع أهداف وثقافة المجتمع والكنيسة الكاثوليكية الأسترالية. ويؤخذ على الكتاب تجنب الحيادية والموضوعية، في عرضه لبعض القضايا، وعرضه لجوانب سياسية وتاريخية أخرجته عن سياق موضوع كونه كتاباً دينياً. رغم ذلك فللكتاب

مميزات في طريقة عرضه للموضوعات ، وسهولة لغته واستخدامه للصور والرسوم والخرائط التي تجذب اهتمام الطالب وتقلل من جمود المادة العلمية .

5 _ جنوب أفريقيا :

5 _ 1 : دور المناهج المدرسية في جنوب أفريقيا في التحول من العنصرية إلى الديمقراطية، د. صالح النصار

اهتمت وثيقة مقرر العلوم الاجتماعية، في جنوب أفريقيا، بالدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه دراسة المواد الاجتماعية (التاريخ، الجغرافيا) في خدمة الأهداف والغايات العليا لدولة جنوب أفريقيا، ومنها المساعدة في تعزيز المواطنة والمبادئ الديمقراطية واكتشاف أسباب الصراعات السياسية والبيئية في الماضي والحاضر ، والعمل على تشجيع السلام وتجنب العنف ، والأسباب المؤدية إليه والنتائج الخطرة التي تنتج عن استخدامه في حل الصراعات المختلفة . وأبرزت الوثيقة مجموعة من القيم الواجب الاهتمام بها في التعليم وهي الحرية ، الديمقراطية وتكافؤ الفرص ، واحترام العمل.

6 _ أمريكا :

6 _ 1 : دراسة تحليلية لكتاب (التاريخ الأمريكي) ، د. عبدالله بن عبدالعزيز الموسى :

الكتاب يدرس في المرحلة الثانوية في ولاية فرجينيا ، وهو كتاب إنشائي يركز على النواحي الإيجابية في التاريخ الأمريكي ، ويعرضها وكأنها هي الأنموذج الأفضل بدون ذكر للمقارنات والاستفادة من الأحداث المماثلة التي مرت على مستوى العالم، ولذا جاء الكتاب متحيزاً وممجداً للتاريخ الأمريكي ورجالة وأنهم صانعو التاريخ وحدهم.

6 _ 2 : (تاريخ العالم ، الخبرة البشرية) – المقرر في أمريكا للصف التاسع
(الثالث المتوسط) ، د. سعود بن ناصر الكثيري :

خلصت الدراسة إلى أن الكتاب يتميز بتطبيق أساليب تعليمية في إعداد وتنظيم مادته العلمية ، مما يدعو للاستفادة مما تميز به الكتاب واعتباره أحد النماذج التي يمكن الاستفادة منها في إعداد الكتب المدرسية. كما توصل الباحث أيضاً أن هناك تفاوتاً في توزيع المفاهيم ، وكذلك في توزيع القيم من درس لآخر. وقد سجلت المفاهيم والقيم الدينية أعلى نسبة مقارنة بالمفاهيم والقيم الأخرى ، كما تبين للباحث أن الدروس التعليمية تتفاوت أيضاً في المجموع الكلي للمفاهيم والقيم التي يتم عرضها. وأخيراً تبين أيضاً أن هناك اهتماماً خاصاً في طريقة عرض المفاهيم ، بينما تقتصر القيم إلى ذلك العرض، وبعد مناقشة النتائج التي توصلت إليها الورقة قدم الباحث عدداً من التوصيات .

6 _ 3 : (الصراع العربي الإسرائيلي في المناهج الأمريكية)، كتاب تاريخ العالم:
روابط للحاضر نموذجاً، د. راشد بن حسين العبدالكريم :

خلصت الدراسة إلى أن الكتاب الذي تم عرضه قد عرض موضوع الصراع العربي الإسرائيلي بشكل منحاز إلى الكيان اليهودي، وقد أسهب فيه بالحديث عن اليهود ، وأجمل فيه الكلام بشكل مغل عن العرب والفلسطينيين، ولم يكن الكتاب موضوعياً في طرحه.

7 _ كندا :

7 _ 1 : دراسة تحليلية لمحتوى مادة (الكتابة) للتعليم الأولي لدولة كندا (كتاب المعلم) من الصف الأول حتى الصف الثامن، د. محمد منصور محمد الشافعي :

خلص الباحث إلى أن بعض المربين ، في المجتمعات الغربية ، يسعون إلى تنمية التخيل لدى المتعلمين، وهذا يساعد على بروز القدرات الإبداعية، كما أن نتائج

الدراسة أكدت على ضرورة أن تعكس المناهج الأحداث والمشكلات الجارية في المجتمع المحلي والدولي، كما أنه يجب أن تكون المناهج مساعدة في دعم القيم التي يدين بها المجتمع . أخيراً فإن هذه الدراسة خلصت إلى ضرورة التركيز على القراءة ، وكذلك تنمية التفكير وخاصة الناقد ، لدى المتعلمين.

7 _ 2 : تحليل لمناهج العلوم الاجتماعية والإنسانية للصفين الحادي عشر والثاني عشر في أونتاريو بكندا، د. طلال بن عبدالرحمن الحجيلان :

خلص الباحث في هذه الدراسة إلى أن مناهج العلوم الاجتماعية والإنسانية ، في الصفين الحادي عشر والثاني عشر ، في أونتاريو بكندا تؤكد بطريقة مباشرة أحياناً ، وغير مباشرة ، على أهمية دعم القيم الفلسفية السياسية التي تخص مجتمع كندا ، ومن أهمها : هو فصل الدين عن الدولة، بالإضافة إلى ذلك تؤكد هذه المناهج على حرية واستقلالية الرأي ، وحرية الاختيار ، وكذلك العدل والمساواة بين أفراد الشعب ، رغم تعدد خلفياتهم العرقية والدينية، كما أنها تؤكد على حرية الإنسان وحرية المرأة وأهمية العائلة والحقوق والواجبات العامة، وأخيراً التركيز على القيم والمبادئ الاقتصادية. من جهة أخرى فإن هذه المناهج تجعل الطالب هو أساس العملية التربوية.

8 _ فرنسا :

8 _ 1 : الدلالات القيمية والثقافية والتربوية المبطنة لنصوص كتاب القراءة للسنة

الثالثة متوسط من النظام التعليمي الفرنسي، أ.د. أحمد بوزيان تيغزة :

كشف تحليل المحتوى لكتاب القراءة للغة الفرنسية وجود ثلاثة أنواع من الخطاب أو النصوص على أساس دلالتها الاتصالية :

أولاً : الخطاب التفسيري أو النصوص الشارحة : وهو امتداد للخطاب أو النص الإخباري، والخطاب القصصي؛ والخطاب الوصفي، وهي النصوص التي تم دراستها في السنوات السابقة.

ثانيا : الخطاب المحاجي الإقناعي : يقوم هذا الخطاب على أربع استراتيجيات إقناعية وهي :

- 1 _ استراتيجية توظيف الأفكار في الإقناع (حجية الأفكار) .
 - 2 _ استراتيجيات توظيف الأمثلة في الإقناع (حجية الاستشهادات) .
 - 3 _ استراتيجيات توظيف الوجدان في الإقناع (حجية الانفعالات والعواطف المستثارة) .
 - 4 _ استراتيجية توظيف الصور والرسوم في الإقناع (حجية الصورة أو الحجة المرئية) .
- ثالثا : خطاب أو نصوص السير الذاتية التي تقدم رؤى مختلفة عن العالم وخبرات حياتية متنوعة.

8 _ 2 : حقوق الإنسان المتضمنة في مقرر التربية المدنية للصف الأول الثانوي في فرنسا، د. غسان خالد بادي :

كان الهدف من هذا البحث هو تحليل وتصنيف حقوق الإنسان المتضمنة في كتاب التربية المدنية للصف الأول الثانوي في فرنسا. وقد قام الباحث بتحليل مفاهيم التربية المدنية المتضمنة في الكتاب، ثم تحقق من صدق وثبات المحتوى. وبعد ذلك اتضح أن كل فئات حقوق الإنسان متضمنة في مفهومات التربية المدنية، بدرجات متفاوتة التركيز.

9 _ روسيا :

9 _ 1 : ملخص تحليل محتوى لكتاب: (اللغة الروسية – المرحلة الابتدائية) ، د. شاه رستم شاه موساروف :

هدفت الدراسة إلى تحليل محتوى كتاب: تعلم اللغة الروسية من خلال النظر في طريقة عرض المادة وما يحويه من نصوص تهدف إلى إحلال الأيديولوجية الشيوعية

محل الفكر القومي أو الديني للراغبين (أو المضطرين) في دراسة اللغة الروسية وتعلمها. وينفع الكتاب الدارس الراغب في تعلم الروسية مع المدرس أو في البيت - التعلم الذاتي، لما فيه من نصوص وتمارين وحلول للتمارين تساعد على استيعاب قواعد اللغة، كل هذا جاء بأسلوب بسيط سهل يشد الدارس ويثير عنده حب التفكير والمشاركة، ويجعله قادرًا على استعمال اللغة الروسية في فترة قصيرة، ويساعد في هذا أن النصوص شملت معظم مجالات الحياة. والكتاب الآن ينفع لدراسة قواعد اللغة الروسية فقط وليس لأخذ الأمثلة والمعلومات منه، علما بأنه لا يدرس الآن في الجمهوريات المستقلة.

10 _ باكستان :

10 _ 1 : تحليل محتوى كتاب (الدراسات الاجتماعية لتلاميذ المرحلة الثانوية لدولة

باكستان) ، أ.د. ثناء يوسف الضبع ، أ. عهود الشايجي :

يهدف هذا البحث إلى تحليل محتوى كتاب الدراسات الاجتماعية لتلاميذ الصف التاسع والعاشر بالمرحلة الثانوية بدولة باكستان . وقد تم استخدام استمارة تحليل المحتوى للكتب العلمية ، إعداد أ.د. عبدالرحمن الطيرري ، فأسفرت نتائج التحليل عن وجود العديد من القيم التربوية والمفاهيم العلمية مع الاهتمام بالأسس الفلسفية والاجتماعية التي تستند إلى الدين الإسلامي وشريعته السمحاء . وقد تم استخدام أسلوب تحليل ما وراء الخطاب لتحليل المحتوى الضمني للمادة العلمية ، وذلك باختيار عينه ممثلة لأجزاء الكتاب بحيث تغطي الجوانب التاريخية والجغرافية معاً. وقد أسفرت نتائج هذا التحليل عن اهتمام مؤلفي هذا الكتاب بالنمط الأخباري أكثر من النمط الاتصالي والنمط الاتجاهي نحو الطلاب ، كما اختلفت هذه الأنماط بين مقرري التاريخ والجغرافيا المعروضة داخل هذا الكتاب ، وتم استعراض بعض التوصيات في ضوء ما أسفر عنه البحث من نتائج .

10 _ 2 : دراسة تحليلية لكتاب (الدراسات الاجتماعية للصف الخامس من المرحلة

الابتدائية بدولة باكستان) ، د. أمل الهجرسي، و د. فاتن مصطفى :

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم المفاهيم والقيم والمهارات المتضمنة في كتاب الدراسات الاجتماعية ، للصف الخامس الابتدائي بدولة باكستان ، والتعرف على مدى إسهام هذا الكتاب في تشكيل شخصية الدارسين بما يقوي علاقتهم بالمجتمع وتنمية المواطنة الصالحة. وقد تم إعداد قائمة بالمفاهيم والقيم والمهارات، كما تم إعداد استمارة لتحليل محتوى الكتاب. وتم التأكد من صدق وثبات استمارة التحليل وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها : أن المفاهيم المتصلة بخصائص المجتمع الإسلامي تكررت بنسبة 7ر35%، يليها المفاهيم المتصلة بالإنسان وبيئته الاجتماعية 3.29% ، ثم ما يتصل بالإنسان وبيئته الطبيعية 7ر18% تليها المفاهيم المتصلة بالطبيعة الإنسانية للفرد 6.14% وأن القيم المتصلة باتجاهات الفرد نحو الجماعات التي ينتمي إليها تكررت بنسبة 7.32%، ثم القيم الفكرية والجمالية 8.31%، ثم القيم المتصلة باتجاهات الفرد نحو الآخرين 7.18%، بينما القيم المتصلة باتجاهات الفرد نحو الذات 8.16%. أما ما يتصل بجمع الحقائق والمعلومات الأخرى من مهارات فقد حصل على أعلى نسبة 4.48%، بينما حصل ما يتصل بمهارات تنظيم وتفسير البيانات من مهارات على نسبة 6.26% وما يتصل بعرض النتائج على نسبة 25%. وقد تم مناقشة تلك النتائج وفي ضوءها تم تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات.

11 _ إسرائيل (فلسطين المحتلة) :

11 _ 1 : كتاب (تاريخ علاقة اليهود بالشعوب الأخرى) ، الجزأين الأول والثالث ،

منذ العودة من السبي البابلي حتى الانتهاء من تدوين التلمود، د.محمد احمد

صالح حسن :

أُلقت هذه الدراسة الضوء على القيم الواردة في الكتاب ، مثل: القيم الدينية اليهودية ، والتي منها: قيمة عقيدة الاختيار الإلهي لبنى إسرائيل، وطاعة الرب أولى من طاعة أي شخص، واحترام الوصايا التي بين الإنسان والرب وأثرها على علاقات البشر، والمحافظة على التوراة، وتقسيم البشر إلى طائفتين: يهود وغير يهود، وفضل اليهودية وجماعة السنينيين على المسيحية. أما القيم الصهيونية الواردة فهي مثل : وحدة الجماعات اليهودية، والتأكيد على أحقية اليهود فيما يسمى بـ "أرض إسرائيل"، والارتباط الدائم بـ "أرض إسرائيل"، واعتزال المجتمعات الأخرى، والإحساس بالتفوق والتميز، وخطر إبادة اليهود، والدعوة إلى التمرد ورفض الخضوع للآخر، والدعوة إلى عدم الاستسلام للأعداء، واختلاق مسميات عبرية للبلدان العربية في فلسطين، وصهينة التاريخ القديم . القيم السياسية ، مثل : أهمية القدس والهيكل، وتوسيع حدود "كيان اليهود" قديماً، وشجاعة اليهود، وعداء العرب القديم لليهود في فلسطين. القيم الاجتماعية مثل: احترام القانون. القيم الفكرية مثل: غرس قيمة حب الفن والفكر والجمال.

11 _ 2 : كتاب (يهود وعرب في كيان إسرائيل : فصل في الجغرافيا السكانية

للفصاح السادس الدراسي بالمدارس الحكومية) ، أ.د. محمد خليفة حسن :

هدفت الدراسة إلى تحديد الأسس الفلسفية والاجتماعية للمقرر، وإبراز القيم والمبادئ التي يسعى المقرر إلى ترسيخها في عقول التلاميذ العرب في المجتمع الإسرائيلي، وكذلك استخراج أهم القيم والمفاهيم التي تسهم في إعادة تشكيل شخصية التلاميذ، وبلورة علاقتهم بالمجتمع الإسرائيلي وقيمه. الموضوع العام للكتاب هو التقريب بين اليهود والعرب في أذهان التلاميذ من خلال تقديم ما يعتقد أنه مشترك بينهما، وتوضيح ما هو خاص بكل من اليهود والعرب على مستوى أنماط البلدان، والتركيز على :ديموقراطية الكيان، وأن الكيان به مواطنون يهود ومواطنون عرب، وأن اليهود والعرب لا يعرفون بعضهم البعض ولا يتعارفون. ومضمون الكتاب في الظاهر مضمون جيد وإيجابي ولكنه في الباطن لا يشير إلى أية رغبة حقيقية في

تحقيق التقارب والتفاهم مع العرب في إسرائيل. ويلاحظ تناقض بعض موضوعات الكتاب إذ يتحدث عن شعبين وليس عن شعب واحد ينتمي إلى كيان واحد، ويصر على الانفصال والعزلة، وعدم الاندماج. ويؤكد الخطاب على قسمة المواطنين إلى شعبين مختلفين وهي قسمة تتناقض مع الديمقراطية المزعومة. ويتحدث الخطاب عن الطرفين اليهود والعرب وكأنهما متساويان في الحقوق والواجبات ، ويضع نفس العبء على المواطن العربي الذي يعيش غريباً على أرضه وفي ظل احتلال وهيمنة إسرائيلية واستلاب للأرض. ومن الملاحظ أن القيم التي يدور حولها الكتاب ليس لها وجود في المجتمع الإسرائيلي. فهي قيم نظرية لا وجود لها في التعامل بين اليهود والعرب، وهي لإيهام القارئ بأنها هي القيم التي يقوم عليها المجتمع الإسرائيلي في تعامله مع غير اليهودي.

11 _ 3 : كتاب (من جيل إلى جيل) ، د. محمد فتحي البغدادي :

تناولت هذه الدراسة ثلاث قضايا ومحاور رئيسة في الكتاب وهي:

(أ) التلمود وعصره ومفسروه .

(ب) اليهود تحت حكم المسلمين .

(ج) اليهود تحت حكم المسيحيين .

من خلال تحليل محتوى الكتاب ، يلاحظ أن الموضوعات مطوعة لخدمة ما يسمى بالتاريخ اليهودي الخاص. مع إبراز الجوانب السلبية في علاقة اليهود بغيرهم من الشعوب ، سواء كانوا من الوثنيين أو المسيحيين أو المسلمين. وتكرار ما اعتاد الكتاب اليهود ترديده من ظلم اليهود ومعاناتهم واضطهادهم. والعمل على ترسيخ الأفكار والمبادئ الصهيونية. كما يبرز الكتاب بعض النواحي الإيجابية والسلبية للحضارة الإسلامية والعربية، وفي نفس الوقت إبراز الجوانب الإيجابية للدور اليهودي عبر مراحل التاريخ المختلفة لكثير من الشعوب.

11 _ 4 : تحولات في جغرافية الشرق الأوسط، د. فؤاد محمد عبد الواحد :

يلقي الكتاب الضوء على دول منطقة الشرق الأوسط مع إغفال ذكر دولة فلسطين، وإبراز العديد من المفاهيم الصهيونية التي يرددها الإسرائيليون في جميع الكتب ، والمحافل وذلك لإيهام العالم أجمع بأن هذه المفاهيم أصبحت حقائق مسلماً بها، ومن أبرز هذه المفاهيم (أرض إسرائيل – حرب التحرير – يهوذا والسامرة – الهيكل الثاني – السبي البابلي).

كما تناول الكتاب العديد من عادات وتقاليده دول الشرق الأوسط، وخصوصاً المجتمع الريفي والمدني في مصر وسوريا والأردن ودول الخليج وتركيا. ويلاحظ تأثر مؤلف الكتاب بالمعتقدات السياسية والدينية والاجتماعية الإسرائيلية عند حديثه عن الشرق الأوسط ، أو الدول العربية والإسلامية، بل يدور في فلك من سبقوه من المفكرين والقادة وزعماء الحركة الصهيونية ويردد ما رددوه من شعارات ومقولات ومفاهيم. إن هذا الكتاب قد قدم للطلاب معلومات هامة جداً حول دول منطقة الشرق الأوسط ، وفي نفس الوقت سعى إلى تثبيت عدد من المفاهيم الصهيونية في أذهان الطلاب ، بالإضافة إلى رسم صورة سلبية عن العرب مما يدعم لديهم الشعور باحتقارهم والتعامل معهم بتعال وغرور و صلف .

11 _ 5 : كتاب القدس ، يهوذا والسامرة، د. عبد العاطي منتصر :

يدور الموضوع العام للكتاب حول جغرافية منطقة القدس وجبال يهوذا والسامرة التي تعرف عند العرب بمنطقة الضفة الغربية. ويبرز الكتاب القيم التي تؤكد بحق اليهود دون غيرهم في المنطقة منذ القدم. كما تجاهل التاريخ العربي للقدس، ويلاحظ بث مشاعر الكراهية للعرب والتحذير منهم، حث التلاميذ على مواصلة ما قام به أجدادهم . ومما برز في الكتاب إبدال أسماء المدن العربية بأخرى عبرية، واستخدام بعض المصطلحات الصهيونية، وربط ما يدرسه التلميذ بخلفيته الدينية ، للتأثير على التلاميذ وتحريكهم عن طريق الدعاية السياسية والاجتماعية ، إضافة إلى الدعاية التحريضية. وزيادة التركيز على صلة التلميذ اليهودي بتراته القديم وإنكار أي حق للآخرين فيها.

11 _ 6 : كتاب (نظام الحكم في كيان إسرائيل) ، د. إبراهيم نصر الدين عبد الجواد :

تضمن الكتاب العديد من المفاهيم والقيم ، مثل الديمقراطية والدين ، والمفاهيم الصهيونية مثل الحديث عن الأغيار، ومفهوم معاداة السامية وأحداث النازي، ويهود الشتات وحق العودة. وقد تضمن الكتاب كذلك الحديث عن بعض المفاهيم السياسية ومنها الهاجس الأمني. ويلاحظ أن المؤلف وقع تحت تأثير خلفيته الاجتماعية والثقافية عند وضعه للكتاب، مما يؤثر في تشكيل شخصية جيل الدارسين ، وبما يغرسه فيهم من مفاهيم صهيونية واضحة.

11 _ 7 : تاريخ الاستيطان، أ. هشام القبلاوي :

تناول الكتاب مجموعة من القيم السياسية (الارتباط بأرض إسرائيل) وقيم العمل (الدفع باتجاه الاستيطان الزراعي) وقيم دينية (قداسة القدس لدى اليهود). ومن أبرز المفاهيم الواردة في الكتاب، الدعوة إلى تطبيق الفكر الاستراتيجي الصهيوني تطبيقاً براغماتياً بوجهيه الديني والسياسي. ويسهم التوصيف في تشكيل شخصية الدارسين من خلال إرساء الأسس التربوية على قيم الثقافة اليهودية، وبما يتفق والأهداف الصهيونية، والاستعانة بالقصص التاريخي بهدف تنمية العلاقة العاطفية تجاه الشخصيات والمشروعات مما يعزز تضامن التلاميذ مع الشعب والكيان. أوصى الكتاب بخلق علاقة تكاملية بين المواد النظرية والمواد العملية، وأعطى المؤلف التعليم الزراعي أولوية كبيرة، من منطلق أن تطهير النفس اليهودية يتم بالعمل اليدوي والجسدي لدى عودة اليهود إلى أرض الأجداد والميعاد. شكلت الديانة اليهودية في الكتاب مصدراً هاماً من مصادر فلسفة التربية عند اليهود، لتشكيل أجيال مشبعة بتعاليم التوراة والتلمود، ففي القدس بدأ المشروع الاستيطاني وبالقدس تستكمل حلقاته.

11 _ 8 : كتاب (رحلة إلى الماضي للطلبة اليهود) في الصف السابع الابتدائي ، أ. سمير جميل سمعان :

تناول الكتاب باهتمام العقائد الفكرية، والعلوم والثقافة والاقتصاد جنباً إلى جنب مع التطور الصناعي والزراعي والتجارة وفن العمارة وتنظيم المدن، والتطور السياسي والديمقراطي عبر السنين. وتحت عناوين متعددة، كما تطرق الكتاب إلى ظهور الإسلام كأبرز إنجاز عقائدي فكري ونظام حكم لكيان يقوم على المؤسسات والتشريع يتخلل ذلك تطور علمي فني وثقافي في ميادين علوم الرياضيات كالجبر وعلوم الفلك والجغرافيا... الخ. كما تطرق أيضاً إلى ظهور الجامعات في أوروبا وبروز اللغات القومية والوطنية كالفرنسية والأسبانية والإيطالية والألمانية والإنجليزية. يشدد الكتاب على ما اعتبره تلاقياً حضارياً وثقافياً وعلمياً، مبرراً بذلك اللقاءات بين أبناء الشرق والغرب وبين أتباع الديانات السماوية والوثنية حيث كان يشوب هذا التلاقي أحياناً علاقات صراع وصدامات عسكرية. وأحياناً يتم هذا التلاقي بطريقة اندماجية أو من خلال التقليد أو المحاكاة. لا يخلو الكتاب من النظرة إلى الآخر بالتقليل من شأن إنجازاته الحضارية مقابل إبراز دور اليهود المتواصل في سائر الحقب التاريخية، إذ يعتبر العروبة والإسلام ظاهرة عابرة أو حالة تاريخية طارئة حدثت على شكل موجات احتلالية لم تنشأ لها نظام حكم راسخ في أرض إسرائيل (دون ذكر لفلسطين) وسائر مناطق الفتح الإسلامي العربي، مع إغفال المسيحيات الجغرافية والإشارات والدلالات التاريخية لها، وعدم احترام مكانة الأنبياء والرسل لدى التطرق إليهم وبخاصة السيد المسيح عليه السلام والنبي محمد صلى الله عليه وسلم. وهناك تناقض في الحديث عن علاقة الإسلام باليهودية والمسيحية.

11 _ 9 : التعليم في إسرائيل وتربية العنف ، د. عبدالله بن سعد اليحيى :

قدمت الدراسة إطلالة على التعليم في إسرائيل ودوره في تربية العنف ، كأساس تقرضه مكونات الشخصية اليهودية بما تمثله من بغض وكراهية للآخر، وقد أشارت الدراسة إلى منزلة التعليم الديني الأصولي الأهلي لدى الحكومة والمجتمع، وحجم الدعم له، والتقاء أهدافه مع أهداف التعليم الصهيوني الرسمي ، واشتراكهم في النجاح

أو الفشل النهائي. ومن المفاهيم البارزة مفاهيم العنف والكيل بمكيالين ، والنظر إلى مناهج التعليم العربية بعين المبالغة إزاء ما ورد في محتواها، وإلى مناهج الكيان الصهيوني بعين التبسيط، أو لا يرون ما ورد فيها أبداً.

12 _ المغرب :

12 _ 1 : دراسة الاختيارات والمنطلقات الفلسفية في بناء المنهج "تمودج

المغرب"، د.حسن عيابه :

تتناول هذه الدراسة التجربة المغربية في بناء المناهج والمرتكزات التي تقوم عليها ويرى الباحث أنها: تركز على مجموعة من القيم الإسلامية، وقيم الهوية والمواطنة وقيم حقوق الإنسان. الغايات والأهداف وهي إما عامة مرتبطة بأهداف وطنية كحب الوطن، تكريس الهوية، وتنمية الوعي، والمواطنة، وحب المعرفة وإما فردية كالثقة بالنفس والتفاعل مع الغير، والاستقلالية الفكرية والانضباط والإنتاجية وتنمية الذات.

13 _ المملكة العربية السعودية :

13 _ 1 : دراسة تحليلية لمحتوى مادة القراءة في كلية الطب ، جامعة الملك سعود

بالقصيم ، السعودية ، د. زيدان علي جاسم، ود. جاسم علي جاسم :

تناولت الدراسة تحليل محتوى مادة القراءة الطبية باللغة الإنجليزية لطلاب السنة الأولى في كلية الطب البشري / في جامعة الملك سعود فرع القصيم. وقد تناول التحليل التعريف بالمقرر، وأهدافه وأغراضه والأسس الفكرية والعقدية والاجتماعية التي استند إليها والمادة اللغوية فيه، والتدريبات والتمارين ومدى ملائمتها للطالب العربي.

13 _ 2 : واقع كتب العلوم والتربية الصحية للتلاميذ المعاقين فكراً بالمرحلة

الابتدائية في المملكة العربية السعودية، د. ضياء الدين محمد مطاوع :

أشارت نتائج الاستطلاع أن نسبة مراعاة الكتب للمعايير ، الواجب مراعاتها لتحسين كتب العلوم والتربية الصحية للمعاقين فكرياً ، نسبة منخفضة جداً، في حين حصلت الموضوعات الواردة في كتب العلوم والتربية الصحية على نسبة متوسطة تشير إلى مناسبة العديد من تلك الموضوعات للتلاميذ المعاقين فكرياً.

13 _ 3 : البعد العالمي في مقررات التاريخ لمراحل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، أ.د. ريماء سعد الجرف :

قامت الدراسة بحصر الموضوعات العالمية في كتب التاريخ فوجدت أنها نادرة، وأوصت الباحثة بضرورة إضافة موضوعات تاريخية عالمية إلى المقررات المختلفة ، مع ضرورة اختيار موضوعات تتناسب أهدافنا وواقعنا وثقافتنا.

13 _ 4 : الأسس العقيدية والاجتماعية والنفسية للمناهج الدراسية بالمملكة العربية السعودية، د. عبد الإله بن عبد الله المشرف :

حاولت الدراسة تحديد أهم أسس المناهج العقيدية والاجتماعية والنفسية في المملكة العربية السعودية ، وقد تضمنت الورقة أربعة محاور رئيسة ثلاثة منها ناقشت الأسس العقيدية والاجتماعية والنفسية، أما المحور الرابع فتحدث عن واقع التعامل مع أسس المناهج والتطلعات المتوقعة . كما ناقشت الدراسة التصنيف المتوازي للأسس ، وأنه بالإمكان النظر إلى الأسس من زوايا أخرى ، علماً أن هذا التصنيف لم يبين على أساس محدد.

13 _ 5 : دراسة تحليلية لكتاب التربية الوطنية المقرر على طلاب الصف الثالث الثانوي بالمملكة العربية السعودية، د. محمد بن حسن الصائغ :

استهدفت الدراسة تحليل محتوى كتاب التربية الوطنية ، المقرر على طلاب الصف الثالث الثانوي بالمملكة العربية السعودية ، للكشف عن مدى اتساق محتوى هذا المقرر مع الأهداف العامة للتعليم بالمملكة، وأهداف التعليم بالمرحلة الثانوية على وجه الخصوص، ومدى ملاءمته للأسس التي بنيت عليها المناهج في المملكة، وما يجسده هذا المحتوى من قيم المواطنة في المجتمع السعودي بعامة. وتبين من الدراسة

أن هناك توافقاً كبيراً بين محتوى المقرر والأهداف العامة للتعليم بالمملكة، وأن المحتوى يرتبط بدرجة كبيرة بأهداف التعليم الثانوي فيما يتعلق بالإعداد للمواطنة، كما أنه يتسق إلى حد كبير مع الأسس العامة لبناء المناهج بالمملكة، حيث ظهر ذلك بوضوح فيما اشتمل عليه المقرر من موضوعات تجسد قيم الولاء والانتماء لله ثم للوطن، وقيم العمل المنتج والجهاد في سبيل الله، والتواصل والتعاون مع الآخرين.

14 _ الإمارات العربية المتحدة :

14 _ 1 : مستوى مقروئية ودرجة إشراكية كتاب اللغة العربية للصف السادس

الابتدائي في الإمارات العربية المتحدة. د. حسن علي الناجي :

كشفت النتائج أن مستوى مقروئية الكتاب متدن، إذ أن ما يقرب من 69% من الطلبة يقعون في المستوى الإحباطي، مما يعني أن ثلثي الطلبة يعجزون عن قراءة النص واستيعابه حتى بمساعدة المعلم وإشرافه. أما درجة إشراكية الكتاب للطلاب من خلال عرض المادة التعليمية فهي نسبة مقبولة، مما يعني أن الكتاب يساعد الطلاب على التفكير والتحليل والاستقراء.

15 _ الأردن :

15 _ 1 : قراءات في محتويات كتاب التربية الإسلامية للصف العاشر وكتاب

المطالعة والنصوص للصف العاشر في المملكة الأردنية الهاشمية. أ.د. زيد

عمر العيص :

يتضمن هذا البحث مقدمة موجزة عن دور المناهج في بث القيم، انطلاقاً من أن القيم أهداف، والمناهج وسائل مثلى لاحتضانها ونشرها. عرض البحث بإيجاز إلى دور المعلم والكتاب المدرسي، في هذه العملية، وأحصى الباحث عدداً كبيراً من القيم في الكتاب الأول، ثم أمكن دمج بعضها ببعض ، لتصبح 28 قيمة. وتضمن الكتاب الثاني 14 قيمة دينية كذلك، وقد اقتصر البحث على دراسة القيم الدينية فقط في

الكتابيين. وكان من أبرز النتائج، مراعاة المؤلفين لطبيعة المجتمع الأردني، وحرصهم على إبراز القيم، والترويج لها بصور شتى، وانعكس وجود نسبة من النصارى في الأردن، ووجود اتفاقيات سلام مع اليهود سلباً على بعض محتويات الكتابيين، حين أغفل المؤلفون ذكر الطائفتين، مع الاعتراف بأن القيم الأخرى لم تتأثر بهذا التوجه. والخلاصة أن محتويات الكتابيين منسجمة مع طبيعة المجتمع، وتسهم في تلبية حاجاته والرفقي به.

15 _ 2 : تحليل محتوى كتاب لغتنا العربية للصف السادس في المملكة الأردنية

الهاشمية، د. محمد محمد سالم :

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل محتوى كتاب لغتنا العربية للصف السادس في المملكة الأردنية الهاشمية. وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج من أهمها ما يلي: أن محتوى الكتاب قد أسهم في تزويد التلاميذ بالمفاهيم والقيم والعادات المرغوب فيها إسلامياً. وفي تزويد التلاميذ بالمعارف والاتجاهات والمهارات الأساسية في فنون الاستماع، والحديث، والقراءة، والكتابة، والقواعد. وأن طبيعة الاتجاهات السائدة في محتوى الكتاب تشير إلى تقوية العقيدة الدينية في نفوس التلاميذ، وتنمية الوازع الديني لديهم، وتنمية مجموعة من القيم. وأن محتوى الكتاب يعكس معان كامنة بين السطور تتمثل في: الدعوة إلى تنمية مفهوم الاستشهاد في نفوس التلاميذ، والدعوة إلى الجهاد، والربط بين قضية القدس وبغداد، والدعوة إلى عدل الحاكم.

16 _ بحوث وأوراق عمل عامة :

16 _ 1 : التأسيس الفلسفي للمنهج المدرسي، أ.د. سعيد إسماعيل على :

تعرضت الورقة للقضايا التالية: الحاجة للتنظير الفلسفي بشكل عام كمهمة عقلية وضرورة تربوية. والظهير الفلسفي لمفهوم المعرفة وذلك من خلال تقديم عدد من الخبرات الحضارية التي ميزت المسيرة الإنسانية في عملية التعلم بداية من سقراط وحتى جون ديوي في الغرب، وتقديم نموذج الخبرة الإسلامية في هذا الشأن والمعتمد

في بناء المنهج على مبادئ وأسس إسلامية خالصة يصلح كونه "نموذج معرفي متكامل". كما قدمت الورقة عرضاً لأهم ما يعتري الفكر العالمي المعاصر من توجهات فلسفية حول قضية بناء المناهج وحصرها في توجهين هما الفلسفة التحليلية والثاني هو الفلسفة النقدية الاجتماعية. وتدعو الورقة أخيراً إلى "تأسيس عربي إسلامي للمناهج" يركز على: التوجهات الفكرية للعصر بكل ما فيه من حقائق ومتغيرات ومتطلبات. وتحديد ملامح لإطار فكري مقترح يحقق رؤية متكاملة لقضية بناء المناهج والأسس المعتمد عليها في مجتمعنا.

ثانياً : الاستنتاجات :

- 1 _ لوحظ من خلال تحليل الكتب المدرسية في الدول المختلفة ، وفي المقررات المتنوعة ، أن هناك بعض الاتجاهات العامة السائدة في تلك الكتب. ومن هذه الاتجاهات الاتفاق على أن أي مجتمع يقدم مناهجه في ضوء الأسس العقديّة والفلسفية والاجتماعية لهذا المجتمع.
- 2 _ يوجد بين شعوب العالم إرث مشترك من الثقافة والقيم العامة، يستشف من بين سطور المناهج المدرسية التي تحمل إلى جانب علومها المحضة قدراً من القيم والثقافة العامة.
- 3 _ لكل شعب أساليبه الخاصة في التعبير عن إرثه الثقافي والحضاري والقيمي، والاحتفاء به في المواسم والأعياد والإبقاء على جذوته حية عبر المناهج المدرسية بطريقه مباشرة وغير مباشرة.

4 _ تبين البحوث وأوراق العمل محورية الدين كمرتكز أصيل، تنهل منه الثقافة، وتتسدل في لحمته القيم الكامنة في النصوص الثقافية والمنهجية والتعليمية، مما يجعله جذوة يفسر في ضوئها معظم الأسس والمنطلقات.

5 _ أهداف الشعوب عبر مناهجها التعليمية، تسير في خطوط متوازية كي تخدم ثوابت العلم المتشابهة، وتتقاطع أحيانا لتعزز خصوصية الثقافات المتغايرة.

6 _ تبين أن القيم التي يبنها الإسلام لا تتعارض مع معظم ما ورد في النصوص التي تم تحليلها في المناهج والمقررات المدرسية، مع بعض الاختلاف في الأطر الهيكلية لعموم الثقافات.

7 _ اهتمت بعض البحوث وأوراق العمل بإبراز دور اللغة في تنمية الوازع الديني لدى الطلاب من خلال القطع الأدبية والقصص والقصائد الشعرية وغيرها.

8 _ تبين من البحوث وأوراق العمل أن القيم المستمدة من الثقافات والأديان الواردة في المناهج، تعنى بتنظيم حياة الناس في مجتمع معين ، في ضوء خصوصياته ، أما العلاقات بين الشعوب فيمكن بلورتها بواسطة الهيئات والمنظمات لما فيه خير البلدان منفردة ومجتمعة.

9 _ أوضحت الدراسات أن محو الثقافات والفلسفات الضاربة في الجذور ، أو التفكير في تعديلها وتذويبها في ثقافة واحدة، لا يخدم التفاهم والتعاون بين الشعوب، والذي يمكن أن يتم من خلال التباين والتنوع ليكمل بعضها بعضا، بدلا من القسرية لصب الشعوب في أنماط متشابهة، ووضعها في قوالب جامدة، مع التأكيد على استحالة حدوث شئ من هذا.

10 _ كشف تحليل الكتب المدرسية التي تدرس في المجتمعات الغربية عن الحضور الطاعي للأفكار والرموز الدينية والحضارية للثقافة الغربية، وانعكس ذلك على محتويات الكتب التي توافقت مع الأسس العقدية والفلسفية والاجتماعية لتلك المجتمعات.

11 _ ظهر في ثنايا محتوى بعض الكتب المدرسية، والصور غير المباشرة التي تضمنتها هذه الكتب لبعض الدول الغربية والكيان الإسرائيلي ، أنها تقع فيما تتهم فيه المجتمعات الإسلامية من تمجيد الأنا مقابل الآخر وتنمية الشعور بالاستعلاء وإبراز ثقافة الحرب على حساب مفاهيم السلام.

12 _ أظهرت نتائج البحوث والدراسات احتواء بعض الكتب المدرسية على عدد من القيم السياسية والاجتماعية والثقافية. واتسم بعضها بالانحياز وعدم الحياد في عرضه للمعلومات، وكذلك بالإهمال وبالتشويه وبالتحريف لكثير منها.

13 _ اتضح من تحليل بعض الكتب المدرسية ، في ما يسمى بالكيان الإسرائيلي، اهتمامها بثقافة العنف وإبراز سمو العرق اليهودي.

14 _ المدارس الدينية في الكيان الإسرائيلي -التي تحظى بدعم حكومة الكيان- تقوم سياستها التعليمية ومناهجها الدراسية بغرس الكراهية والعداء للآخر خاصة العرب واعتبارهم أغيار. كما تكرر سمو العنصر اليهودي على غيره من الشعوب وتؤكد على ضرورة وجود علاقة قوية بين طلاب المدارس والجيش.

15 _ لوحظ من خلال تحليل الكتب المدرسية للكيان الإسرائيلي أن هذا الكيان حرص على التمييز الثقافي والتعليمي ، وحرص أيضا على إحياء اللغة العبرية بعد أن أهملت لسنوات طويلة _ حين جعلها لغة التعليم في جميع المراحل الدراسية.

16 _ لوحظ في بعض الكتب الدراسية ، التي تم تحليلها ، اهتمامها بالجوانب الفنية كالرسوم والصور والإخراج، واعتمادها على نظريات تعليمية حديثة في القراءة والدراسات الاجتماعية وغيرها.

17 _ لوحظ في بعض الكتب الدراسية ، التي تم تحليلها ، اعتمادها أسلوب المحاوره والمناقشة في عرض الحقائق والمعارف، والاهتمام بدور الطالب في العملية التعليمية.

ثالثاً : التوصيات :

في ضوء ما تم عرضه من البحوث وأوراق العمل، وبناء على المناقشات والمداخلات التي دارت في الندوة يمكن التوصية بما يلي:

(أ) توصيات تتعلق بالأسس الفكرية والفلسفية للمناهج المدرسية :

1 _ تأكيد أهمية الدين كإطار مرجعي للمناهج والمقررات المدرسية ، لتتكامل جميع العلوم من أجل صياغة إنسان تتوافر فيه كافة الخصائص السليمة.

2 _ يوصي المشاركون في الندوة بأن تكون المناهج في العالم العربي والإسلامي قادرة على مواجهة كافة أساليب التشويه المعرفي والتاريخي إزاء الحقوق المادية والمعنوية.

3 _ توظيف المقررات المدرسية في إبراز العمق والأصالة في الهوية ، وتطوير مستوى التعاون والعمل الجماعي بين الأفراد وتفهم قيم الآخرين وثقافتهم .

4 _ التأكيد على أهمية محتوى المناهج بعامة ، والمواد الدينية والاجتماعية واللغويات بخاصة ، في خدمة الأهداف والغايات العليا للمجتمعات من أجل تعزيز الانتماء وتقوية الوحدة الوطنية.

5 _ مراجعة كتب التاريخ في المقررات المدرسية ، بغية تقديم معلومات دقيقة تحدد فيها التواريخ بالهجري والميلادي، وتذكر فيها أسماء الدول والأماكن والأعلام، وتعرض فيها الأحداث المحلية والعالمية بطريقة موضوعية تبرز العبر .

6 _ إبراز الدور الأساسي الذي تؤديه المناهج المدرسية في المحافظة على الهوية والثقافة ، وفي تطوير الإمكانيات والقدرات الفردية والجماعية وفي تقوية القيم والمبادئ والأعراف الاجتماعية.

7 _ الأسس الفلسفية للمناهج المدرسية لا بد أن تستمد من الثوابت الشرعية ، ومن خلال الثقافة والمثل والقيم الاجتماعية والعقدية للمجتمع الذي يدرس فيه المقرر ،

لأن في ذلك مراعاة للثوابت الشرعية والقضايا والحاجات والغايات والرغبات المحلية.

8 _ الإطار المجتمعي المحدد والواضح للمناهج والمقررات المدرسية ، المتمثل في القيم والمبادئ والأسس العقدية السليمة والواضحة ، يكون بمثابة الموجه الذي يحمي المناهج من الانزلاق والتخبط والتهيان والانحراف المعرفي والفكري والنفسي والسلوكي .

9 _ الاهتمام بتضمين القيم والمفاهيم في الكتب المدرسية ، والتي ينبغي تعلمها في كل مرحلة دراسية، وتحديد أساليب عرض تلك القيم والمفاهيم ووسائل تعليمها.

10 _ التأكيد في المناهج المدرسية على تنمية الخصائص الشخصية والقيم الاجتماعية، ومستوى الوعي بالذات والمجتمع، وزيادة مستوى دافعية الإنجاز لدى الطلاب ، لتحقيق التقدم لذواتهم ومجتمعهم ، كنوع من الاستثمار في الأفراد والمستقبل.

11 _ العمل على بناء المتعلم الواعي والواثق من نفسه، متعدد المهارات، المثقف، المحترم لبيئته، القادر على المشاركة الفاعلة في أنشطة المجتمع المختلفة.

12 _ التوصية بأن تتضمن المناهج المدرسية ما يؤكد ريادة المسلمين في كثير من المعارف والعلوم، وكذا ريادتهم الثقافية والفكرية.

13 _ التأكيد في المقررات المدرسية على أهمية غرس الإحساس بالانتماء إلى المجتمع والدولة في نفوس التلاميذ، وتوظيف الغرائز المناسبة لتعزيز التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

14 _ العمل على تضمين محتوى الكتب المدرسية المفاهيم الأساسية المرتبطة بمقومات المجتمع وثوابته، والقيم ذات العلاقة بالأسس العقدية والفلسفية والاجتماعية للمنهج.

15 _ التأكيد في الكتب المدرسية على دور الوالدين والأسرة في الحياة الاجتماعية، مع ربط المحتوى بمشكلات المجتمع والتعريف بها ومناقشة وسائل التغلب عليها.

- 16 _ التأكيد على العلاقة التفاعلية بين المدرسة والمجتمع ، باعتبار المدرسة محركاً أساسياً للتقدم الاجتماعي ، وعاملاً من عوامل الإنماء البشري ، بالإضافة إلى كون المدرسة قوة تحافظ على قيم المجتمع وثوابته.
- 17 _ إن نجاح المدرسة بالإسهام في تشكيل شخصية المتعلم ، يتطلب معرفة الذات ، والاهتمام باللغة الأم ، والإلمام بتاريخ الوطن والأمة والتفاعل مع تطورات المجتمع، وهذا لا يتحقق إلا من خلال العناية بالمناهج المدرسية.
- 18 _ أهمية أن توازن المناهج بين كافة أبعاد الشخصية ومكوناتها، بحيث تتضمن البعد الاجتماعي، والوجداني والعقدي، والمهاري، والبعد المعرفي التجريدي والتجريبي، وبالشكل الذي ينمي كافة هذه الجوانب وبالصورة الملائمة.
- 19 _ التأكيد على أهمية الدور الذي تؤديه المناهج المدرسية في ترسيخ العقيدة ومثل المجتمع ومبادئه والقيم، والأخلاق، واحترام الإنجاز العلمي.
- 20 _ إدراك الدور الأساسي للمناهج في تحقيق حاجات المتعلم وحاجات المجتمع. وأن تكون المناهج المدرسية وسيلة لاستكشاف الطالب للمعرفة وصناعته لها لا مجرد متلق لها.
- 21 _ ضرورة تزويد الكتب المدرسية بالمبادئ الدينية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة ، حتى يمكن غرسها في نفوس الطلاب.
- 22 _ التأكيد على رفع مستوى التنمية الروحية والأخلاقية والاجتماعية والثقافية ، من خلال زيادة وعي التلاميذ وفهمهم لمعنى الحياة وغاياتها والاختلافات في القيم بين المجتمعات البشرية .
- 23 _ تنمية المعارف والمفاهيم اللازمة لبناء المواطن الواعي ، وذلك من خلال تعريف الطلاب مفاهيم العدالة والحرية وحقوق الإنسان ، والحقوق والواجبات التي يقوم عليها كيان المجتمع ضمن إطار عقيدته.

24 _ أهمية التنبيه لما تتضمنه الكتب المدرسية في الدول غير الإسلامية عن الإسلام والمسلمين ، والسعي إلى تصحيح المعلومات والمفاهيم المغلوطة التي وردت فيها عن الإسلام والحضارة الإسلامية.

25 _ ضرورة الاعتماد عند بناء المناهج المدرسية على المصادر الأصلية الموثوقة التي يستمد منها الطالب مواقفه واتجاهاته.

26 _ تنبيه القائمين على المناهج في الدول العربية والإسلامية إلى تضمين المقررات المدرسية ما يتصدى لاتجاه الموجود في بعض الكتب المدرسية في الكيان الإسرائيلي المتمثل في اهتمامه بثقافة العنف ، وإبراز سمو العرق اليهودي ، وكذا الادعاءات الأخرى التي قد توجد في المناهج الإسرائيلية كادعاءات الإسلام للعرب فقط.

(ب) توصيات ذات طبيعة فنية تتعلق بإعداد المناهج وإخراج الكتب المدرسية :

1 _ الاستفادة من الأسلوب التكاملي في تأليف الكتب المدرسية الذي لا يقتصر على المعلومة مجردة من معانيها ودلالاتها الفكرية والاجتماعية والعقدية وآثارها الوجدانية.

2 _ العمل على أن يكون محتوى المقرر المدرسي قائماً وفق مفهوم التكامل بين المناهج التعليمية ومصادر التأثير الأخرى في وسائل الإعلام والمنزل والمناشط الاجتماعية الأخرى، وأن يتم بناء المحتوى بمراعاة القضايا والموضوعات المعاصرة في المجتمع.

3 _ الاهتمام بمحتوى الكتب المدرسية بحيث تصبح أكثر مناسبة لمستوى التلاميذ وسهولة الفهم، مع التركيز على الجوانب الإجرائية العملية لاستيعاب المفاهيم الواردة فيها، وتجنب الحشو والتكرار والابتعاد عن الملل والرتابة.

4 _ التوصية بتصحيح المصطلحات غير الصحيحة الواردة في المقررات الدراسية، والعمل على توضيحها للطلاب.

5 _ التأكيد على اهتمام المناهج المدرسية بجوانب الأداء العملي والتعليم اللفظي، بهدف تنمية القدرة على التفكير والإبداع وليس الحفظ والاسترجاع فقط.

6 _ التأكيد في المناهج المدرسية على تنمية العمليات والمهارات العقلية العليا لدى الطلاب مثل مهارات التفكير الناقد، والمهارات الدراسية التي تركز على تنظيم المعلومات والمقارنة بينها، وربط الأحداث والقضايا بعضها ببعض، وتنمية مهارات المشاركة الاجتماعية وتفعيل دور الطالب في التنمية. والتركيز على المشكلات المعاصرة للمجتمع.

7 _ تضمين الكتب المدرسية النشاطات التعليمية الضرورية لكل موضوع ، كي تساعد الطالب على المعرفة والاستنباط.

8 _ اتسمت الكتب المدرسية لبعض الدول التي تم تحليلها بمستوى عال من الإخراج، مما جعلها جذابة ومشوقة، لذا يوصى بالاستفادة من تلك التجارب في إخراج الكتب المدرسية ، مع العمل على تدعيمها بالصور والجدول والرسوم التوضيحية الملونة، وأن تكون ذات خطوط مطبعية ملونة وأنيقة، مع تضمينها صوراً حديثة واقعية مثل صور الأقمار الصناعية وغيرها.

9 _ الأخذ بمبدأ التجديد المستمر والمرونة في المناهج والملاءمة الدائمة لمناهج التربية ، وفقاً لمتطلبات التطور المعرفي و التقني والاجتماعي.

10 _ الاهتمام باللغة العربية، والعمل على أن تكون لغة مباشرة تتسم بالوضوح قراءة وفهما عند تأليف كتب اللغة العربية والمقررات المدرسية الأخرى لتتلاءم ومستوى الطلاب.

11 _ الاستفادة من الجوانب الإيجابية التي تميزت بها بعض الكتب المدرسية التي عرضت لها الندوة مثل تنوع النشاطات الحاسوبية، واحتواء الكتب على مهارات

متنوعة وأساسية للطالب، واستخدام العرض المناسب، وإعداد دليل المعلم، ووجود الحقائق التعليمية، وجودة الطباعة والكتابة.

12 _ التأكيد على الاستعانة بلجان علمية على درجة عالية من العلم والخبرة ، حين تأليف الكتب المدرسية ، وإسناد تصميم الخرائط والصور والرسوم البيانية لمتخصصين في هذا المجال.

13 _ التأكيد على مشاركة الهيئات والجامعات ودور النشر المتخصصة ، في القطاع العام والخاص ، في تأليف الكتب المدرسية المقررة وبناء وثائق المناهج وغيرها.

14 _ التأكيد على أهمية ما وراء الخطاب في المناهج المدرسية وضرورة مراعاة ذلك عند تأليف الكتب المدرسية.

15 _ ربط المقررات الدراسية بنظم المعلومات والتقنيات الحاسوبية وطرق معالجتها، ودعم استخدامات الشبكات المعلوماتية العالمية.

(ج) توصيات عامة :

1 _ إنشاء إطار مؤسسي للمناهج والمقررات المدرسية على المستوى العربي.

2 _ تكوين مركز بكلية التربية يعني بالمناهج دراسة وتقويم وإعادة بناء، والاستمرار في دراسة تجارب الأمم الأخرى وتقديم تلك الدراسات الموثقة للجهات ذات العلاقة.

3 _ تزويد الهيئات والمنظمات المعنية بالتربية بنسخة من هذه التوصيات.

4 _ التوصية بإقامة ندوات ومشاريع بحثية لدراسة المناهج والمقررات الدراسية في الدول الأخرى .

وثائق

البيان الصحفي

للدورة التسعين للمجلس الوزاري

لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

8 - 9 محرم 1425هـ الموافق 28 - 29 فبراير 2004م

الرياض - المملكة العربية السعودية

عقد المجلس الوزاري دورته التسعين ، يومي السبت والأحد 8 - 9 مُحرم 1425هـ الموافق 28 - 29 فبراير 2004م ، بمقر الأمانة العامة بالرياض ، برئاسة معالي / محمد أبو الحسن ، وزير الإعلام في دولة الكويت ، رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري ، وبحضور أصحاب السمو والمعالي أعضاء المجلس الوزاري ، ومشاركة معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية واستعرض المجلس الوزاري ما تحقّق في مسيرة التعاون المشترك ، منذ الدورة الماضية، في عدد من المجالات ، وتطورات القضايا السياسية والأمنية ، الإقليمية والدولية.

في مجال الشؤون الاقتصادية ، استعرض المجلس الوزاري تطورات التعاون المشترك ، واطلع على محاضر اجتماعات لجنة التعاون الزراعي ، ولجنة التعاون المائي ، ولجنة التعاون التجاري ، وما أوصت به بشأن تسهيل انسياب السلع بين دول المجلس في ظل الاتحاد الجمركي ، كما استعرض المجلس ما توصلت إليه لجنة التعاون المالي والاقتصادي في اجتماعيها ، الحادي والستين والثاني والستين ، بشأن متابعة سير العمل في الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة والاتحاد النقدي لدول المجلس والعلاقات الاقتصادية بين مجلس التعاون وشركائه التجاريين . كما استعرض نتائج الاجتماع الثالث والستين للجنة التعاون المالي والاقتصادي ، بشأن المساعدات التي انفقّت دول المجلس على تقديمها إلى جمهورية إيران الإسلامية

بحدود أربع مائة مليون دولار للمساهمة في تمويل إعمار المناطق المتضررة بالزلازل الذي أصاب منطقة بام في ديسمبر 2003م .

واستمع المجلس إلى تقرير معالي الأمين العام عن نتائج زيارة البعثة الفنية ، المشكلة من دول المجلس والأمانة العامة ، لجمهورية إيران الإسلامية ، التي تمت بهدف التعرف على المشروعات التي ستمول من هذه المساعدات . كما استمع إلى تقرير معالي الأمين العام بشأن متابعة تنفيذ قرار المجلس الأعلى في دورته الرابعة والعشرين ، بتكليف لجنة وزراء النقل والمواصلات بدراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع ربط دول المجلس بسكك حديدية .

وفيما يتعلق بعلاقات دول المجلس الاقتصادية مع الدول والمجموعات الدولية ، استعرض المجلس الوزاري العوائق التي تعترض المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي وكلف المجلس الوزاري دولة الرئاسة والأمانة العامة لبحثها مع الرئاسة والمفوضية الأوروبية .

وأخذ علماً بنتائج زيارة معالي الأمين العام لكل من لبنان والهند والإعلان عن بدء المفاوضات لأقامة منطقة تجارة حرة بين دول المجلس وكل منهما ، كذلك قرر الإستجابة لطلب المملكة المغربية وجمهورية الباكستان الإسلامية للدخول في مفاوضات مع دول المجلس لإقامة منطقة تجارة حرة بين دول المجلس وكل منهما .

وفي مجال شئون الإنسان والبيئة ، تابع المجلس الوزاري ، مسيرة العمل المشترك بشأن إنشاء مرافق استقبال مياه التوازن ، والمعايير والمقاييس البيئية الموحدة في دول المجلس ، ونتائج التوصيات النهائية لفريق العمل المكلف بتقويم المنظمات المتخصصة وعلاقتها بمجلس التعاون ، والاتفاقية الاطارية لمكافحة التدخين ، ونتائج توصيات اجتماع الخبراء المعنيين بالتنسيق في مجال الأسرة والمرأة والطفولة بدول المجلس ، واتخذ حيالها القرارات المناسبة . كما أحاط المجلس الوزاري علماً بنتائج وتقارير اجتماعات اللجان الوزارية المختصة ووجه باتخاذ ما يلزم من الآليات والإجراءات المناسبة لتعزيز العمل المشترك .

وفي مجال الشؤون القانونية ، اطلع المجلس الوزاري على قرارات أصحاب المعالي وزراء العدل في اجتماعهم الخامس عشر ، الذي عقد بتاريخ 30 سبتمبر – 1 أكتوبر 2003م في مدينة الدوحة ، المتعلقة بمجالات التعاون القضائي والتشريعي في دول المجلس ، وأبدى ارتياحه لما تحقق في هذا الشأن.

وفي المجال العسكري ، اطلع المجلس الوزاري على سير التعاون العسكري بين دول المجلس خلال الفترة السابقة وما اتخذ بشأنه من إجراءات ودراسات تأتي في نطاق تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات . وعبر المجلس عن ارتياحه لما تم إنجازه من خطوات في هذا الشأن خاصة ما يتعلق بتطوير قوة درع الجزيرة والمشاريع العسكرية المشتركة ، مؤكداً أهمية استكمال ما يتعلق بها وبمختلف جوانب التعاون العسكري الأخرى .

وفي مجال الشؤون الإعلامية ، اطلع المجلس الوزاري على توصيات الاجتماع الرابع عشر لوزراء الإعلام، وما ورد فيها من مشاريع وبرامج ، وأكد على أهمية دعم وتعزيز مسيرة العمل الإعلامي المشترك بين دول المجلس .

وفيما يتعلق بالقضايا السياسية والأمنية ، أعرب المجلس الوزاري عن إدانته وإستنكاره لحادث انفجار السيارة الذي وقع في الدوحة يوم 2004/2/13م والذي راح ضحيته السيد/ سليم خان يندرييف ، بإعتباره عملاً إجرامياً منافياً للقيم الدينية والأخلاقية والإنسانية . وأكد المجلس وقوف دوله وتضامنها مع دولة قطر وتأييدها لكافة الإجراءات التي اتخذتها وستتخذها للكشف عن ملابسات هذا العمل الإجرامي والحفاظ على الأمن والاستقرار فيها .

وبحث المجلس الوزاري قضية احتلال جمهورية إيران الإسلامية للجزر الثلاث ، طناب الكبرى ، وطناب الصغرى ، وأبوموسى ، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة ، مُستذكراً ومؤكداً قرارات المجلس الأعلى في هذا الشأن ، وأكد على مواقفه الثابتة لدعم حق السيادة لدولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث ، وعلى المياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري ، والمنطقة الاقتصادية الخالصة

للجزر الثلاث ، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة ، مُعبراً عن أسفه أن الاتصالات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية لم تسفر حتى الآن عن نتائج تسهم في حل النزاع . وعبروا عن أملهم أن تؤدي الاتصالات القائمة الى حل النزاع .

وبحث المجلس الوزاري تطورات الأوضاع في العراق ، وأبعاد انعكاساته المحتملة إقليمياً ودولياً ، وأكد مُجدداً على مواقفه المتمثلة في تعاطفه وتضامنه التام مع الشعب العراقي الشقيق في محنته ، وأكد المجلس على أهمية تجنب ما قد يؤدي الى تجزئة العراق ، مؤكداً على أهمية وحدة أراضيهِ ، وضرورة الحفاظ على سيادته واستقلاله ، والدعوة الى عدم التدخل في شئون العراق الداخلية . كما عبّر عن ترحيبه بزيارة لجنة الأمم المتحدة إلى العراق ، مؤكداً على ضرورة أن يكون للأمم المتحدة دور حيوي في العراق ، تمهيداً لتمكين الشعب العراقي من تقرير مستقبله السياسي في أسرع وقت ممكن . وعبّر المجلس عن تقديره لجهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الثلاثية الفرعية للبحث عن الأسرى والمفقودين من مواطني دولة الكويت والدول الأخرى ، الذين لا يزال مصيرهم مجهولاً ، مُطالباً جميع الأطراف بمواصلة عملها معاً ، لوضع حد للمسائل المُعلّقة ، المتصلة بهذه القضية الإنسانية ، وفي أسرع وقت ممكن . وأكد على أهمية إعادة الممتلكات الكويتية والارشيف الوطني وإدانة عمليات القتل الجماعي المرتكبة من قبل النظام العراقي البائد ، وتجديد الترحيب بقرار مجلس الحكم الإنتقالي لمحاكمة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية .

وتابع المجلس الوزاري بقلق متزايد استمرار التدهور للأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، والتحديات التي تواجه القضية الفلسطينية وعملية السلام في الشرق الأوسط ، من جراء إصرار الحكومة الإسرائيلية على انتهاج سياسات وخطط استقرارية وتدميرية ، وخطط أحادية الجانب ، مثل محاولات إحباط خارطة الطريق

، وبناء الجدار الفاصل ، وخطة فك الارتباط ، وغيرها من الإجراءات التي تُعد انتهاكاً صارخاً لقوانين الشرعية الدولية .

وإذ يُدين المجلس هذه الممارسات ، ليؤكد ، مُجدداً ، أن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها عام 1967م ، بما فيها الجولان السوري وبقيّة الأراضي اللبنانية ، وتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف ، هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام الشامل والعدل والدائم في منطقة الشرق الأوسط . وعبر المجلس عن أمله في أحياء مسيرة السلام من خلال المبادرة العربية وخارطة الطريق ، مطالباً راعياً السلام واللجنة الرباعية الدولية وجميع الدول المحبة للسلام في بذل أقصى الجهود لتحقيق ذلك .

وجدد المجلس مطالبته لإسرائيل والمجتمع الدولي بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط ، بما فيها منطقة الخليج ، خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل ، بما فيها الأسلحة النووية. وشدد المجلس على ضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، واخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي ، التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

واطلع المجلس على الملف المقدم حول موضوع اصلاح الوضع العربي وتطوير الجامعة العربية ، ومقترح الدول الثلاث : المملكة العربية السعودية ، وجمهورية مصر العربية ، والجمهورية العربية السورية ، واستمعوا الى شرح مفصل من صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية بشأن المقترح ، والذي سيناقش في الجامعة العربية .

صدر في مدينة الرياض

يوم الأحد 9 محرم 1425هـ

الموافق 29 فبراير 2004م

**البيان الختامي للدورة الرابعة والعشرين
للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية
الكويت - دولة الكويت
28 شوال 1424هـ الموافق 22 ديسمبر 2003م**

تلبية لدعوة كريمة من صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح ، أمير دولة الكويت ، عقد المجلس الأعلى دورته الرابعة والعشرين ، في مدينة الكويت — بدولة الكويت ، يومي الأحد والاثنين 27 — 28 شوال 1424هـ الموافق 21 — 22 ديسمبر 2003م ، برئاسة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت ، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى ، وبحضور أصحاب الجلالة والسمو:
صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي

صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة ملك مملكة البحرين
صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد النائب الأول لرئيس
مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني في المملكة العربية السعودية
صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد
نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء في سلطنة عمان
صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر
وشارك في الاجتماع معالي عبدالرحمن بن حمد العطية ، الأمين العام لمجلس التعاون لدول
الخليج العربية .

عبر المجلس عن قنانيه وتمنياته الخالصة بنجاح العملية الجراحية التي أجريت مؤخراً لحضرة صاحب السمو الشيخ/ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، وعودته الى أرض الوطن سالماً معافى، ومواصلة عطائه لشعب دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيق والمساهمة في تعزيز مسيرة التعاون المباركة مع إخوانه قادة دول المجلس .

وأعرب أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون عن تقديرهم لحضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر لإدارته الدورة التاسعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بحكمة واقتدار ، ودوره الفعال

في التوصل الى قرارات إيجابية أسهمت في تعزيز التعاون بين الدول الإسلامية ، أثناء ترؤس سموه منظمة المؤتمر الإسلامي .

واستعرض المجلس الأعلى ما تحقّق من انجازات في مسيرة التعاون المشترك ، منذ الدورة الماضية للمجلس الأعلى ، في كافة المجالات ، وأجرى تقييماً شاملاً لمستجدات القضايا السياسية والأمنية ، على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية ، في ضوء أحداث مرحلة جديدة تمر بها منطقة الخليج والعالم .
وحرصاً من قادة دول مجلس التعاون على تعزيز مسيرة التعاون المشترك في مختلف المجالات ، استعرض المجلس الأعلى تقارير المتابعة والتوصيات المرفوعة من المجلس الوزاري .

وفي المجال الاقتصادي ، بحث المجلس الأعلى مسيرة التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون ، وأجرى تقييماً لما أنجز من خطوات من خلال ما رُفِع إليه بهذا الشأن من تقارير وتوصيات من المجلس الوزاري واللجان الوزارية والأمانة العامة.

واطلع على تقرير عن سير الاتحاد الجمركي الذي بدأ تطبيقه والعمل به من بداية عام 2003م، وما تم اتخاذه في إطار المجلس من إجراءات لتذليل ما اعترضه من صعوبات ، وأكد على ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتسهيل انسياب حركة السلع وإزالة أية معوّقات تحد من ذلك ، ولهذا الغرض وافق المجلس الأعلى على إقامة مركز المعلومات الجمركي بمقر الأمانة العامة ، الذي يربط إدارات الجمارك بدول المجلس آلياً ، ويسهل تنفيذ متطلبات الاتحاد الجمركي في هذا المجال .

واستعرض المجلس الأعلى التقرير المرفوع عن السوق الخليجية المشتركة حول ما اتخذ من خطوات لتنفيذ البرنامج الذي أقره في دورته الماضية لتحقيق السوق الخليجية المشتركة ، في موعد أقصاه نهاية 2007م . وأكد على أن تقوم اللجان المختصة باستكمال الإجراءات الخاصة لقيام السوق المشتركة وفق ذلك البرنامج ، مؤكداً على تطبيق المساواة الكاملة في معاملة مواطني دول المجلس معاملة مواطني الدولة نفسها ، وإزالة أية قيود قد تعيق تحقيق هذه المساواة .

واطلع على التقرير الخاص للبرنامج الزمني لإقامة الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة ، في موعد أقصاه بداية 2010م ، والمقر من المجلس الأعلى في دورته الثانية والعشرين ، وأحيط علماً بالإجراءات المتخذة من وزراء المالية ومحافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بشأن معايير تقارب الأداء الاقتصادي اللازمة لنجاح الاتحاد النقدي ، والجدول الزمني لتنفيذ البرنامج .

ودعماً لخطوات التكامل الاقتصادي بين دول المجلس ، واستجابة لمتطلبات الاتحاد الجمركي ، وتحقيقاً لأهداف النظام الأساسي للمجلس والاتفاقية الاقتصادية ، اعتمد المجلس الأعلى النظام "القانون" الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية ، والعمل به بصفة إلزامية اعتباراً من بداية عام 2004م . كما اعتمد النظام الأساسي لهيئة التقييس لدول المجلس ، والذي سيتم بموجبه إنشاء هيئة خليجية جديدة للتقييس ، مقرها مدينة الرياض ، هدفها مواكبة ما يتطلبه قيام الاتحاد الجمركي من توحيد للمواصفات والمقاييس بالدول الأعضاء ،

وضمن سلامة وجودة السلع التي تدخل إلى أسواق دول المجلس ، لما فيه صالح مواطنيها وتحقيق التنسيق المستمر بين أجهزة التقييس القائمة في كل منها.

وفي مجال التعاون الكهربائي والمائي ، وبهدف الاستخدام الأمثل لموارد المياه والكهرباء ، أكد المجلس على الالتزام بتطبيق المواصفات الكهربائية والمائية التي يتفق عليها في إطار مجلس التعاون .

وحرصاً من المجلس الأعلى على أهمية ربط دول المجلس بمختلف وسائل المواصلات التي تخدم تنقل المواطنين وتعزيز تواصلهم وزيادة حركة النقل التجاري وانسيابها بين دول المجلس ، كلف المجلس الأعلى لجنة وزراء النقل والمواصلات بإعداد دراسة جدوى اقتصادية لإنشاء خطوط سكك حديدية تربط دول المجلس .

وفي مجال النفط أكد المجلس الأعلى حرصه على استقرار أسواق النفط العالمية والعمل على موازنة العرض والطلب بما يحقق أسعاراً مناسبة للنفط الخام ، لما فيه مصلحة المنتجين والمستهلكين ، ويكفل دعم خطط التنمية لدول المجلس . وانطلاقاً من الشعور بالمسؤولية تجاه المجتمع الدولي ، أكد المجلس الأعلى على العمل بتأمين الإمدادات النفطية لمواجهة أية ظروف طارئة تؤثر سلباً على استقرار أسواق النفط ونمو الاقتصاد العالمي ، في إطار منظمة أوبك وبالتعاون مع الدول المنتجة خارج أوبك .

وفيما يتعلق بتفعيل التعاون بين مجلس التعاون والجمهورية اليمنية ، استعرض المجلس تقرير الأمانة العامة المرفوع بهذا الشأن ، وأكد مجدداً قراره للمضي قدماً لتعزيز التعاون بينهما وتقوية علاقات مجلس التعاون مع الجمهورية اليمنية لما فيه خير شعوبهما .

واطلع المجلس الأعلى على آخر التطورات بشأن العلاقات الاقتصادية لدول مجلس التعاون مع الدول والمجموعات الاقتصادية الدولية ، وأخذ علماً بسير المفاوضات بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي للوصول إلى اتفاقية للتجارة الحرة بين الطرفين ، وأصدر تفويضه للمجلس الوزاري بالتوقيع على ما سيتم التوصل إليه من اتفاقيات بين المجلس والدول والمجموعات الاقتصادية الدولية .

وتأسيساً على القرارات التي اتخذها المجلس الأعلى بشأن التعليم ، وخاصة ما ورد في وثيقة الآراء لصاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز ، وإدراكاً لأهميتها في التطوير الشامل للتعليم ، تابع المجلس الأعلى مسيرة العمل في مجال تنفيذ الخطة المشتركة لتطوير مناهج التعليم العام وكذلك مبادرات الهيئة الاستشارية بشأن التعليم والبحث العلمي والدراسة التي أعدها فريق الخبراء ، تنفيذاً لقرار المجلس في دورته الثالثة والعشرين ، بشأن التوجهات الخاصة بالتعليم ، ووجه بتبني المقترحات الواردة في الدراسة واتخاذ الإجراءات اللازمة والخطوات التنفيذية لتحقيقها .

كما تابع المجلس الأعلى الجهود المشتركة، التي تقوم بها الدول الأعضاء فيما يخص تنفيذ القرارات الصادرة في مجال توظيف القوى العاملة المواطنة ، وتسهيل انتقالها بين دول المجلس . وأكد المجلس على أهمية تعزيز فرص عمل المواطنين وتسهيل تنقلهم ، بما في ذلك مد مظلة الحماية التأمينية ، والمساواة في التوظيف في القطاعين العام والخاص .

وفي مجال التعاون القانوني ، اعتمد المجلس الأعلى الوثائق التالية :

مشروع وثيقة الدوحة للنظام (للقانون) الموحد لأعمال كُتّاب العدل لدول مجلس التعاون ، ومشروع النموذج الاسترشادي لاتفاقيات التعاون القانوني والقضائي ، ومشروع وثيقة أبوظبي للنظام (للقانون) الموحد للتوثيق والمصالحة لدول مجلس التعاون .

وتعبيراً عن التزام دول المجلس بأهداف الأمم المتحدة لصيانة السلم والأمن الدوليين ، ودعم الجهود الدولية المتواصلة في مكافحة الإرهاب ، أكد المجلس الأعلى على توصيات وزارات الخارجية والداخلية والعدل ، بانضمام دول المجلس إلى الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب الدولي .

وفي مجال التعاون والتنسيق العسكري ، اطّلع المجلس الأعلى على نتائج الاجتماع الثاني والعشرين لأصحاب السمو والمعالي وزراء الدفاع ، والاجتماع الثاني لمجلس الدفاع المشترك ، وصادق عليها . وعبر عن ارتياحه عن سير التعاون العسكري في مجالاته المختلفة وعن ما تم من خطوات وإنجازات في هذا الشأن .

وفي مجال التعاون والتنسيق الأمني اطّلع المجلس الأعلى على نتائج الاجتماع الثاني والعشرين لأصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية ، وصادق عليها .

وحرصاً من المجلس الأعلى على تعزيز التعاون والتنسيق الأمني المشترك لمكافحة الإرهاب ، بارك إبرام اتفاقية دول مجلس التعاون لمكافحة الإرهاب، وفوض أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية للتوقيع عليها بصيغتها النهائية .

وتسهيلاً لتنقل المواطنين بين الدول الأعضاء ، وافق المجلس الأعلى على ما توصل إليه أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية بشأن تعميم تنقل المواطنين بين الدول الأعضاء بالبطاقة الشخصية في أقرب وقت .

كما اطّلع المجلس الأعلى على قرار أصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية بشأن توحيد بيانات جوازات السفر للدول الأعضاء ، ورحب بهذه الخطوة لتسهيل إجراءات سفر المواطنين ودفع مسيرة العمل المشترك في دول المجلس ، وقرر إحالة هذا الموضوع للجهات المعنية لاستكمال المتطلبات الفنية .

واطّلع المجلس الأعلى على ما توصلت إليه الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى من مرئيات بشأن المعالجة الشاملة لقضايا السكان ، وقرر اعتمادها وإحالتها الى اللجان الوزارية المختصة لوضع البرامج المناسبة لتنفيذها .

وبشأن موضوع المرأة وتأكيد دورها الإقتصادي والاجتماعي والأسري ، اطّلع المجلس الأعلى على مرئيات الهيئة الاستشارية ، وقرر إحالتها الى الجهات المختصة في هذا الشأن .

وكلف المجلس الأعلى الهيئة الاستشارية بدراسة الموضوعات الجديدة التالية :

— تقييم مسيرة مجلس التعاون خلال الثلاث والعشرين سنة الماضية .

— معوقات التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون .

— دور القطاع الخاص في تعزيز التواصل بين أبناء دول مجلس التعاون .

واستعرض المجلس الأعلى المستجدات والأحداث الأمنية محلياً ، وإقليمياً ، ودولياً ، في ظل ما يشهده العالم اليوم من أعمال إرهابية خطيرة ، وتدارس تداعياتها وآثارها على أمن واستقرار دول المجلس ، بوجه خاص ، وعلى المنطقة والمجتمع الدولي بشكل عام . وأعرب قادة دول المجلس عن استنكارهم وإدانتهم الشديدة للأعمال الإرهابية

البشعة التي استهدفت المجمعات السكنية والتي نفذتها بعض الخلايا والعناصر الإرهابية في مدينة الرياض . وأشاد المجلس الأعلى بكفاءة وقدرة قوات الأمن في المملكة العربية السعودية ، على إحباط المحاولات الإرهابية الإجرامية التي اكتشفت مؤخراً في مكة المكرمة ، والتي كانت تستهدف المعتمرين وزوار بيت الله الحرام في شهر رمضان المبارك ، بهدف نشر الرعب والفوضى والترويع في مجتمعاتنا المسالمة ، والنيل من استقرارها وأمنها . وأكد المجلس الأعلى مجدداً وقوفه وتضامنه التام مع المملكة العربية السعودية وتأييده لكافة الإجراءات التي اتخذتها للحفاظ على أمنها واستقرارها ، كما أكد على الموقف الثابت والراسخ لدول مجلس التعاون بشأن إدانة كافة الأعمال والجرائم الإرهابية بمختلف أشكالها وصورها ، وأياً كانت الأسباب التي تستر خلفها ، والتي تتنافى مع كافة الشرائع الدينية والقيم الإنسانية والأخلاقية ، مؤيدين في الوقت نفسه ، كل تحرك وتعاون دولي لمكافحة الإرهاب وقطع مصادر تمويله . وإزاء المحاولات المغرضة لبعض الوسائل الإعلامية ، للخلط والربط بين الإرهاب والإسلام ، أكد المجلس الأعلى على رفضه المطلق ربط الإرهاب بأي دين أو حضارة ، ودعا إلى عدم تحميل الإسلام والمسلمين مسؤولية الأعمال أو الممارسات البعيدة كل البعد عن روح الدين الإسلامي الخفيف ، والدخيلة على معتقداته السامية التي تدعو إلى التعايش والتسامح والحب ونبذ العنف ، وتحريم ترويع الآمنين والتعرض للمدنيين الأبرياء . وأكد المجلس الأعلى على ضرورة قيام وسائل الإعلام بتنفيذ هذه المحاولات ، والتنسيق للتصدي لها .

وفيما يتعلق بتطورات الأوضاع في العراق ، وإنعكاساتها على الأوضاع الإقليمية والدولية ، أكد المجلس الأعلى مجدداً على ثوابت مواقفه المعروفة والمعلنة المتمثلة في تعاطفه وتضامنه التام مع الشعب العراقي الشقيق في محنته التي يعاني منها بسبب الأوضاع الأمنية الراهنة ، ورفض كل ما من شأنه أن يؤدي الى تجزئة العراق ، وضرورة الحفاظ على سيادته واستقلاله ووحدته أراضيه والإلتزام بمبدأ عدم التدخل في شؤونه الداخلية ، ودعوة الأطراف الأخرى لإتباع النهج ذاته . كما أكد على أهمية أن يكون للأمم المتحدة دور حيوي في العراق ، تمهيداً لتمكين الشعب العراقي من تقرير مستقبله السياسي في أسرع وقت ممكن .

أعرب المجلس الأعلى عن إرتياحه للتوجهات الجديدة في سياسية الولايات المتحدة الأمريكية، بشأن التعجيل في نقل الحكم والسلطة للعراقيين، ورحب بما صدر من مجلس الحكم الإنتقالي في العراق حيال ما تم التوصل اليه من اتفاق مع سلطات التحالف بوضع جدول زمني لنقل الحكم والسلطة للعراقيين بالطريقة التي يرتضيها الشعب العراقي . ويرى المجلس الأعلى في ذلك خطوة ايجابية على الطريق الصحيح ليتولى الشعب العراقي إدارة شؤونه وتحديد مستقبله خاصة وأن البرنامج المقدم يشكل استجابة لمتطلبات عربية ودولية ، ويتمشى مع قرار مجلس الأمن رقم 1511 ، ويتطلع المجلس الى أن يؤدي ذلك الى استقرار العراق الشقيق والخروج من محنته .

وعبر المجلس الأعلى عن قلقه البالغ من استمرار الأوضاع الأمنية الصعبة وما ينجم عنها من معاناة إنسانية للشعب العراقي الشقيق ، وفي هذا السياق أدان المجلس وبشدة التفجيرات الإرهابية التي استهدفت المدنيين والمؤسسات الإنسانية والدينية والمنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية العاملة في العراق ، وعبر عن خالص تعازيه لأسر وعائلات ضحايا هذه الأعمال الإرهابية وتضامنه مع دولها لمواجهة مثل هذه الجرائم .

وطالب المجلس الأعلى سلطات الاحتلال بالقيام بمسؤولياتها وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الدولي ، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م المتعلقة بمسؤوليات قوات الاحتلال في صون الأمن والإستقرار في العراق ، وفي الوقت ذاته أكد المجلس الأعلى على أهمية التعاون بين العراق ودول الجوار لمنع أية اختراقات لحدودها.

كما أدان المجلس الأعلى عمليات القتل الجماعي المتعمد للعراقيين والأسرى والمحتجزين الكويتيين ، وغيرهم من رعايا الدول الأخرى ، والتي إرتكبها النظام العراقي السابق ، وما تم إكتشافه من مقابر جماعية ، والتي تمثل إنتهاكاً صارخاً وجسيماً لحقوق الإنسان ، والمبادئ الإسلامية والأخلاقية والقيم العربية . وفي هذا الخصوص يرحب المجلس بالقرار الذي اتخذته مجلس الحكم الإنتقالي تشكيل محكمة خاصة لمحاكمة مرتكبي هذه الجرائم .

وعبر المجلس الأعلى عن أحر التعازي لأسر العراقيين والأسرى والمحتجزين الكويتيين وغيرهم ، الذين تم التعرف على رفاتهم حتى الآن ، وعن قلقه لاستمرار محنة أسر المفقودين ، الذين لا يزال مصيرهم مجهولاً . كما أشاد المجلس بالبيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ 18 ديسمبر 2003م حول ما ورد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن موضوع الأسرى والمحتجزين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الأخرى. ونوّه المجلس بجهود اللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الثلاثية الفرعية الفنية المنبثقة عنها، وطالب جميع الأطراف المعنية بمواصلة عملها معاً، لوضع حد للمسائل المعلقة ، المتصلة بهذه القضية في أسرع وقت ممكن . وطالب المجلس الأمم المتحدة بالتعاون مع سلطة التحالف والجهات العراقية المعنية لبذل كل الجهود اللازمة لوضع حل نهائي لإعادة الممتلكات الكويتية والأرشيف الوطني لدولة الكويت ، التي استولى عليها النظام العراقي السابق أثناء غزوه واحتلاله لدولة الكويت .

وبحث المجلس الأعلى قضية احتلال جمهورية إيران الإسلامية للجزر الثلاث ، طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة ، مستذكراً ومؤكداً على قراراته السابقة . وبعد إطلاع على الاتصالات والزيارات الهامة المتبادلة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية ، أعرب المجلس الأعلى عن تطلعه إلى أن تثمر تلك الاتصالات والزيارات عن خطوات إيجابية ملموسة تسهم في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين وتطوير التعاون بين دول المجلس وجمهورية إيران الإسلامية وترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة.

وأكد المجلس الأعلى على موقفه الثابت في دعم حق دولة الإمارات العربية المتحدة في سيادتها على جزرها الثلاث وعلى المياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة .

وبعد تقييم شامل ، جدد المجلس الأعلى تكليفه للمجلس الوزاري الاستمرار بالنظر في كل الوسائل السلمية التي تؤدي إلى إعادة حق دولة الإمارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث .

وتابع المجلس الأعلى بقلق بالغ التدهور الخطير للأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، والتحديات التي تواجه عملية السلام في الشرق الأوسط، من جراء إصرار الحكومة الإسرائيلية على الاستمرار في انتهاجها سياسة التصعيد ، واقتحام المدن والقرى الفلسطينية ، وهدمها وتشريد أبنائها ، واغتيال كوادرها ، والتمادي في إصرارها على بناء ما تسميه "بالجدار الأمني" ، بهدف الاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية ، وإجهاض خارطة الطريق ، والعملية السلمية ، الأمر الذي يُشكّل عائقاً وتحدياً لكافة الجهود العربية والدولية . وفي هذا السياق ، يُطالب المجلس الأعلى المجتمع الدولي للضغط على الحكومة الإسرائيلية للتوقف عن أعمالها الاستفزازية وتهديدها لسوريا ولبنان .

وفي هذا الإطار تابع المجلس ما ورد في خطاب أرييل شارون حول عزم الحكومة الإسرائيلية على إتخاذ قرار أحادي الجانب لتنفيذ ما يسمى بخطة الفصل "فك الارتباط" رافضة بذلك إجراء أية مفاوضات مع الجانب الفلسطيني . وأكد المجلس استنكاره الشديد لمثل هذه التدابير التي لا تخدم الجهود العربية والدولية المبذولة لإحياء عملية السلام .

وإذ يُدين المجلس الأعلى هذه الممارسات الاستفزازية والوحشية ، ليؤكد ، مجدداً ، أن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها عام 1967م، بما فيها الجولان السوري وبقية الأراضي اللبنانية، وتمكين الشعب الفلسطيني من حقه في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف ، ووفقاً لما نصت عليه مبادرة السلام العربية ، وقرارات الشرعية الدولية والتي أكدت عليها مبادرة السلام وخطة خارطة الطريق ، حيث أن ذلك هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام الشامل والعدل والدائم في منطقة الشرق الأوسط .

وعبر المجلس الأعلى عن ترحيبه بتبني مجلس الأمن الدولي ، بالاجماع ، بتاريخ 19 نوفمبر الماضي ، القرار رقم 1515 ، الذي قدمته روسيا الاتحادية ، والقاضي بدعم تطبيق "خارطة الطريق" الهادفة إلى التوصل إلى حل للتراع الإسرائيلي - الفلسطيني ، بإقامة دولتين تعيشان جنباً إلى جنب بأمن وسلام ، والتأكيد على ضرورة تحقيق سلام شامل ودائم لكافة الأطراف ، بما في ذلك سوريا ولبنان .

وإذ يُجدّد المجلس الأعلى التعبير عن تقديره للجهود الدولية البناءة وما قامت بها اللجنة الرباعية الدولية، وللجهود التي بذلها فخامة الرئيس جورج بوش ، ليدعو ، مجدداً ، كافة الأطراف والمجتمع الدولي ، إلى مضاعفة الجهود ، للضغط على الحكومة الإسرائيلية للكف عن ممارساتها العدوانية ضد أبناء الشعب الفلسطيني ، وبناء ما تسميه بالجدار الأمني ، والتعاون الجاد والصادق مع الحكومة الفلسطينية برئاسة رئيس الوزراء السيد/ أحمد قريع ، للبدء في تنفيذ خارطة الطريق ، لدفع عملية السلام في اتجاهها الصحيح .

وجدد المجلس الأعلى مطالبته لإسرائيل والمجتمع الدولي بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط ، بما فيها منطقة الخليج ، خالية من كافة أنواع اسلحة الدمار الشامل ، بما فيها الأسلحة النووية . وشدد المجلس الأعلى على ضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي ، التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وفي إطار حرص وجهود دول المجلس المتواصلة لتحقيق الأمن والسلم الدوليين ، وإدراكاً لأهمية دور الأمم المتحدة وتعزيز أهدافها ، رحب المجلس الأعلى بفكرة تطوير آليات العمل في الأمم المتحدة لتمكينها من الإسهام بشكل أفضل للقيام بدورها الحيوي . وأعرب المجلس عن أمله في سرعة إنجاز هذه الدراسة .

وعبر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره وامتنانه للجهود الصادقة والمخلصة التي بذلها حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ، أمير دولة قطر ، أثناء ترؤس سموه للدورة الثالثة والعشرين للمجلس الأعلى ، وما تحقّق من إنجازات هامة دفعت بمسيرة التعاون المشترك لمجلس التعاون إلى مجالات وآفاق أرحب وإلى مزيد من التقدم والرخاء لشعوب المنطقة .

كما عبّر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره وامتنانه لصاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح ، أمير دولة الكويت ، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى ، ولحكومته وشعبه الكريم للحفاوة وكرم الضيافة ومشاعر الأخوة الصادقة ، التي قوبل بها إخوانه قادة دول مجلس التعاون ، كما نوّه القادة بما أولاه صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح ، رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى ، لهذا الاجتماع من اهتمام ورعاية كريمة ، وإدارة حكيمة ، مما كان له أكبر الأثر في التوصل إلى نتائج وقرارات هامة ، مُعبّرين عن ثقتهم بأن دولة الكويت ، أثناء ترؤسها لهذه الدورة ، بقيادة سموه ، ستُسهّم في تعزيز مسيرة المجلس المباركة ، والمضي بها نحو آفاق جديدة ، في ظل الظروف المحلية والإقليمية والدولية الراهنة ، وبما يُحقّق طموحات وتطلّعات شعوب دول مجلس التعاون .

ويتطلّع المجلس الأعلى إلى اللقاء ، في دورته الخامسة والعشرين ، إن شاء الله ، في دولة الإمارات العربية المتحدة ، خلال شهر ذو القعدة من عام 1425هـ الموافق ديسمبر 2004م ، وذلك تلبية لدعوة كريمة من حضرة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة .

صدر في مدينة الكويت

يوم الاثنين 28 شوال 1424هـ

الموافق 22 ديسمبر 2003م

عرض كتيب

تاريخ التعليم في الخليج العربي 1913 – 1971م

المؤلف : د . يوسف إبراهيم العبد الله

مراجعة وعرض : هيئة التحرير

لم يحظ التاريخ الاقتصادي والاجتماعي ، لدول الخليج العربية ، بقدر كبير من الاهتمام ، إلا في السنوات الأخيرة ، وبنسبة محدودة ، وذلك لتزايد الاهتمام بالتاريخ السياسي ، نتيجة التحولات الهائلة التي شهدتها وتشهدها المنطقة على نحو كبير ومتسارع . وإذا كان النفط قد لقي قدراً ملحوظاً من الاهتمام ، فقد عالجته معظم الدراسات ، ليس من زاوية التاريخ الاقتصادي ، وإنما من جوانب سياسية وفنية . وفيما يتعلق بالتعليم ، باعتباره من أكبر المؤشرات على درجة التطور الاجتماعي ، فقد قدمت دراسات مهمة من علماء التربية والبيداغوجيا ، لكنها ركزت بشكل أساسي على البنى القائمة للنظم التعليمية وعالجت جوانبه الفنية والتشريعية وأساليب التعليم ومناهجه ومؤسساته .. الخ ، ولم تدخل دراسة "تاريخ التعليم وتطوره" في صلب اهتماماتها ، إلا بقدر التمهيد لدراسة الأوضاع القائمة ، التي هي في الواقع مجال تخصصها واهتماماتها .

ومن هنا تأتي أهمية كتاب الدكتور يوسف العبد الله في طبعته الأولى ، في مارس 2003م ، والتي تعالج موضوعاً من صميم التاريخ الاجتماعي لدول الخليج العربية ، وفي مجال من أبرز مجالاته ، فعالجت تاريخ التعليم .. نشأته وتطوره ، بمنهج تاريخي أصيل ، يعتمد إلى استخراج الحقائق التاريخية من مصادرها أولاً لإعطاء بناء معرفي متكامل ، ثم تفسير هذه الحقائق في سياقها وتطورها التاريخي ، وارتباطها

بالظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية في هذا البلد أو ذاك ، وصولاً إلى فهم المرحلة التاريخية التي مر بها التعليم النظامي خلال الفترة 1913 – 1971م .

وقد وفق المؤلف في اختيار الفترة الزمنية التي شملتها دراسته ، وهي بدايات القرن العشرين ، وبالذات عام 1913م ، وهو عام تأسيس أول مدرسة نظامية في الكويت ، لأن نفس الفترة تقريباً ستشهد عمليات إنشاء كثير من المدارس من هذا الطراز في معظم دول الخليج الأخرى ، على ما سوف توضح الدراسة . كما أن توقف المؤلف بدراسته عند عام 1971م ، وهو عام انسحاب بريطانيا من الخليج وانتهاء معاهدات الحماية وحصول دولة على استقلالها ، قد يعطي انطباعاً بأن المؤلف انتهى بدراسته نهاية سياسية أو بحدث سياسي كبير . لكن الواقع وتداعياته يعطي مدلولاً أوسع من ذلك ، ذلك أن حصول إمارات الخليج على استقلالها وسيادتها كان فاتحة عهد جديد ، باشرت فيه السلطات الوطنية وضع برامج تنمية وإصلاحية على نطاق واسع ، كان التعليم بكافة مراحله على رأسها ، مما أحدث طفرة واعدة في هذا المجال ، واعتبر بداية مرحلة جديدة من مراحل التطور الاجتماعي للمنطقة ، أعقبت مرحلة التأسيس وبدايات التحديث ، وتحفز مشيخات وإمارات الماضي إلى أن تصبح "دولاً" عصرية وطموحة .

ورغم أن المؤلف اتخذ من بدايات القرن العشرين نقطة بداية زمنية لدراسته ، إلا أنه لم يغفل دراسة أوضاع التعليم التقليدي الذي كان قائماً قبل هذه المرحلة ، وهو التعليم الذي اتخذ طابعاً دينياً إسلامياً ولغوياً بدرجة أساسية ، كما كان أهلياً غير نظامي ، باعتبار أنه لم تكن هناك دول أو حتى سلطات إدارية تقوم بوظيفة اجتماعية ، حيث برز فيه دور المساجد والكتاتيب وغيرها . ثم انتقل المؤلف بعدها إلى مرحلة التعليم الحديث ، الذي لاحظ أنه لم يتم في دول الخليج العربية في وقت واحد وإن تم في أوقات متقاربة ، وأنه لم يتم بناء على سياسة محددة ، وإنما أوجدته الحاجة إلى التطور والعيش في عالم حديث ، فنشأ بسيطاً ومتواضعاً شأن كل التجارب التاريخية ، ثم تطور واتسع حتى بلغ درجة من النضج والتقدم .

وغني عن التوضيح , أن مؤلفنا تبني منهجاً علمياً تاريخياً , فبدأ كتابه بنبذة تمهيدية , تناولت طبيعة وتطور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إمارات الخليج العربي خلال فترة الدراسة , محدداً المفهوم الجغرافي ومجاله وأهميته في تشكيل ملامح الحياة على أرض الخليج , وتكون التجمعات البشرية التي تحولت بفعل عوامل تاريخية إلى إمارات , وبروز القوى الاقليمية والدولية وتأثيرها , ثم انفراد بريطانيا بالنفوذ والهيمنة على المنطقة .. ويلاحظ أنه في عرضه لسياق هذا التطور لهذه الإمارات ميّز بين مرحلتين : أولاهما مرحلة ما قبل النفط , حيث كانت المجتمعات بدوية تقليدية بشكل عام في نظمها وعلاقاتها ونشاطاتها الاقتصادية وملامحها الاجتماعية . وثانيهما : مرحلة ما بعد النفط , باعتبارها تشكل مرحلة جديدة تغيرت فيها طبيعة الأنشطة الاقتصادية والبنى الاجتماعية , وما صاحب ذلك من تحولات هامة في شتى الميادين دفعت بها إلى مرحلة جديدة من تاريخها , من حيث تعاملها وتفاعلها مع معطيات الحضارة الحديثة ومتطلباتها .

وانتقل المؤلف في بقية فصول الكتاب إلى دراسة تاريخ التعليم في دول الخليج العربية , فبدأ بدراسة الكويت, التي فازت بنصيب كبير من الدراسة, بحكم دورها وريادتها , ثم انتقل إلى دراسة التعليم في البحرين, ثم قطر, وأخيراً في إمارات الساحل العماني , والتي استقلت وتوحدت عام 1971م تحت اسم دولة الإمارات العربية المتحدة كما هو معروف , والملاحظة الأساسية في هذا السياق , أن المؤلف تحدث عن نشأة التعليم الحديث في كل منها , وتطور مؤسساته ونظمه ولوائحه وبرامجه وميزانياته , فضلاً عن متابعة التطور النوعي في مجالات التعليم العام والفني والديني , وتعليم المرأة , ثم التعليم العالي أو الجامعي , وهو ما سار به المؤلف في عرض تاريخي شيق .

وقد تميز الفصل الأخير من الدراسة , الذي حمل عنواناً واعداً وملفتاً "أثر التعليم في تطور الوعي السياسي والاجتماعي في إمارات الخليج 1938 – 1971م" , تميز بتتبع آثار التطورات السابقة في موضوع غاية في الأهمية , خاصة في فترة ما قبل

الحرب العالمية الثانية ، وحتى بداية عهد الاستقلال ، حيث رصد المؤلف المناخ السياسي العربي العام الذي أحاط بالإمارات ، وصدى حركات التحرر الوطنية العربية ضد السيطرة البريطانية ، وتصدي السلطات البريطانية لذلك ، وتدخلها لرسم "خط إصلاح" تتفق وسياستها ، من خلال فرض المستشارين الإنجليز على نظم التعليم ، في كل من الكويت والبحرين بشكل خاص ، كما درس ردود الفعل وظهور الحركات الشبابية ، ونمو الوعي والاتجاهات الوطنية الإصلاحية ، وتأثير النفط في بروز طبقات وسطى وعمالية ، والآثار الاجتماعية المترتبة على ذلك ، وعلى تدفق عائداته واستثمارها في المجالات الاجتماعية ، واستقدام المعلمين من الأقطار العربية الأخرى ودورهم في إنكاء الوعي الوطني والقومي وظهور الحركات الإصلاحية في الخليج منذ عام 1938م ، نتيجة تبلور الوعي السياسي بعد التوسع في التعليم ، والتواصل مع العالم الخارجي ، وإنشاء الجمعيات والمنتديات الثقافية التي أخذت دوراً مهماً في ظل غياب أحزاب سياسية ، ثم صدام هذه الحركات مع الهيمنة البريطانية خلال الخمسينيات والستينيات ، وهو ما كان في النهاية واحداً من أسباب انسحاب بريطانيا من المنطقة ، وحصول إمارات الخليج على الاستقلال منذ عام 1971م .

وقد عالج الدكتور يوسف العبد الله الموضوعات السابقة في منهج علمي وتاريخي جلي ، استند إلى استخراج الحقائق من مصادرها الأصلية ، وعلى رأسها الوثائق التي حفلت بها قائمة مصادره ومراجعته ، وقدم تحليلات وتفسيرات على درجة كبيرة من الأهمية ، وفي لغة واضحة سلسلة ، فقدم بذلك دراسة قيمة في مجال التاريخ الاجتماعي الخصب .

ونظراً لأن الكتاب يتناول دراسة فترة تاريخية مهمة من تاريخ التعليم في منطقة الخليج ، وهي فترة التعليم المؤسسي والنظامي ، فكان من المستحسن أن يكون عنوان الكتاب "تاريخ التعليم النظامي في الخليج العربي 1913 — 1971م" وذلك لأن التعليم كان في المنطقة عبر عصور قديمة ، قدم التاريخ . وهذا لا ينقص من الجهد المبذول

في دراسة الدكتور يوسف العبد الله , لا , بل تعتبر دراسته إسهاماً علمياً لمكتبة تاريخ
الخليج العربي الحديث المعاصر , وخدمة للبحث العلمي لتاريخ وطننا العربي .

دراسة التطوير الشامل للتعليم في دول مجلس التعاون

عرض وتلخيص

مراجعة : د . إبراهيم مبارك الدوسري

مستشار في الأمانة العامة

يتناول العرض الحالي تلخيصاً لأبرز ما تناولته دراسة "التطوير الشامل للتعليم بدول مجلس التعاون"، والتي تم تبني المقترحات الواردة بها في الدورة 24 للمجلس الأعلى (الكويت، ديسمبر 2003). وقبل تناول الدراسة تجدر الإشارة إلى أن التعليم يحظى بمكانة خاصة في فكر المجلس واهتماماته، حيث يبرز ذلك بوضوح في الوثائق الرسمية للمجلس، مثل النظام الأساسي، والاتفاقية الاقتصادية، واستراتيجية التنمية الشاملة، والاستراتيجية السكانية، وفي القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى.

وتعبر القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى عن تواصل الاهتمام بقضايا التعليم والشعور بأهمية الحاجة المستمرة إلى تطويره، ففي قمة مسقط السادسة (1985)، أقر المجلس الأعلى جملة من المبادئ والسياسات العامة في مجال التعليم، كما أقر في دورته التاسعة عشرة (أبوظبي 1998) الخطة المشتركة لتطوير مناهج التعليم، والتي اشتملت على عشرين برنامجاً يجري العمل على تنفيذها من خلال مكتب التربية العربي لدول الخليج. واعتمد في دورته 22 في مسقط، 2001 المرئيات التي تقدمت بها الهيئة الاستشارية للمجلس، في مجال التعليم والتعليم

العالى والبحث العلمى، بما تضمنته من مشاريع مشتركة. وفى الدورة 23 (الدوحة، ديسمبر 2002)، تبنى المجلس الأعلى التوجهات الواردة المستخلصة من دراسة وثيقة الآراء لصاحب السمو الملكى الأمير عبدالله بن عبدالعزيز فيما يخص تطوير مسيرة مجلس التعاون، حيث تناولت تلك التوجهات جوانب مختلفة فى التعليم. وفى نفس الدورة، وفى ضوء النقاش الموسع لموضوع التعليم أثناء القمة، تبنى المجلس الأعلى جملة من التوجهات التطويرية، وكلف الأمانة العامة بإعداد دراسة شاملة عن البرامج والمشروعات التى يمكن تنفيذها لتحقيق تلك التوجهات.

دراسة التطوير الشامل للتعليم : خلفية :

تنفيذا للقرار الصادر بهذا الشأن من المجلس الأعلى، الدورة 23 (الدوحة، ديسمبر 2002)، كلف الأمين العام لمجلس التعاون فريقاً من الخبراء لدراسة التوجهات الواردة فى القرار، وتقديم المقترحات اللازمة لتحقيقها. واستعان الفريق بلجنة فنية للقيام بمراجعة مسحية عن الواقع التعليمى بدول المجلس. وانتهت اللجنة من إعداد دراستها المبدئية، التى تمت مراجعتها مع الأمانة العامة، فى ضوء الملاحظات الواردة من الوزارات والجهات المختصة فى الدول الأعضاء، حيث نوقشت فى الاجتماع الرابع لفريق الخبراء (الأمانة العامة، 28-29 أكتوبر 2003) بغرض المراجعة بصورة نهائية.

وعرضت الدراسة على الدورة 24 للمجلس الأعلى (الكويت، ديسمبر 2003)، حيث صدر قرار المجلس متضمناً الموافقة على المقترحات الواردة فى الدراسة، وتكليف وزراء التربية والتعليم، ووزراء التعليم العالى والبحث العلمى، باتخاذ الخطوات العملية اللازمة لتحديد متطلبات التنفيذ للمشاريع والبرامج المقترحة فيها. ويجري العمل حالياً على إعداد خطة مبدئية بالإجراءات اللازم تبنيها فى هذه المرحلة لتحديد متطلبات التنفيذ فيما يخص التعليم العام. وستقوم الأمانة العامة بالتعاون والتنسيق مع مكتب التربية العربى لدول الخليج، بعرض تلك الخطة على

الاجتماع القادم لوزراء التربية والتعليم (المنامة، أبريل 2004) للتوجيه بشأنها. أما فيما يخص التعليم العالي، فقد عرضت الأمانة العامة الدراسة على الاجتماع التاسع للجنة وزراء التعليم العالي والبحث العلمي (المنامة، مارس 2004)، وقرر الوزراء تشكيل فرق عمل من المختصين من الدول الأعضاء، وفقا لطبيعة البرامج والمشاريع الواردة بها، بغرض تحديد متطلبات التنفيذ، وعرض نتائج ذلك على الوزراء للتوجيه.

إضافة إلى ذلك، تعمل الأمانة العامة على تنفيذ بعض النشاطات الهادفة إلى تسليط الضوء على قرارات المجلس الأعلى فيما يخص التعليم، والتوعية بأهميتها، وإشراك العديد من المهتمين والمختصين في تلمس أفضل السبل لتنفيذها وتحقيق ما تهدف إليه من تطوير شامل. وكجزء من ذلك المجهود، يقدم العرض الحالي وصفا للدراسة وتلخيصا لأبرز محتوياتها.

دراسة التطوير الشامل للتعليم بدول مجلس التعاون :

جاءت الدراسة في أربعة أقسام، هي: (1) التحديات التي تواجه التعليم بدول المجلس، (2) الوضع الراهن للتعليم، (3) توجهات المجلس الأعلى الخاصة بالتعليم، و(4) توجهات التطوير الشامل.

في القسم الأول : ناقشت الدراسة الأبعاد السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، والعلمية والتقنية لبيئة التعليم في دول المجلس، وما تحمله من مضامين وتحديات. وأشارت ضمن البعد السياسي، إلى قضايا مهمة مثل: العولمة، وتلاحق الأحداث إقليميا وعالميا، وجهود دول المجلس لتطوير نظمها التشريعية والقضائية والتنفيذية، وإلى المضامين التي تحملها تلك القضايا العملية التعليمية، حيث أكدت الدراسة على أهمية تقوية شعور المتعلم بالانتماء والاعتداد بالهوية الوطنية والعربية والإسلامية وصيانتها.

وأشارت، ضمن البعد الاقتصادي، إلى عدد من القضايا الخاصة بمجتمعات دول المجلس، مثل: أحادية الاعتماد على مورد واحد للدخل، وضعف مساهمة القوى

العاملة المواطنة في التنمية، وارتفاع نسبة العمالة الأجنبية، واتساع قاعدة الهرم السكاني، مع ارتفاع نسبة الزيادة السكانية، ونقص الاستفادة من الإمكانيات التقنية والعلمية، وإلى ما تمثله تلك القضايا من تحديات للنظم التعليمية. وأكدت الدراسة على أهمية تطوير النظم التعليمية لمخرجاتها للمساعدة في التغلب على تلك التحديات.

أما في البعدين الثقافي والإعلامي، فقد أشارت الدراسة إلى تأثير الإعلام والثقافة على القيم والسلوكيات، وما يمثله ذلك من تحديات مباشرة للنظم التعليمية، وأكدت على أهمية التعليم في تعزيز انتماء المتعلمين، وتنشئة مجتمع التكافل والتراحم، وقيم العمل المنتج الداعم للثقافة المبنية على أسس من قيم الإسلام السمحة.

وفي القسم الثاني : تناولت الدراسة الوضع الراهن لنظم التعليم في دول المجلس وأبرز القضايا والمشكلات التي تواجهها، حيث أشارت إلى وجود عدة إشكالات، أو قضايا تواجه المنظومة التعليمية، لعل أبرزها:

◆ ◆ نقص تكامل عمليات التعليم والتعلم والتقويم.

◆ ◆ ضعف صلة المناهج والبرامج الدراسية بالأهداف التعليمية.

◆ ◆ اعتماد التعلم في غالب فعالياته على أسلوب الحفظ والتلقين.

◆ ◆ الافتقار إلى وجود فرص حقيقية للتعلم تراعي الفروق الفردية وتستثمرها.

◆ ◆ غياب مفهوم البعد الثقافي للعملية التعليمية.

◆ ◆ نقص الإعداد للمعلمين وتأهيلهم وتمهينهم.

◆ ◆ المركزية المفرطة وغياب النظم المحاسبية اللازمة للاستقلالية.

♦ ♦ تدني الكفاءة، وضعف النواتج والمخرجات التعليمية، وارتفاع نسبة الفاقد.

♦ ♦ ضعف العلاقة بين المؤسسة التعليمية ومؤسسات المجتمع.

وخللت الدراسة في القسم الثالث التوجهات الواردة في قرار المجلس الأعلى (الدورة 23، الدوحة، ديسمبر 2002) في ضوء التحديات التي أشير إليها، والوضع الراهن للمنظومة التعليمية، وصنفت التوجهات ضمن ستة مجالات رئيسية هي: تطوير المناهج والعملية التعليمية، تطوير المعلم، تحقيق الموازنة، تطوير تنظيم التعليم وإدارته، تكامل الموارد وتبادل الخبرة، وتحسين النوعية وضبط الجودة (انظر الجدول 1 أدناه).

التوجهات الواردة في قرار المجلس الأعلى مصنفة حسب مجالاتها الرئيسية

المجال	التوجهات
تطوير المناهج والعملية التعليمية	• تعديل وتطوير مناهج التعليم، لتواكب متطلبات المجتمع في العصر الحديث. • التأكيد على أهمية بناء شخصية المتعلم، بحيث يتمكن من استيفاء متطلبات العصر وعلومه وتقنياته، مع التركيز على حل المشكلات والتعامل بمرونة مع مجريات العصر، مع المحافظة على الهوية العربية والإسلامية، والتمسك بقيم العدالة والتسامح والتعاون. • قيام المؤسسات التعليمية بتطبيق تجارب ومناهج حديثة وأشكال جديدة من التعليم، مع الاهتمام بعلوم العصر وتقنياته. • الاستعانة ببيوت الخبرة العالمية في تطوير مناهج التعليم، وتحت إشراف الأجهزة التعليمية المختصة في دول المجلس . • التركيز على مناهج العلوم والرياضيات واللغة العربية وعلى تنمية المهارات العلمية وفق أسس منهجية مدروسة. • تطوير مناهج العلوم الاجتماعية، لتعطي تركيزاً أعمق على بلدان مجلس التعاون.
تطوير المعلم	• الارتقاء بمستوى المعلم من حيث الإعداد والتدريب .
المواءمة	• المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية، وحصر الاحتياج من التخصصات التي يتطلبها سوق العمل . • سد النقص الحاصل في المختصين والمؤهلين، وبخاصة في المجالات العلمية والتقنية والهندسية .

التنظيم والإدارة	• إعطاء مرونة للمؤسسات التعليمية يمكنها من التطوير والرقى بمستوياتها، مع بناء جسور واضحة بين النظم التعليمية المختلفة لتحقيق المرونة بينها . • أهمية وجود نظام للإشراف والمراقبة والمحاسبة في النظم التعليمية، وبخاصة في مجال أداء المعلمين .
تكامل الموارد وتبادل الخبرات	• تركيز مؤسسات التعليم العالي والفني على تخصصات معينة، بحيث يمكن الاستفادة منها بصورة جماعية ولتقليل التكلفة من خلال تكامل الموارد والإمكانيات . • التمويل المشترك لبرامج التطوير في مجال التعليم والتدريب بدول المجلس، تقليلًا للتكلفة وحشدًا للموارد . • التعرف على الإيجابيات والسلبيات في بعض الممارسات التعليمية، والسعي إلى الاستفادة من التجارب الإيجابية والزيادة عليها برؤى أكثر شمولية . • دراسة وتبادل التجارب التي تتم على مستوى دول المجلس، واستثمار نتائجها في تطوير التعليم.
تحسين النوعية وضبط الجودة	• ضرورة الارتقاء بنوعية التعليم والتدريب، وتوجيه المؤسسات التعليمية والتدريبية لتحسين مخرجاتها . • اعتماد معايير دولية في تقويم مخرجات النظم التعليمية .

وربطت الدراسة كلا من تلك المجالات، بالإشكاليات والقضايا الخاصة بها، على النحو الآتي :

في مجال تطوير المناهج والعملية التعليمية :

- ❖ قصور التكامل في عملية التعلم والتعليم والتقويم.
- ❖ نقص الجهد المؤسسي المشترك في مجال القياس والتقويم.
- ❖ ضعف محتوى وبنية الخطط والمقررات الدراسية .
- ❖ ضعف مستوى المهارات الأساسية في اللغة العربية واللغة الإنجليزية والرياضيات والعلوم.
- ❖ الحاجة إلى التركيز في مناهج العلوم الاجتماعية على دول مجلس التعاون.
- ❖ إهمال البيئة الثقافية المدرسية.
- ❖ قلة توظيف تقنية المعلومات وتقنيات التعليم.

- في مجال تطوير المعلم :

- • عدم كفاية برامج الإعداد والتدريب .
- • قصور برامج الإشراف التربوي .
- • نقص أساليب ومعايير التقويم .

- في مجال المواءمة :

- • الفجوة بين كفايات مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل .
 - • عدم التوازن بين التخصصات النظرية والتخصصات العلمية والتطبيقية.
 - • ضعف مساهمة القطاع الخاص في إنشاء المؤسسات التعليمية ذات الطابع التقني والعلمي.
 - • قصور الشراكة بين مؤسسات التعليم ومؤسسات المجتمع.
- في مجال التنظيم والإدارة :

- • ضعف البناء التنظيمي للمؤسسات التعليمية.
- • ضعف كفاءة النظام الإداري وعدم وجود آلية فاعلة للتقويم والمحاسبة.
- • شدة المركزية في إدارة التعليم، واختلال التوازن في صلاحيات ومسئوليات الإدارة التعليمية.
- في مجال تكامل الموارد وتبادل الخبرات :
- • غياب الجودة النوعية في أداء المؤسسات التعليمية.
- • ضعف التكامل والتنسيق بين المؤسسات التعليمية، وفي الهيئات المشرفة على أنواع التعليم (العام، العالي، والفني).
- • نقص التمويل للمشاريع المشتركة، وعدم وجود آلية لتوفير التمويل اللازم لها، والحاجة إلى تحويل بعض المراكز الوطنية الرائدة إلى مراكز إقليمية.
- في مجال تحسين النوعية وضبط الجودة :
- • نقص الموارد والإمكانات البشرية اللازمة لتحسين النوعية في مؤسسات التعليم .
- • البطء في إنشاء جهة في الاعتراف والتقويم رغم صدور قرار المجلس بذلك .

وفي القسم الرابع، عرضت الدراسة ستة مشاريع كبرى مبنية على رؤية شاملة وأهداف استراتيجية، لتحقيق التوجهات. وشملت هذه المشاريع: المنظور الشمولي التكامل لتطوير عملية التعليم، تمهين التعليم، الجودة الشاملة، الجامعة أو المدرسة الإلكترونية، الإرتقاء بالنواتج التعليمية، والشراكة بين مؤسسات التعليم والمجتمع. وقرعت الدراسة كلا من تلك المشاريع إلى برامج صغرى محددة الأهداف والنتائج،

وشاملة أطرا عامة للتطبيق. ويوضح الجدول 2 أدناه، تلك المشاريع والبرامج المتفرعة منها.

جدول رقم (2)

المشاريع والبرامج المتفرعة منها والمجالات التي تخدمها ضمن التوجهات الواردة في قرار المجلس الأعلى
الدورة 23 (الدوحة، ديسمبر 2002).

اسم المشروع	البرامج المتفرعة من المشروع	المجالات التي تخدمها البرامج
المنظور الشمولي التكاملي لتطوير عملية التعليم	_ معلمو المعلمين والمشرفين الجوالين. _ تقويم العملية التعليمية. _ تطوير ثقافة المؤسسات التعليمية. _ مركز التطوير الاستراتيجي للتعليم العالي .	المناهج والعملية التعليمية
تمهين التعليم	_ نحو نموذج تطبيقي لتمهين التعليم.	تطوير المعلم

	_ برنامج الترخيص بمزاولة المهن التعليمية. _ برنامج التنمية المهنية المستدامة لمعلم المعلم.	
تطوير الأداء والتنظيم الإداري وتحسين النوعية	_ التطوير التنظيمي في مؤسسات التعليم العام. _ الهندسة الإدارية وتطبيقاتها على الجامعة.	الجدوة النوعية لتطوير الأداء الإداري والتنظيمي
تطوير المناهج والعملية التعليمية	_ دار المعلم الإلكتروني: مركز التطوير المهني المستمر للمعلمين . _ الشبكة الإلكترونية لتطوير تعلم العلوم والرياضيات.	الجامعة والمدرسة الإلكترونية
تحقيق الموازنة + تطوير المناهج والعملية التعليمية + تكامل الموارد	_ البرنامج التعويضي لتعزيز المهارات الأساسية للصفوف المبكرة بمؤسسات التعليم العام. _ برنامج الكفايات العامة للخريج الجامعي بدول المجلس. _ المركز التربوي لدراسات اللغة العربية.	الارتقاء بالنواتج التعليمية

الشراكة بين مؤسسات التعليم والمجتمع	_ البرنامج التدريبي لتخطيط برامج المشاركة المجتمعية المدرسية. _ تفعيل العمل المؤسسي المشترك بين المؤسسات التعليمية وقطاعات الأعمال والإنتاج. _ المؤسسة الخليجية للاستثمار التعليمي.	تحقيق المواءمة + تكامل الموارد
--	---	-----------------------------------

خاتمة :

يبرز تواصل صدور القرارات في مجال التعليم الأهمية التي يوليها قادة دول المجلس لموضوعه , إدراكاً بأن الاستثمار الحقيقي إنما يكون في بناء الإنسان وجعله محور التنمية وغايتها .

وإذ من المتوقع أن تجد قضية التعليم اهتماماً مستمراً، بسبب أهمية التعليم من جهة، والطبيعة الدينامية المتجددة له من جهة أخرى، فإن المرحلة الراهنة من مسيرة العمل المشترك تستدعي استثمار الأجهزة القائمة على التعليم لتلك القرارات، باعتبارها صدرت من أعلى القيادات السياسية، في الدفع بحركة التطوير والتجديد التربوي. ومن المهم جداً، لتفعيل تلك القرارات، إزالة جميع المعوقات التي تقف

أمام تنفيذها، مثل تفاوت النظرة لدى الدول من حيث التعامل معها، وغلبة الأولويات الخاصة بالدول على أولويات العمل المشترك، ونقص الآليات اللازمة للمتابعة والتقويم، ونقص التوعية الإعلامية اللازمة لحشد الدعم وتوفيره للقرارات.

وللاهتمام المتزايد بقضايا التعليم، ولتنامي الشعور بالحاجة إلى دعم جهود التطوير والإصلاح، فإن الأمل قائم بأن تجد تلك القرارات صداها في التنفيذ، وبخاصة أن الدراسة الحالية قد حددت مشاريع وبرامج واضحة قابلة للتطبيق. ومع أن استصدار القرارات ربما يمثل الخطوة الأولى، وقد تكون الأسهل، في مجال التطوير، إلا أن الأصعب منها، بلا شك، هي تحويل تلك القرارات إلى الواقع الملموس.

يوميات مجلس التعاون

يوميات مجلس التعاون

اعداد : محمد بن عبدالعزيز الهاللي

الشئون الاعلامية — الأمانة العامة

شهر يولية 2003

7 / 7 قام معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بزيارة لبروكسل على راس وفد من الامانة العامة ، التقى فيها بكل من السيد كريس باتن ، مفوض العلاقات الخارجية في المفوضية الاوروبية والسيد باسكال لامي مفوض التجارة في المفوضية ، تم خلال هذه اللقاءات بحث مجمل العلاقات السياسية والاقتصادية بين مجلس التعاون والاتحاد الاوروبي.

14 / 7 وقع في جينيف معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في جينيف مذكرة التفاهم بين مجلس التعاون وامانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) ، جاء ذلك خلال لقاء معاليه مع السيد روبنز ريكيوييرو الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بحضور سفراء ومندوبي دول مجلس التعاون لدى المقر الاوروبي للامم المتحدة بجينيف ، الامر الذي سيفتح افاق للتعاون بين الجانبين وخاصة ما يقدمه البرنامج من عون فني لدول المجلس في مختلف المجالات.

15 / 7 التقى معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في جينيف مع السيد سو باش بانث شباكي المدير العام لمنظمة التجارة العالمية ، جرى خلال اللقاء بحث سبل تطوير وتعزيز علاقات التعاون

الفني وصولاً الى توقيع مذكرة تفاهم بين الامانة العامة لمجلس التعاون ومنظمة التجارة العالمية ، كما تناول اللقاء طلب معالي الامين العام من مدير عام المنظمة بحث الدول الاعضاء للاسراع بانضمام المملكة العربية السعودية الى عضوية المنظمة نظراً لما تتمتع به المملكة من دور سياسي واقتصادي هام على المستوى الاقليمي والدولي.

24 / 7 اجتمع معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في مقر وزارة الخارجية البريطانية في لندن مع البارونة سيمونز وزيرة الدولة للشئون الخارجية ، جرى خلال الاجتماع بحث العلاقات التي تربط دول مجلس التعاون مع بريطانيا اضافة الى ما وصلت إليه المحادثات التي تجري بين دول المجلس والاتحاد الاوروبي والتي ستؤدي الى زيادة وتعزيز وتنمية العلاقات بين الجانبين.

: اعربت الامانة العامة لمجلس التعاون، عن قلقها البالغ للتدهور الخطير في الاراضي الفلسطينية الناتج عن الاعتداءات الاسرائيلية الوحشية المتواصلة ، التي تشنها قوات الاحتلال ضد ابناء الشعب الفلسطيني ، كما نددت بممارسات الحكومة الاسرائيلية اللاإنسانية واستهدافها للشعب الفلسطيني اضافة الى عرقلة الجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية لبسط سيادة القانون ومبدأ السلطة الواحدة ، جاء ذلك في بيان صادر عن الامانة العامة بالرياض.

شهر اغسطس 2003

1 / 8 اعربت الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عن رفضها للاتهامات التي تم توجيهها للملكة العربية السعودية ضمن التقرير الصادر عن لجنة التحقيقات المشتركة من الكونجرس الامريكي حول هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 التي تعرضت لها الولايات المتحدة الامريكية ، واكدت في

بيان صادر عنها على الدور الحقيقي والفاعل للملكة العربية السعودية في الحرب ضد الارهاب وجهودها الحثيثة لمكافحته.

: اعربت الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عن قلقها واستنكارها لمواصلة الحكومة الاسرائيلية بناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية ، الامر الذي يعد محاولة اضافية لفرض سياسة الامر الواقع والاستيلاء على مزيد من الاراضي الفلسطينية والالتفاف على قرارات الشرعية الدولية ، جاء ذلك في بيان صادر عن الامانة العامة بالرياض.

8 / 9 وصل معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الى المملكة المغربية للمشاركة في موسم اصيلة الثقافي الدولي الخامس والعشرين وافتتاح ندوة التعاون العربي والعربي والتجمعات العربية الاقليمية التي ستقام ضمن فعاليات الموسم.

8 / 10 افتتح معالي / عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية مع معالي / محمد بن عيسى الامين العام لموسم اصيلة الثقافي ندوة التعاون العربي – العربي والتجمعات العربية الاقليمية والتي تنظمها ادارة موسم اصيلة بالمملكة المغربية بالتعاون مع الامانة العامة لمجلس التعاون وتتناول تجربة مجلس التعاون كمحور رئيسي للندوة.

8 / 11 القى معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية محاضرة بعنوان " مجلس التعاون لدول الخليج العربية نشأته ، اهدافه ، انجازته" ضمن فعاليات فعاليات موسم اصيلة الثقافي.

8 / 14 اعربت الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عن ترحيبها بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي في العراق واعتبرت هذا التشكيل بمثابة خطوة اولى نحو استعادة الشعب العراقي لسيدته الوطنية ، جاء ذلك في بيان صادر عنها في الرياض.

20 / 8 استنكرت الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بشدة ،
الاعتداء الذي تعرض له مقر بعثة الامم المتحدة في بغداد معتبرة ذلك عملا
ارهابيا لا يخدم الشعب العراقي بل يهدف الى اشاعة الفوضى وعدم الاستقرار
، جاء ذلك في بيان صادر عنها في الرياض.

شهر سبتمبر 2003

3 / 9 اجتمع معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون
لدول الخليج العربية في بيروت مع سعادة ميرفت التلاوي الامين التنفيذي
للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الاسكوا) ، تم خلال الاجتماع
استعراض سبل التعاون بين الامانة العامة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية
لغرب اسيا وبحث سبل تطوير هذه العلاقة.

7 / 9 عقد في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية الاجتماع الثامن والثمانين
للمجلس الوزاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (وزراء الخارجية)
، يتناول الاجتماع العديد من التوصيات التي رفعت من قبل اللجان الوزارية
فيما يتعلق بمسيرة التعاون المشترك.(مرفق نص البيان الختامي).

: اجتمع المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
(وزراء الخارجية) مع ممثلي الهيئة الاستشارية للمجلس الاعلى لمجلس
التعاون لدول الخليج العربية ، حيث قام ممثلو الهيئة بتقديم و شرح مرئيات
الهيئة بشأن موضوعي المرأة وتأکید دورها الاقتصادي والاجتماعي والاسري
والمعالجة الشاملة لقضايا السكان واصلاح الاختلال في التركيبة السكانية بما
يحقق التجانس السكاني والاجتماعي.

8 / 9 وصل معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول
الخليج العربية الى دولة الكويت للمشاركة في الاجتماع الثامن للوزراء
المسؤولين عن شئون البيئة بدول المجلس.

9 / 10 عقد بدولة الكويت الاجتماع الثامن للوزراء المسؤولين عن شئون البيئة بدول مجلس التعاون ، تم في الاجتماع تكثيف الجهود وزيادة التنسيق والتعاون بين اجهزة البيئة والاجهزة الاخرى ذات العلاقة، بالاضافة الى التعاون مع المنظمات الاقليمية والدولية المتخصصة لاجراء الدراسات والبحوث المختلفة وحماية البيئة وصحة الانسان في دول المجلس.

9 / 12 عقد في بروكسل الجولة السادسة عشر من المفاوضات بين الفريق التفاوضي لدول مجلس التعاون مع نظيره الاوروبي ، وذلك في اطار مسار ابرام اتفاقية التجارة الحرة بين دول المجلس والاتحاد الاوروبي ، تركزت المفاوضات على موضوع النفاذ الى الاسواق في السلع.

9 / 15 عقد في الدوحة بدولة قطر الاجتماع السادس عشر للجنة وكلاء وزارات الكهرباء في دول مجلس التعاون، ناقش الاجتماع مجموعة من التقارير المعدة من قبل اللجنة الفنية في مجال قواعد المعلومات، الترشيح ، توحيد المواصفات ، الخصخصة و التشغيل والنقل والتوزيع الكهربائي.

9 / 16 عقد بمقر الامانة العامة في الرياض ندوة الحوار الاقتصادي الاوروبي الخليجي والذي شارك فيها نخبة من الخبراء من المفوضية الاوروبية في بروكسل وخبراء وزارات المالية والاقتصاد والتجارة والصناعة والبنوك المركزية ومؤسسات النقد في دول المجلس.

9 / 17 اجتمع معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بمقر الامانة العامة بالرياض مع السفير كمال الدين احمد سفير جمهورية الهند لدى المملكة العربية السعودية ، جرى خلال الاجتماع استعراض العلاقات التي تربط دول المجلس والهند في شتى المجالات.

9 / 21 رحب معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بقرار الجمعية العامة للامم المتحدة ، الذي طلب اسرائيل بالامتناع عن أي عمل من اعمال الترحيل وان تكف عن تهديد الرئيس

المنتخب للسلطة الفلسطينية ، جاء ذلك في بيان صحفي صادر عن الامانة العامة بالرياض.

22 / 9 وصل معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الى نيويورك لحضور اجتماعات الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة للامم المتحدة ، والمشاركة في اجتماعات وزراء الخارجية بدول المجلس مع نظرائهم وزراء خارجية الدول والمجموعات الاقتصادية، والمشاركة في اعمال المنتدى الاقتصادي العربي - الامريكي في ديترويت.

29 / 9 اجتمع معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بمقر الامم المتحدة مع السيد كوفي عنان الامين العام للامم المتحدة ، تم خلال الاجتماع استعراض المستجدات حيال العديد من القضايا الراهنة، منها ضرورة اهمية اعطاء الامم المتحدة دورا محوريا في العراق.

30 / 9 عقد في الدوحة بدولة قطر الاجتماع الخامس عشر لوزراء العدل بدول مجلس التعاون ، ناقش الاجتماع التعاون المشترك في المجال العدلي والقانوني بين الدول الاعضاء ، منها مشروع النظام (القانون) الموحد لرعاية اموال القاصرين ومن في حكمهم ومشروع النظام (القانون) الموحد للتوفيق والمصالحة.

: عقد في مقر الامانة العامة بالرياض الاجتماع التحضيري للاجتماع السابع لوزراء النقل والمواصلات بدول المجلس ، ناقش الاجتماع عدة مواضيع منها موضوع التدريب في مجال النقل وتسهيل التبادل التجاري واجراءات انتقال السلع بين الدول الاعضاء.

شهر اكتوبر 2003

1 / 10 عقد بمقر الامانة العامة بالرياض الاجتماع السابع لوزراء النقل والمواصلات بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ناقش الاجتماع

العديد من المواضيع من ابرزها التوقيع على مذكرة التفقيش والرقابة على السفن والموانئ في الدول الاعضاء ومذكرة للامانة العامة بشأن تسهيل التبادل التجاري واجراءات النقل بين دول المجلس.

10 / 4 عقد بمقر الامانة العامة بالرياض اجتماعا للجنة الفنية المشكلة من وزارات المالية والصناعة بدول المجلس ، لمناقشة المسودة الاولى لدراسة حماية المنتجات الصناعية بالدول الاعضاء والتي اعدتها الامانة العامة بناء على تكليف من لجنة التعاون الصناعي.

10 / 5 عقد بالدوحة في قطر الاجتماع الخامس عشر للجنة التعاون الزراعي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (وزراء الزراعة) ، ناقش الاجتماع مسيرة التعاون الزراعي بين الدول الاعضاء والعمل على تطوير هذه المسيرة.

10 / 6 شارك معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في معرض ومؤتمر الشرق الاوسط للمياه والذي عقد في مملكة البحرين ، القى خلال هذا المؤتمر معالي الامين العام كلمة استعرض فيها الجهود التي تبذلها دول المجلس لتنمية الموارد المائية والحفاظ عليها وترشيدها.

: ادان معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية العدوان الاسرائيلي غير المبرر على الاراضي السورية ، واعتبره انتهاكا لميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي وخرقا للاتفاقيات الدولية ، جاء ذلك في بيان صحفي صادر في الرياض.

: عقد بمقر الامانة العامة بالرياض الاجتماع الاول للجنة السياسة التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ناقش الاجتماع مشروع السياسة التجارية للدول الاعضاء الذي اعدته الامانة العامة بموجب قرار المجلس الاعلى في دورته الثالثة والعشرين.

: عقد بمقر الامانة العامة بالرياض الاجتماع الخامس للجنة المشتركة للتجارة الالكترونية ، ناقش الاجتماع مشروع النظام الاسترشادي الموحد للتجارة الالكترونية ، اضافة الى مناقشة الملاحظات الواردة من الجهات المعنية بالدول الاعضاء عليه.

10 / 7 اشاد معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، بالدور الهام التي تقوم به سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك حرم صاحب السمو رئيس دولة الامارات العربية المتحدة ، رئيسة الاتحاد النسائي العام لدعم كل ما من شأنه الارتقاء بالاسهامات النسائية وتفعيل دور المرأة في حركة البناء والتنمية وتوفير المناخات الملائمة للعباء والابداع ، جاء ذلك خلال الكلمة التي القاها معاليه في افتتاح الملتقى الاقتصادي الاول لسيدات الاعمال الذي عقد في ابوظبي.

:عقد في مقر الامانة العامة بالرياض الاجتماع الاول للجنة الفنية المختصة بمتابعة تطبيق مذكرة التفاهم الخاصة بالرقابة والتفتيش على السفن في موانئ الدول الاعضاء ، ناقش الاجتماع ايجاد آلية مناسبة لتقييم الشروط الموحدة لسلامة السفن التي لا تخضع للمعاهدات البحرية.

10 / 9 نوه معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالدور البارز والمميز الذي يضطلع به الوزراء المسئولون عن الثقافة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تطوير العمل الثقافي من خلال ترسيخ العلاقات الثقافية وتأطيرها بين الدول الاعضاء في مختلف المجالات الثقافية والتراثية ، جاء ذلك في تصريح صحافي لمعاليه صادر في الرياض.

10 / 10 اشاد معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بمرئيات الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون والمعروضة على اجتماع وزراء الاعلام الرابع عشر ، والخاصة بقضايا

الاعلام والتي تدور في مجملها حول ترسيخ قيم ومفاهيم حرية النشر والتعبير وتطوير التشريعات ذات العلاقة بالاعلام مع السعي لتعديل القوانين المعمول بها ، جاء ذلك في تصريح لمعاليه بمناسبة انعقاد الاجتماع الرابع عشر لوزراء الاعلام والذي سيعقد في الدوحة.

10 / 11 عقد في الدوحة بدولة قطر الاجتماع الخامس والثلاثين لمحافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ناقش الاجتماع الخطوات التي تم اتخاذها من قبل اللجنة الفنية للاتحاد النقدي لتنفيذ قرار المجلس الأعلى حول البرنامج الزمني للاتحاد النقدي واصدار العملة الموحدة لدول المجلس وما ينبغي عمله من دراسات واجراءات للوصول الى ذلك.

10 / 12 عبر معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عن تهانيه القلبية بمناسبة رفع علم الجمهورية اليمنية الشقيقة في المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، جاء ذلك في بيان صحفي صادر بالرياض.

: رفع معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الى مقام صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان واخيه صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة ، اسمى ايات التهاني والتبريكات بمناسبة التوقيع على محضر تبادل وثيقتي التصديق على اتفاقية الحدود بين البلدين ، جاء ذلك في بيان صحفي صادر في الرياض.

: ادان معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية استمرار الاعمال الوحشية ، الاجرامية الغير مسئولة لقوات الاحتلال الاسرائيلي على الاراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في رفح وقطاع غزة وعدم تفريقها بين صغير وكبير وامرأة بكافة الاسلحة

المتطورة، بما فيها القصف المتواصل لطائرات الاباتشي ضد الشعب الفلسطيني الاعزل ، جاء ذلك في بيان صحفي صادر في الرياض.

: عقد في الدوحة بدولة قطر الاجتماع السادس عشر لوكلاء وزارات المالية والاقتصاد ناقش الاجتماع تقييم العمل في الاتحاد الجمركي لدول المجلس الذي بدأ العمل به مطلع العام.

10 / 13 عقد في الدوحة بدولة قطر الاجتماع الخامس عشر لوكلاء وزارات الاعلام بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التحضيري لوزراء الاعلام ، ناقش الاجتماع عدد من المواضيع التي تدعم مسيرة العمل الاعلامي المشترك بين دول المجلس.

عقد في المنامة بمملكة البحرين اللقاء العلمي الثالث لاعضاء هيئة التدريب بمعاهد ومراكز التدريب المصرفي في دول المجلس ، ناقش اللقاء استراتيجية المعاهد المصرفية في الدول الاعضاء للتعامل مع التطورات العالمية وثورة المعلومات من اجل مواكبة تطوراتها والتعاطي مع متطلباتها.

10 / 14 عقد في الدوحة بدول قطر الاجتماع الثاني لمجلس الدفاع المشترك بدول مجلس التعاون ، ناقش الاجتماع تفعيل اتفاقية الدفاع المشترك واستكمال الاجراءات اللازمة لها ، كما ناقش انشاء كلية للدراسات الدفاعية بالاضافة الى اهمية تطوير قوة درع الجزيرة.

10 / 18 عقد في الرياض بالمملكة العربية السعودية الاجتماع الرابع عشر لمستولي البريد بدول مجلس التعاون متزامنا مع المعرض المشترك التاسع للطوابع البريدية ، ياتي هذا الاجتماع والمعرض في اطار حرص الامانة العامة للتنسيق بين الادارات المعنية في مجال البريد للمساهمة في ارتقاء الخدمات في الدول الاعضاء.

10 / 20 اجتمع معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بمقر الامانة العامة بالرياض مع سعادة رئيس

البرلمان النمساوي الدكتور / اندرياس كول ، جرى خلال الاجتماع استعراض العلاقات التي تربط دول المجلس وجمهورية النمسا في شتى المجالات ، حضر الاجتماع سفير النمسا لدى المملكة العربية السعودية / هارالد فيزنر والوفد المرافق لرئيس البرلمان.

: اجتمع معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بمقر الامانة العامة بالرياض مع السيد / ياسؤو سائيتو سفير اليابان لدى المملكة العربية السعودية ، جرى خلال الاجتماع استعراض العلاقات بين دول المجلس واليابان في جميع المجالات.

: اجتمع معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بمقر الامانة العامة بالرياض مع السيد / ارماندو سنجويني سفير ايطاليا لدى المملكة العربية السعودية ، جرى خلال الاجتماع استعراض العلاقات بين دول المجلس وايطاليا في جميع المجالات.

: اختتم في مقر الامانة العامة بالرياض الاجتماع الثاني والعشرون لوكلاء وزارات التجارة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التحضيري للاجتماع الثلاثين لوزراء التجارة ، ناقش الاجتماع المواضيع المدرجة على جدول اعمال الوزراء الهادفة الى دعم التبادل التجاري بين الدول الاعضاء وازالة العقبات التي تعترض انسياب السلع والخدمات فيما بينها.

21 / 10 عقد في مقر الامانة العامة بالرياض الاجتماع الثالث والاربعون للجنة الفنية الاولمبية بدول مجلس التعاون ، ناقش الاجتماع المسودة الاخيرة من النظام الاساسي للاتحاد الرياضي بمجلس التعاون، اضافة الى الهيكل الوظيفي ومشروع الموازنة التقديرية المقترحة.

: عقد بمقر الامانة العامة بالرياض اجتماع اللجنة الفنية الخاصة ببرمجة العمل المستقبلية المقترحة في مجال الخدمة المدنية والتنمية الادارية بدول مجلس التعاون ، ناقش الاجتماع عددا من المشروعات منها مشروع ايجاد او

تطوير نظام الجودة ومشروع انشاء وتطوير برامج التاهيل لخريجي التعليم العالي والفني.

22 / 10 اعرب معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عن تهانيه الصادقة لاصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس بمناسبة افتتاح المقر الجديد للهيئة الاستشارية للمجلس الاعلى في مسقط بسلطنة عمان ، كما توجه بالشكر والعرفان لصاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان لما قدمته السلطنة لمقر الهيئة من دعم ومساندة.

: عقد في مقر الامانة العامة بالرياض الاجتماع الثامن المشترك بين اللجنة الفنية الاولمبية ورؤساء اللجان التنظيمية بدول مجلس التعاون ، تناول الاجتماع المقترحات المقدمة من اللجان التنظيمية والاطلاع على قرارات اللجان الاولمبية فيما يتعلق بالاتحاد الرياضي الموحد.

23 / 10 عقد في الدوحة بدولة قطر الاجتماع الثاني لوزراء المياه بدول مجلس التعاون ، ناقش الاجتماع عدد من المواضيع المتعلقة بتنمية وتطوير قطاع المياه بالدول الاعضاء اضافة الى موضوع الربط المائي بين دول المجلس.

25 / 10 عقد في الدوحة بدولة قطر الاجتماع الثاني لوزراء المياه والكهرباء بدول مجلس التعاون ، ناقش الاجتماع مجموعة من المواضيع المتعلقة باعمال اللجان الفنية وفرق العمل المتخصصة حول الربط المائي والكهربائي بين الدول الاعضاء اضافة الى موضوعات الترشيد والتدريب في مجالي الماء والكهرباء.

28 / 10 اجتمع معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بمقر الامانة العامة بالرياض مع السيد / خالد بن اسماعيل الاكوع سفير جمهورية اليمن لدى المملكة العربية السعودية ، جرى خلال الاجتماع استعراض العلاقات بين دول المجلس واليمن في جميع المجالات،

وبشكل خاص ما تم انجازه بين الجانبين على ضوء انضمام اليمن الى بعض الهيئات والمؤسسات المتخصصة في مجلس التعاون.

: اجتمع معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بمقر الامانة العامة بالرياض مع الدكتور / غرهارد انفير شرومبغينس سفير المانيا لدى المملكة العربية السعودية ، جرى خلال الاجتماع استعراض العلاقات بين دول المجلس والمانيا في جميع المجالات.

29 / 10 اجتمع معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية مع صاحب السمو الملكي الامير / سعود الفيصل وزير الخارجية في المملكة العربية السعودية ، في مكتب سموه بالرياض ، تم خلال الاجتماع استعراض اهم الموضوعات التي ستدرج على مشروع جدول اعمال المجلس الوزاري لدول المجلس في دورته التحضيرية للقمّة الرابعة والعشرين ، كما تم بحث ابرز المستجدات على الساحتين الاقليمية والدولية.

31 / 10 التقى معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية مع صاحب السمو الملكي الامير / سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام ، تم خلال اللقاء استعراض العمل المشترك بين دول المجلس لا سيما في مجال التعاون العسكري اضافة الى المتجدات الراهنة.

شهر نوفمبر 2003

1 / 11 استقبل صاحب السمو الملكي الامير / سلمان بن عبدالعزيز امير منطقة الرياض بقصر سموه معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك للسلام على سموه وتهنئته بشهر رمضان المبارك.

11 / 2 استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز بقصر اليمامة

معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك للسلام عليه حفظه الله وتهنئته بشهر رمضان المبارك ، جرى خلال الاستقبال استعراض مسيرة التعاون المشترك بين دول المجلس.

: استقبل صاحب السمو الملكي الامير / عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني في مكتب سموه معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك للسلام على سموه وتهنئته بشهر رمضان المبارك ، جرى خلال الاستقبال استعراض مسيرة التعاون المشترك بين دول المجلس.

: عقد في الدوحة بدولة قطر الاجتماع الخامس والعشرون للجنة التعاون البترولي (وزراء البترول) في دول مجلس التعاون ، استعرض الاجتماع الاوضاع الحالية والمستقبلية لاسواق البترول العالمية وناقش عددا من المواضيع المتعلقة بالقطاع البترولي.

11 / 4 عقد في الدوحة بدولة قطر الاجتماع الثاني والعشرون للجنة التعاون الصناعي (وزراء الصناعة) في دول مجلس التعاون ، استعرض الاجتماع مسيرة التعاون الصناعي وخاصة ما يتعلق بمعوقات التبادل التجاري وحماية المنتجات الوطنية.

11 / 5 عقد في الدوحة بدولة قطر الاجتماع الثلاثين لوزراء التجارة بدول مجلس التعاون ، ناقش الاجتماع عددا من المواضيع منها وضع سياسة تجارية موحدة بشأن تطبيق المساواة بين مواطني دول المجلس في مجال تملك وتداول الاسهم وتأسيس الشركات.

11 / 9 عقد في الدوحة بدولة قطر الاجتماع الحادي والستين لوزراء المالية والاقتصاد بدول مجلس التعاون، ناقش الاجتماع عددا من المواضيع منها تقييم

سير الاتحاد الجمركي للدول الاعضاء ، اضافة الى دعم الاجهزة الاحصائية وتعزيز دورها كمصدر رسمي لاحصاءات الدولة.

: ادانت الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الهجوم الارهابي الذي استهدف مجمعا سكنيا غرب مدينة الرياض ، واعربت عن شجبها واستنكارها للعمل الجبان الذي استهدف ارواح المدنيين الابرياء ، جاء ذلك في بيان صادر في الرياض.

شهر ديسمبر 2003

12 / 2 برعاية معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، أفتتح في المنامة بمملكة البحرين مؤتمر طرق الربط السريع بين دول مجلس التعاون ، والذي تنظمه جمعية هندسة الطرق الخليجية بالتعاون مع الامانة العامة لمجلس التعاون والوزارات المعنية بشئون المواصلات والطرق بالدول الاعضاء ، ناقش المؤتمر إبراز أهمية طرق الربط السريع بين دول المجلس لتحقيق اهدافه ، اضافة الى استعراض الدراسات والتجارب الدولية في تنفيذ مثل هذه الطرق.

11 / 6 اكد معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ان دول المجلس باتت تشعر بالفخر والاعتزاز لنجاح مسيرة مجلس التعاون لما تحقق من انجازات شملت شعوب ودول المجلس وخصوصا تلك القرارات التي ترسخ المسيرة وتعمل على تدعيمها وتعزيزها ، جاء ذلك في تصريح صحفي لمعاليه بالرياض.

: استقبل معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بمقر الامانة العامة بالرياض الاستاذ / جمال بن عبيد البج رئيس منظمة الاسرة العربية ، تم خلال الاستقبال استعراض التعاون بين

الامانة العامة للمجلس والمنظمة التي تسعى للنهوض باوضاع المرأة العربية ودعم مكانة الاسرة في المجتمع.

: اجتمع معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بمقر الامانة العامة بالرياض ، مع وفد اتحاد غرف دول مجلس التعاون والذي يرأسه الاستاذ محمد بن خالد المانع وبحضور الاستاذ محمد الملا الامين العام للاتحاد ، جرى خلال الاجتماع بحث السبل الكفيلة بانجاح عملية التبادل التجاري بين دول المجلس وتقليص الفترة الانتقالية للاتحاد الجمركي.

: اجتمع معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بمقر الامانة العامة بالرياض مع الفريق اول بحري متقاعد / عبدالعزيز ميرزا سفير باكستان لدى المملكة العربية السعودية ، جرى خلال الاجتماع استعراض العلاقات بين دول المجلس والباكستان في جميع المجالات.

: اجتمع معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بمقر الامانة العامة بالرياض مع السيد / ووتشون هوا سفير جمهورية الصين الشعبية لدى المملكة العربية السعودية ، جرى خلال الاجتماع استعراض العلاقات بين دول المجلس وجمهورية الصين الشعبية في جميع المجالات.

: اجتمع معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بمقر الامانة العامة بالرياض مع الدكتور / اندريه بكلانوف سفير جمهورية روسيا الاتحادية لدى المملكة العربية السعودية ، جرى خلال الاجتماع استعراض العلاقات بين دول المجلس وجمهورية روسيا الاتحادية في جميع المجالات.

: عقد بمقر الامانة العامة بالرياض الاجتماع الثاني لفريق العمل المكلف باعداد مشروع دليل الانظمة والقوانين المتعلقة بالاحصاءات العامة بدول المجلس ، ناقش الاجتماع اوجه التشابه والاختلاف بين انظمة الاحصاء في الدول الاعضاء والعمل على اعداد دليل لنظام استرشادي للعمل الاحصائي.

11 / 7 استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز بقصر السلام بجدة معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وعقب الاستقبال اشاد معاليه بجهود خادم الحرمين الشريفين وحكومة المملكة العربية السعودية في دعم مسيرة التعاون المشترك بين دول المجلس في مختلف المجالات ، كما اطلع خادم الحرمين الشريفين على الموضوعات المقترحة ادراجها على جدول اعمال الدورة الرابعة والعشرين للمجلس الاعلى واستمع الى توجيهاته السديدة حفظه الله.

: عقد بمقر الامانة العامة بالرياض اجتماع فريق العمل المشترك لتقويم المناهج الكشفية المشتركة بدول مجلس التعاون.

11 / 9 استقبل جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفه ملك مملكة البحرين في المنامة معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، عقب الاستقبال اثنى معاليه على جهود جلالته وحكومته الرشيدة على الدعم اللامحدود التي تلقاه مسيرة العمل الخليجي المشترك واطلع الامين العام جلالة الملك على الموضوعات المقترحة ادراجها على جدول اعمال الدورة الرابعة والعشرين للمجلس الاعلى واستمع الى توجيهاته السديدة حفظه الله.

: اجتمع معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، بالسيد هيثار زباري وزير الخارجية العراقي ، تم خلال الاجتماع تبادل وجهات النظر حول اخر المستجدات على الساحتين الاقليمية والدولية خاصة فيما يتعلق منها بالساحة العراقية ، وقد اطلع الوزير

العراقي معالي الامين العام على الجهود التي يقوم بها مجلس الحكم الانتقالي لاعادة الاستقرار والامن في العراق ، اضافة الى العلاقات بين دول المجلس والعراق في شتى المجالات.

: اكد معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على أهمية المتابعة المستمرة والتقويم الدائم لما يتم تطبيقه على ارض الواقع من الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول مجلس التعاون ، جاء ذلك في الكلمة التي القاها معاليه في الندوة التدريبية حول كيفية تنفيذ هذه الاستراتيجية والتي تعقد في المنامة بمملكة البحرين.

: عقد في المنامة بمملكة البحرين الاجتماع الثالث لرؤساء اجهزة التقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية في دول مجلس التعاون ، ناقش الاجتماع التقرير النهائي لفريق العمل المكلف بدراسة حقوق ما بعد الخدمة (الحماية التأمينية).

: عقد في المنامة بمملكة البحرين الاجتماع الاول للفريق المختص ببلورة مشروع الهيئة العلمية والتكنولوجية ومشروع صندوق البحث العلمي بدول مجلس التعاون ، ناقش الاجتماع الدراسة التي اعدتها جامعة البحرين لوضع مشروع الهيئة العلمية والتكنولوجية تمهيدا لرفعها لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي.

: عقد في مقر الامانة العامة بالرياض الاجتماع الاول لفريق العمل المكلف بدراسة موضوع "البطالة في دول مجلس التعاون وكيفية معالجتها" ، تركز نقاش الاجتماع على معالجة البطالة اثارها السلبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والامنية.

10 / 12 استقبل جلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان في بيت البركه في

مسقط معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، عقب الاستقبال اثنى معاليه على جهود جلالته وحكومته الرشيدة على الدعم اللامحدود التي تلقاه مسيرة العمل الخليجي المشترك واطلع

الامين العام جلالة السلطان على الموضوعات المقترح ادراجها على جدول اعمال الدورة الرابعة والعشرين للمجلس الاعلى واستمع الى توجيهاته السديدة حفظه الله.

13 / 12 استقبل الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد ابوظبي نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة بدول الامارات العربية المتحدة في ابوظبي معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، واشاد معاليه بمواقف وجهود صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وحكومته الرشيدة من خلال المساهمة الفاعلة والمتواصلة بكل ما من شأنه زيادة اللحمة في البيت الخليجي ، كما اطلع الامين العام الشيخ خليفة على الموضوعات المقترح ادراجها على جدول اعمال الدورة الرابعة والعشرين للمجلس الاعلى.

14 / 12 استقبل صاحب السمو الملكي الامير / عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني في مكتب سموه معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ووضح معاليه انه اطلع سمو الامير عبدالله على الموضوعات المقترح ادراجها على جدول اعمال الدورة الرابعة والعشرين للمجلس الاعلى.

14 / 12 اشاد معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بموافقة مجلس الوزراء السعودي على مرئيات الهيئة الاستشارية للمجلس الاعلى لمجلس التعاون بشأن توظيف القوى العاملة المواطنة وتسهيل تنقلها فيما بين دول المجلس ، وكذلك دراسة العمالة والتركيب السكانية بالدول الاعضاء ، اضافة الى وثيقة الاداء التي قدمها صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني عن مسيرة العمل المشترك فيما يتعلق بتوطين الوظائف وتسهيل انتقال العمالة المواطنة.

: ربح معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بتوقيع سلطنة عمان والجمهورية اليمنية على اتفاقية ترسيم الحدود بين البلدين التي تمت في مسقط ، واكد معاليه ان التوقيع على هذه الاتفاقية يؤكد حرص البلدين على تعزيز العلاقات المشتركة وتقوية اواصر الاخوة بينهما مشيدا بحكمة جلالة السلطان قابوس بن سعيد واخيه الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اليمنية.

15 / 12 استقبل صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني امير دولة قطر في الديوان الاميري معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، عقب الاستقبال اثنى معاليه على جهود رئيس الدورة الحالية للمجلس الاعلى وحكومته الرشيدة على الدعم اللامحدود التي تلقاه مسيرة العمل الخليجي المشترك واطلع الامين العام سمو الامير على الموضوعات المقترحة ادراجها على جدول اعمال الدورة الرابعة والعشرين للمجلس الاعلى واستمع الى توجيهاته السديدة حفظه الله .

: اكد معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، على اهمية انعقاد الدورة الرابعة والعشرين للمجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بدولة الكويت وذلك لما تشهده الساحة الاقليمية من مستجدات واحداث بالغة الدقة ، جاء ذلك في تصريح لمعاليه بمناسبة عقد الاجتماع التاسع والثمانون للمجلس الوزاري (وزراء الخارجية) التحضيري للقمّة والذي يعقد بدولة الكويت حيث يتناول المواضيع التي سترفع للقمّة واعداد مشروع جدول الاعمال.

16 / 12 استقبل سمو الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح رئيس الوزراء بدولة الكويت في قصر بيان معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، عقب الاستقبال اثنى معاليه على الدور الرائد لحضرة صاحب السمو امير دولة الكويت الشيخ جابر الاحمد الصباح في قيام

المجلس وجهود حكومة دولة الكويت الرشيدة على الدعم اللامحدود التي تلقاه مسيرة العمل الخليجي المشترك واطلع الامين العام الشيخ صباح على الموضوعات المقترح ادراجها على جدول اعمال الدورة الرابعة والعشرين للمجلس الاعلى والتي ستعقد بدولة الكويت واستمع الى توجيهاته السديدة حفظه الله.

21 / 12 عقد في دبي بدولة الامارات العربية المتحدة الاجتماع الرابع والاربعين للجنة الفنية الاولمبية بدول مجلس التعاون ، ناقش الاجتماع تقرير متابعة قرارات رؤساء اللجان الاولمبية اضافة الى المسودة الاخيرة من النظام الاساسي للاتحاد الرياضي.

23 / 12 اكد معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، على اهمية دورة كأس الخليج في تعزيز اواصر الاخاء بين شعوب دول المجلس اضافة الى الدول الاخرى بالمنطقة ، ودعمها لمسيرة العمل المشترك والنهوض بقطاع الشباب والرياضة ، جاء ذلك في تصريح صحافي لمعاليه بمناسبة انطلاق دورة كأس الخليج السادسة عشر والتي افتتحت في الكويت.

27 / 12 اعلنت الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عن جائزة مجلس التعاون للبحوث والدراسات الامنية والتي موضوعها "الانحراف الفكري واثره على الامن الوطني بدول المجلس" وفق شروط حددتها على ان يكون اخر موعد لتسليم هذه البحوث هو يوم السبت 22 مايو 2004.

28 / 12 اشاد مدير عام الاعلام بالامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في تصريح خاص بوكالة الانباء السعودية بالنجاح الذي لقيه المهرجان الوطني للتراث والثقافة التاسع عشر "الجنادرية" ، كما نوه بجهود القائمين عليه من ناحية التنظيم والاعداد الذي كان له الاثر الكبير في هذا النجاح.

29 / 12 اشاد معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الامين العام لمجلس التعاون لدول

الخليج العربية ، بنتائج الزيارة الاخوية التي قام بها صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين الى دولة قطر ، واكد معاليه ان هذه الزيارة تأتي في اطار تدعيم العلاقات القائمة بين دول المجلس بصفة عامة وبين مملكة البحرين ودولة قطر بصفة خاصة.

: عقد بمقر الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماع استثنائيا للجنة التعاون المالي والاقتصادي (وزراء المالية والاقتصاد) والذي يأتي بناء على دعوة من الامانة العامة للوقوف على اخر المستجدات والخسائر التي خلفها الزلزال الذي ضرب مدينة بم بمحافظة كرمان الايرانية والعمل على تنسيق المواقف في تقديم المساعدات اللازمة في مثل هذه الظروف.

: تلقت الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية قراراي وزراء

الداخلية بالدول الاعضاء

ببليو غرافيا مجلس التعاون

ببلوغرافيا مجلس التعاون

إعداد : مركز المعلومات — الأمانة العامة

أولاً : الكتب :

1 — الحاجي ، علي بن عبد الله . واقع القراءة الحرة ، لدى الشباب ، في دول مجلس التعاون الخليجي : دراسة نظرية وميدانية / دراسة أعدها بتكليف من الناشر علي بن عبد الله الحاجي . — الرياض : مكتب التربية العربي لدول الخليج ، 2003.

537 ص : ايض ؛ 24 سم.

2 — باقادر ، أبو بكر أحمد . القضايا والمشكلات الزوجية في مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي : دراسة تحليلية شاملة / إعداد أبو بكر أحمد باقادر . — ط 1 . — أبو ظبي : مؤسسة صندوق الزواج ؛ المنامة : مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية ، بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، المكتب التنفيذي ، 2003.

626 ص : ايض ؛ 24 سم.

3 — ندوة واقع ومستقبل مؤسسات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي : 3 ، 4 ابريل 2000 - الكويت / مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية . — ط 1 . — الكويت : مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ، 2000 .
398 ص : صور ؛ 24 سم.

4 — العففي ، فتحي محمد. التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي خلال عقد التسعينات / فتحي محمد العففي . — ط 1 . — أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2003 .

ص 21 ؛ سم . — سلسلة محاضرات الإمارات ؛ 66

5 — مجلس التعاون الخليجي وانضمام العراق : رؤية استشرافية / المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية . — الكويت : المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية ، 2003.

18 ورقة ؛ 30 سم . — قضايا الخليج العربي ودول الجوار : قضايا الخليج ؛ س 4 ع 35)

6 — الاستراتيجية الجديدة لتنظيم القاعدة، على خلفية تفجيرات الرياض واسطنبول وأثرها على دول الخليج / المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية . — الكويت : المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية ، 2003.

15 ورقة ؛ 30 سم . — (قضايا الخليج ودول الجوار : قضايا الخليج ؛ س 4 ع 42)

7 — أمن الخليج بعد حرب العراق : رؤية استشرافية / المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية . — الكويت : المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية ، 2004.

29 ورقة ؛ 30 سم . — (قضايا الخليج العربي ودول الجوار : قضايا الخليج ؛ س 5 ع 8)

8 — مجلس الحكم الانتقالي العراقي والمسئولية الخليجية تجاه العراق على خلفية الموقف العربي / المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية . — الكويت : المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية ، 2003.

19 ورقة ؛ 30 سم . — (قضايا الخليج العربي ودول الجوار ؛ س 4 ع 70)

9 — شكارة ، أحمد. إيران والعراق وتركيا : الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي / أحمد شكارة . — ط 1 . — أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2003.

43 ص ؛ 21 سم . — (سلسلة محاضرات الإمارات ؛ 75)

10 — قمة مجلس التعاون الخليجي الرابعة والعشرين هل تكون مرحلة جديدة من مراحل العمل الخليجي المشترك / المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية . — الكويت : المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية ، 2004.

30 ورقة ؛ 30 سم . — (قضايا الخليج ودول الجوار : قضايا الخليج العربي ؛ س 4 ع 43)

11 — وثائق مختارة لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي : (من 1990/1991 – 1999/2000) ، إعداد مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ، وحدة البحوث والنشر العلمي ؛ إشراف ومراجعة أمل يوسف العذبي الصباح . — الكويت : مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ، 2003. 1129 ص ؛ 24 سم.

12 — جونز ، كلايف. الإبحار بدون مرساة : المحددات الحالية للسياسة الأمريكية في الخليج العربي / كلايف جونز . — ط 1 . — أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2003.

45 ص ؛ 21 سم . — (سلسلة محاضرات الإمارات ؛ 76)

13 — اليوشع ، أحمد هاشم. عولمة الاقتصاد الخليجي : قراءة للتجربة البحرينية / أحمد هاشم اليوشع . — ط 1 . — بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 2003.

175 ص : ايض ؛ 24 سم.

14 — عويس ، إبراهيم. اقتصادات الخليج العربي : التحديات والفرص / إبراهيم عويس . ط 1 . — أبوظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2003.

107 ص ؛ 22 سم . — (سلسلة محاضرات الإمارات ؛ 78)

15 — مؤتمر الصناعيين لدول مجلس التعاون (8 : 2001 : الرياض) الانفتاح نحو الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره المتوقعة على القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون ، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية . — الدوحة : منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، 2001.

184 ص ؛ 24 سم.

16 — مرسي ، مصطفى عبد العزيز. التكامل الاقتصادي والوظيفية الجديدة : مدخل نظري مع إشارة إلى التجربة الخليجية / مصطفى عبد العزيز مرسي . — الكويت : جامعة الكويت ، مجلس النشر العلمي ، 2003.

66 ص ؛ 24 سم . — (حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ؛ الحولية 23 ، الرسالة 201)

17 — نحو آلية خليجية لتسوية الخلافات بين دول مجلس التعاون الخليجي / المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية . — الكويت : المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية ، 2004.

19 ورقة ؛ 30 سم . — (قضايا الخليج ودول الجوار : قضايا الخليج العربي ؛ س 5 ع 1)

18 — إجراءات جديدة لتنظيم العمل الخيري في دول مجلس التعاون الخليجي (نموذجي الكويت والسعودية) / المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية . — الكويت : المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية ، 2003.

17 ورقة ؛ 30 سم . — (قضايا الخليج العربي ودول الجوار : قضايا الخليج ؛ س 4 ع 24)

19 — الحمادي ، أحمد خليفة . ظاهرة المخدرات وأثرها في مجتمع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية / تأليف أحمد خليفة الحمادي . — الدمام : نادي المنطقة الشرقية الأدبي ، 2002.

128 ص : ايض ، صور ؛ 24 سم.

20 — فن إدارة الأزمات : النظرية والتطبيق : دراسة تحليلية في إدارة بعض الأزمات الخليجية / مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ؛ تحرير سامي محمود . — لندن : مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، 2004.

250 ص ؛ 30 سم . — (سلسلة إصدارات مركز المعلومات ، إدارة خدمات المعلومات ، قسم الفهرسة والتصنيف الخليج الثقافية) .

21 — رحمة ، أنطون حبيب. استثمار القطاع الخاص في المجال التربوي بدول الخليج العربية : رؤى مستقبلية / دراسة أعدها بتكليف من الناشر أنطون حبيب رحمة . — الرياض : مكتب التربية العربي لدول الخليج ، 2002.

231 ص ؛ 24 سم.

22 — قندح ، عدلي شحادة . تأثير اتفاقية الجاتس على تنافسية البنوك القطرية : 1995 — 2001 / عدلي شحادة قندح . — الدوحة : مصرف قطر المركزي ، إدارة السياسات الاقتصادية ، 2003.

78 ص ؛ 24 سم.

23 — آل عبد المحسن ، عبد الله بن حسن . الألعاب الشعبية في دول الخليج العربية / تأليف عبد الله بن حسن آل عبد المحسن . — ط 1 . — الدوحة : مركز التراث الشعبي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، 2003.

439 ص : ايض ، صور ؛ 24 سم.

24 — الصوري ، محمد مبارك. الأدب المسرحي في دول الخليج العربية : رؤية تاريخية ودراسة فنية لمفهوم المسرح في دول الخليج العربية / بقلم محمد

- مبارك الصوري . - ط 1 . - الكويت : مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ، 2000.
- 205 ص ؛ 24 سم.
- 25 - مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة. جائزة مجلس التعاون لأفضل الأعمال البيئية : اللائحة - الشروط / مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة . - الرياض : مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، 2003.
- 42 ، 28 ص ؛ 20 سم.
- 26 - مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة. موجز إنجازات مجلس التعاون / مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة . - ط 5 . - الرياض : مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، 2003.
- 164 ص ؛ 20 سم.
- 27 - مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة. إجراءات وخطوات تطبيق الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية / مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة . - الرياض : مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، 2003.
- 24 ، 28 ص ؛ 20 سم.
- 28 - مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة ، دول مجلس التعاون / مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة . - الرياض : مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، 2002.
- 91 ص : صور ؛ 24 سم.
- 29 - مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة. البيانات الصحفية لدورات المجلس الوزاري (من الدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والثماني) /

مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة . — الرياض : مجلس
التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، 2002.
530 ص ؛ 27 سم.

30 — مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة . آلية تسوية المبالغ
المحصلة كإيرادات جمركية بين الدول الأعضاء بدول المجلس (آلية مقاصة) /
مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة . — الرياض : مجلس
التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، 2003.
1 ورقة مطوية (7 ص) : ايض ؛ 20 سم.

31 — مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة . الشؤون الاقتصادية.
تحويلات العمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون : محدداتها وآثارها
الاقتصادية / مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، الشؤون
الاقتصادية . — الرياض : مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة
العامة ، الشؤون الاقتصادية ، 2004.
144 ص : ايض ؛ 20 سم.

32 — مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة . الشؤون الاقتصادية.
الدليل الموحد للمفاهيم والمصطلحات الإحصائية المستخدمة في دول مجلس
التعاون / مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة . الشؤون
الاقتصادية . — ط 1 . — الرياض : مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،
الأمانة العامة ، 2003.
174 ص ؛ 24 سم.

33 — مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة . الإدارة القانونية . وثيقة
مسقط للنظام (القانون) الموحد للأحوال الشخصية لدول مجلس التعاون لدول
الخليج العربية / مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة . الإدارة

القانونية . — ط 2 . — الرياض : مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،
الأمانة العامة ، 2001.

78 ص ؛ 24 سم.

34 — مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة . الشؤون الإعلامية.
تقرير إخباري شامل لإنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية . —
الرياض : مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، 2003.

74 ورقة ؛ 29 سم.

35 — مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة . الإدارة الإعلامية.
المؤسسات الإعلامية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية : إذاعة —
تلفزيون — وكالات أنباء / مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة
، الإدارة الإعلامية . — الرياض : مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،
الأمانة العامة ، 2004.

108 ص : صور ؛ 24 سم.

36 — مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة . شئون الإنسان والبيئة.
لوائح العمل المشترك في المجال الرياضي لدول مجلس التعاون لدول الخليج
العربية / مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة ، شئون الإنسان
والبيئة . — ط 4 . — الرياض : مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة
العامة ، 2002.

57 ص ؛ 20 سم.

37 — مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة . التطوير الشامل للتعليم
بدول مجلس التعاون : دراسة حول التوجهات الواردة في قرار المجلس
الأعلى ، الدورة 23 الدوحة ، ديسمبر 2002 م بشأن التعليم / مجلس التعاون
لدول الخليج العربية . الأمانة العامة . — الرياض : مجلس التعاون لدول
الخليج العربية ، الأمانة العامة ، 2004.

137 ص ؛ 24 سم.

38 — مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة. قرارات للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بشأن التعليم والبحث العلمي / مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة . ط 2 . — الرياض : مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، 2004.

96 ص ؛ 24 سم.

39 — مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة . مركز المعلومات . إدارة الإحصاء ، إنجازات العمل المشترك في أرقام : 2003 م / مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، مركز المعلومات . إدارة الإحصاء . — الرياض : مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، 2003 .

34 ص : ايض ؛ 16 × 24 سم.

40 — مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة ، مركز المعلومات ، إدارة الإحصاء ، النشرة الإحصائية السنوية : ع 12 ، 2003 م / مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الأمانة العامة . مركز المعلومات . إدارة الإحصاء . — الرياض : مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، 2003 .

270 ص ؛ 24 سم.

41 — مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، مركز المعلومات ، كشاف النشرة القانونية : من العدد الأول إلى العدد الثمانين (ديسمبر 1982 م — إبريل 2002 م) / مجلس التعاون لدول الخليج ، الأمانة العامة ، مركز المعلومات . — الرياض : مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، مركز المعلومات ، 2004.

3 مج ؛ 24 سم.

42 — مملكة البحرين . الإدارة العامة للجمارك ، الدليل الاسترشادي للإجراءات الجمركية في إطار الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي / مملكة البحرين . الإدارة العامة للجمارك . — المنامة : الإدارة العامة للجمارك ، 2003.

60 ، 20 ص ؛ 24 سم.

43 — سلطنة عمان . الإدارة العامة للجمارك. الدليل الاسترشادي للإجراءات الجمركية للتجار في إطار الاتحاد الجمركي ، لدول مجلس التعاون الخليجي / سلطنة عمان . الإدارة العامة للجمارك . — مسقط : الإدارة العامة للجمارك ، 2003.

14 ، 13 ص ؛ 24 سم.

44 — وكالة الأنباء الكويتية. قمة الكويت .. رؤى مستقبلية للتكامل / وكالة الأنباء الكويتية . — الكويت: وكالة الأنباء الكويتية ، 2003.

168 ص ؛ 24 سم.

ثانيا : الدوريات

45 — الآلية القانونية الموحدة لتنظيم العمل الجمركي في دول مجلس التعاون / أحسن أبو الأصابع . — الأعمال في دبي (الامارات) . — مج3 ، ع 31 . — يولييه 2003 . — ص 52 - 55.

46 — إعادة نشر القوات الأمريكية في الخليج بعد حرب العراق / محمود خليل . — السياسة الدولية (مصر) . — ع 153 . — يولييه 2003 . — ص. 318 - 321 .

47 — الإعلام الخليجي وحرب تحرير العراق ... إشكالية التناول : حلقة نقاشية ، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية 29مايو 2003م / محمود إبراهيم حسين . — سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها

- الجغرافي (الكويت) . - س7 ، ع27 . - يولييه - أغسطس - سبتمبر 2003 . - ص. 29 - 64.
- 48 - أمن الخليج بعد حرب العراق / أشرف محمد كشك . - السياسة الدولية (مصر) . - ع 155 . - يناير 2004 . - ص. 148 - 151.
- 49 - أمن الدول الصغيرة في الخليج العربي : ماهية الدولة الصغيرة / عبد الرحمن عبد الله الحميدان النجدي . - ، القوة (البحرين) . س27 ، ع323 . - ديسمبر 2003 . - ص. 26 - 28.
- 50 - أمن الدول الصغيرة في الخليج العربي (1) ، عبد الرحمن بن عبد الله الحميدان النجدي . - القوة (البحرين) . - س27 ، ع320 . - سبتمبر 2003 . - ص. 16 - 19.
- 51 - أمن الدول الصغيرة في الخليج العربي "هل الخليج عربي أم فارسي؟" (3) ، عبد الرحمن عبد الله الحميدان النجدي . - القوة (البحرين) . - س27 ، ع324 . - يناير 2004 . - ص. 26 - 27.
- 52 - انعكاسات إنشاء منظمة التجارة العالمية على درجة التكامل الاقتصادي بين دول المجلس / الدمام ، الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية . الاقتصاد الخليجي (السعودية) . - ع103 . - أكتوبر 2002 . - ص. 50 - 56 .
- 53 - أولويات جديدة للحرب البحرية وخصوصية منطقة الخليج / علي محمد رجب . - مجلة كلية الملك خالد العسكرية (السعودية) . - س20 ، ع72 . - مارس 2003 . - ص. 64 - 67.
- 54 - البحث والتطوير في الصناعة الخليجية : الواقع الراهن وتحديات المستقبل / نوزاد عبد الرحمن الهيتي . - أخبار النفط والصناعة (الامارات) ، س34 ، ع397 . - أكتوبر 2003 . - ص. 17 - 20.

55 — تجارة دول مجلس التعاون الخليجي مع سويسرا 1996-2002 . —
الاقتصادي الكويتي (الكويت) . — ع41 . — يناير 2004 . — ص. 46 -
53.

56 — تداعيات الوجود الأمريكي في العراق ، على دول مجلس التعاون الخليجي /
أشرف محمد كشك . — السياسة الدولية (مصر) . — ع154 . — أكتوبر 2003
. — ص. 112 - 117.

57 — التعاون النقدي لدول الخليج العربية / علي توفيق الصادق . — الشؤون العامة
(الإمارات) . — ع26 . — نوفمبر 2003 . — ص. 7 - 28.

58 — تعليم المرأة المهني في دول الخليج العربي / سارة إبراهيم العريني . —
التدريب والتقنية (السعودية) . — ع55 . — سبتمبر 2003 . — ص. 20 -
25.

59 — التقارب المالي في الاتحاد النقدي الخليجي / صباح نعوش . — أخبار النفط
والصناعة (الامارات) . . — س35 ، ع400 . — يناير 2004 . — ص. 29 -
32.

60 — تقرير حول مشاركة الأمانة العامة في موسم أصيلة 2003م / بدر بن تركي
الماضي . — التعاون (السعودية) . — س18 ، ع58 . — ديسمبر 2003 . —
ص. 183 - 184.

61 — التنمية الزراعية المستدامة والإرشاد الزراعي ، في دول مجلس التعاون لدول
الخليج العربية "الأدوار المرتقبة" ، عبد الرحمن بن إبراهيم المعقل . — مجلة
دراسات الخليج والجزيرة العربية (الكويت) . — س29 ، ع111 . — أكتوبر
2003 . — ص. 77 - 124.

62 — التنمية واستراتيجيات التسليح في دول مجلس التعاون / محمد شمس الدين .
— الشؤون العامة (الامارات) . — ع25 . — سبتمبر 2003 . — ص. 33 -
56.

- 63 — التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي : الواقع الراهن والاستراتيجية المطلوبة / نوزاد عبد الرحمن الهيتمي . — آفاق اقتصادية (الإمارات) . — مج24 ، ع94 . . — 2003 (2) . — ص. 159 — 174.
- 64 — ثقافة المجتمع العربي الخليجي في عصر العولمة والاتصال : دراسة وصفية وتحليلية / فيصل محمود غرايبة ، لطفي عبد القادر الغرايبة . — التعاون (السعودية) . — س13 ، ع57 . — يونيه 2003 . — ص. 79 — 125.
- 65 — حالة التصحر في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والسياسات المقترحة للحد منه / أسماء أبا حسين . — التعاون (السعودية) ، س 13 ، ع 57 . — يونيه 2003 . — ص. 13 — 50.
- 66 — الحوار الأوروبي — الخليجي .. الفرص والتحديات / نهى علي أمير . — شؤون خليجية (المملكة المتحدة) . — مج6 ، ع36 . — شتاء 2004 . — ص. 80 — 85.
- 67 — دراسة محاسبية مقارنة ، لقوانين الشركات التجارية بدول مجلس التعاون الخليجي / محمد نبيل علام . — الإداري، (سلطنة عمان) . — س24 ، ع91 . — ديسمبر 2002 . — ص. 211 — 238.
- 68 — دور البحث العلمي في تطوير تصنيع التمور بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية / صلاح بن محمد العيد . — مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (الكويت) ، س 29 ، ع110 . — يوليه 2003 . — ص. 97 — 124.
- 69 — الرؤية الأوروبية لأمن الخليج .. ملاحظات أساسية / أشرف سعد العيسوي . — شؤون خليجية (المملكة المتحدة) . — مج6 ، ع 36 . — شتاء 2004 . — ص. 86 — 94.
- 70 — صناعات الألمنيوم الوسيطة والنهائية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية / ممدوح هبرة . — التعاون الصناعي في الخليج العربي (قطر) . — س24 ، ع94 . — يناير 2004 . — ص. 54 — 64 .

- 71 — الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي : الواقع الراهن والتحديات مستقبلية / نوزاد عبد الرحمن الهيئي — أخبار النفط والصناعة (الإمارات) — س35 ، ع401 . — فبراير 2004 . — ص. 18 - 20.
- 72 — صناعة الحديد والصلب في دول مجلس التعاون الخليجي : الواقع الراهن وتحديات المستقبل / نوزاد عبد الرحمن الهيئي . — أخبار النفط والصناعة (الإمارات) . — س34 ، ع396 . — سبتمبر 2003 . — ص. 21 - 24.
- 73 — العلاقات السعودية — الإيرانية وأمن الخليج الفترة من 1979 — 2003 / محمد يعقوب عبد الله . — شؤون خليجية (المملكة المتحدة) . — مج6 ، ع36 . — شتاء 2004 . — ص. 12 - 30.
- 74 — العملة الخليجية الموحدة / صباح نعوش . — أخبار النفط والصناعة (الإمارات) . — س34 ، ع397 . — أكتوبر 2003 . — ص. 9 - 13.
- 75 — العملة الخليجية الموحدة كنواة لعملة عربية موحدة / عبد السلام يوسف محمد غريب . — مجلة الغرفة (الإمارات) . — ع220 . — سبتمبر 2003 . — ص. 32 - 33.
- 76 — قراءة في أبعاد ومستويات الخلاف الأوروبي — الخليجي حول قضية حقوق الإنسان / محمد مصطفى زريير ، شؤون خليجية (المملكة المتحدة) . — مج6 ، ع36 . — شتاء 2004 . — ص 95 - 98.
- 77 — القيمة الجمركية في ظل الاتحاد الجمركي الخليجي / أحمد دهيمش . — الأعمال في دبي (الإمارات) . — مج3 ، ع33 ، سبتمبر 2003 . — ص. 46 - 48.
- 78 — مؤتمر دولي : الآثار الإقليمية لنتائج الحرب على العراق . — الشؤون العامة (الإمارات) . — ع26 . — نوفمبر 2003 . — ص. 110 - 125.

79 — مؤشرات الإنفاق العام على قطاع التعليم والتدريب في الدول الخليجية والعربية / حسين المهدي . — التدريب والتقنية (السعودية) . — ع55 . — سبتمبر 2003 . — ص. 26 - 27.

80 — مجلس التعاون الخليجي : قراءة تقييمية لعملية التكامل الاقتصادي / هشام هبية . — السياسة الدولية (مصر) . — ع154 . — أكتوبر 2003 . — ص. 320 - 324.

81 — مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي : ظروف النشأة ، الإنجازات ، التحديات ، والدروس المستفادة / محمد فتوح مصطفى . — شؤون خليجية (المملكة المتحدة) . — مج6 ، ع36 . — شتاء 2004 . — ص. 57 - 69.

82 — محاضرة معالي عبد الرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أمام ندوة الدبلوماسية العربية في عالم متغير (الشارقة ، 15 مايو 2003) ، عبد الرحمن بن حمد العطية . — التعاون (السعودية) . — س 18 ، ع58 . — ديسمبر 2003 . — ص. 55 - 63.

83 — محاولات التدخل الروسي في الخليج العربي 1297 - 1325 هـ / نادية وليد الدوسري . — التعاون (السعودية) . — س 18 ، ع57 . — يونيه 2003 . — ص. 181 - 186.

84 — الموارد المائية في دول مجلس التعاون الخليجي : الواقع الراهن والتحديات المستقبلية / نوزاد عبد الرحمن الهيتي — الفيصل (السعودية) . — ع323 . — يوليه 2003 . — ص. 34 - 40.

85 — الموارد المائية ومستقبل الطلب على المياه في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الجزء الثاني) / رضا عبد الجبار الشمري . — الاقتصادي الكويتي (الكويت) . — ع404 . — مايو 2003 . — ص. 69 - 70.

- 86 — ندوة مستقبل مشاركة المرأة الخليجية في التنمية الشاملة من منظور رؤى ثلاثة أجيال / مصطفى عبد العزيز موسى . — مجلة العلوم الاجتماعية (الكويت) . — مج30 ، ع4 . — 2002 . — ص 867 - 871.
- 87 — النظام الإقليمي للخليج العربي / محمد السعيد ادريس ، عرض حواس محمود . — التعاون (السعودية) . — س 18 ، ع 58 . — ديسمبر 2003 . — ص. 197 - 208.
- 88 — نقل التقنية إلى دول مجلس التعاون في ظل منظمة التجارة العالمية / فريد بشير طاهر . — التعاون (السعودية) . — س 18 ، ع 58 . — ديسمبر 2003 . — ص. 13 - 52.
- 89 — الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج / عبد الخالق عبد الله . — المستقبل العربي (لبنان) . — ع 299 . — 2- . — ص 11 - 28.

إحصاءات مجلس التعاون

إحصاءات مجلس التعاون

الحساب الموحد للإيرادات والنفقات الحكومية الفعلية لدولة الإمارات العربية المتحدة

The U.A.E. Unified Account for Government Revenues and Expenditures *

Million Dollars

مليون دولار

السنة Year	إيرادات النفط Oil Revenue	إيرادات أخرى Non-Oil Revenue	إجمالي الإيرادات Total Revenue	إنفاق استثماري Investment Expenditure	إنفاق جاري Current Expenditure	إجمالي الإنفاق Total Expenditure	الفائض / (العجز) Surplus/ (Deficit)
1991	10700.0	2300.0	13000.0	1300.0	15000.0	16300.0	-3300.0
1992	9944.0	2968.0	12912.0	5088.0	7370.0	12458.0	454.0
1993	8247.0	2245.0	10492.0	2972.0	11906.0	14878.0	-4386.0
1994	7904.0	2457.0	10361.0	5774.0	9446.0	15220.0	-4859.0
1995	8726.0	3198.6	11924.6	4830.8	12095.1	16925.9	-5001.3
1996	10080.9	5269.1	15350.0	4080.3	16030.0	20110.3	-4670.3
1997	11206.7	4956.9	16163.6	4168.0	13870.0	18038.0	-1874.4
1998	6891.2	5681.7	12572.9	7794.4	12430.8	20225.2	-7652.3
1999	7638.9	5323.9	12962.8	6602.3	14537.0	21139.3	-8176.4
2000	15302.9	5605.7	20908.6	5656.4	17115.2	22771.6	-1862.9
2001	13213.3	5294.8	18508.1	4925.5	20597.7	25523.2	-7015.1

المصدر: - بيانات مباشرة من الدولة.

* الحساب الموحد للإيرادات والنفقات الحكومية لدولة الإمارات العربية المتحدة يتضمن ميزانيات الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية.

اجمالي الايرادات والنفقات الحكومية الفعلية لمملكة البحرين

BAHRAIN Total Government Revenues and Expenditures

Million Dollars

مليون دولار

الفائض / (العجز) Surplus/ (Deficit)	إجمالي الإنفاق Total Expenditure	إنفاق جاري Current Expenditure	إنفاق استثماري Investment Expenditure	إجمالي الإيرادات Total Revenue	إيرادات أخرى Non-Oil Revenue	إيرادات النفط Oil Revenue	السنة Year
-56.6	1417.2	1150.6	266.6	1360.6	545.1	815.5	1991
-191.2	1552.4	1250.0	302.4	1361.2	592.6	768.6	1992
-181.8	1675.2	1365.7	309.5	1493.4	569.7	923.7	1993
-346.3	1746.8	1407.2	339.6	1400.5	642.3	758.2	1994
-173.7	1665.2	1386.4	278.8	1491.5	644.2	847.3	1995
16.0	1668.3	1393.6	274.7	1684.3	638.0	1046.3	1996
6.1	1871.3	1471.3	400.0	1877.4	753.2	1124.2	1997
-400.0	1873.7	1489.6	384.0	1473.7	783.8	689.9	1998
-168.6	1925.0	1585.1	339.9	1756.4	768.6	987.8	1999
692.3	2093.1	1766.2	326.9	2785.4	751.9	2033.5	2000
393.9	2214.9	1781.4	433.5	2608.8	821.3	1787.5	2001

المصدر: النشرة الاقتصادية ، الأمانة العامة لمجلس التعاون ، العدد السابع عشر ، 2004 ، ص 91

إجمالي الإيرادات والنفقات الحكومية الفعلية للمملكة العربية السعودية

SAUDI ARABIA Total Government Revenues and Expenditures

ملليون دولار							Million Dollars
السنة Year	إيرادات النفط Oil Revenue	إيرادات أخرى Non-Oil Revenue	إجمالي الإيرادات Total Revenue	إنفاق استثماري Investment Expenditure	إنفاق جاري Current Expenditure	إجمالي الإنفاق Total Expenditure	الفائض / العجز Surplus/ (Deficit)
1991	31547.0	9767.0	41314.0			59190.0	- 14876.0
1992			40266.7			48266.7	- 80000.0
1993			45106.7			52520.0	-7413.3
1994	25468.0		34397.6			43673.6	-9276.3
1995	28186.7	10880.0	39066.7	11253.3	35120.0	46373.3	-7306.6
1996	36266.7	11493.3	47760.0	13466.7	39360.0	52826.7	-5066.7
1997	42666.7	12133.3	54800.0	15573.3	43413.3	58986.6	-4186.6
1998	21333.3	16426.7	37760.0	11813.3	38853.3	50666.7	- 12906.7
1999	27866.7	11466.7	39333.3	44296.7	44586.7	49013.3	-9680.0
2000	57173.3	11626.7	68800.0	7253.3	55493.3	62746.7	6053.3
2001							

بيانات الخانات الخالية غير متوفرة .

إجمالي الإيرادات والنفقات الحكومية الفعلية لسلطنة عمان

OMAN Total Government Revenues and Expenditures

Million Dollars

مليون دولار

الفائض / (العجز) Surplus/ (Deficit)	إجمالي الإنفاق Total Expenditure	إنفاق جاري Current Expenditure	إنفاق استثماري Investment Expenditure	إجمالي الإيرادات Total Revenue	إيرادات أخرى Non-Oil Revenue	إيرادات النفط Oil Revenue	السنة Year
-736.0	4858.5	3804.9	1053.6	4122.5	768.8	3353.7	1991
-1504.5	5874.3	4520.9	1353.4	4369.8	887.6	3482.2	1992
-1348.2	5832.0	4493.1	1338.9	4483.8	944.9	3538.9	1993
-1288.7	5859.3	4622.4	1236.9	4570.6	1023.1	3547.5	1994
-1246.8	6062.4	4836.1	1226.3	4815.6	1087.9	3727.7	1995
-685.2	5861.3	4779.4	1081.9	5176.1	1199.5	3976.6	1996
-104.2	6000.7	4773.7	1227.0	5896.5	1200.5	4696.0	1997
-976.0	5777.9	4578.4	1199.5	4801.9	1411.8	3390.1	1998
-1226.9	5886.6	4693.0	1105.7	4659.7	1392.9	3266.8	1999
-951.2	6900.0	5464.3	1277.1	5948.8	1288.1	4660.8	2000
-664.9	7190.9	5514.0	1427.5	6526.0	1464.7	5061.3	2001

المصدر: المصدر السابق ، ص 92.

إجمالي الإيرادات والنفقات الحكومية الفعلية لدولة قطر

QATAR Total Government Revenues and Expenditures

Million Dollars

مليون دولار

الفائض / (العجز) Surplus/ (Deficit)	إجمالي الإنفاق Total Expenditure	إنفاق جاري Current Expenditure	إنفاق استثماري Investment Expenditure	إجمالي الإيرادات Total Revenue	إيرادات أخرى Non-Oil Revenue	إيرادات النفط Oil Revenue	السنة Year
170.4	3128.5	2646.4	482.1	3298.9			1991
-381.0	3223.0	2552.0	671.0	2842.0			1992
500.0	2865.4	2146.7	718.7	3365.4			1993
-666.6	3651.5	2793.0	858.5	2984.9			1994
-578.6	3237.9	2651.9	586.0	2659.3			1995
-683.5	4381.0	3862.6	518.4	3697.5			1996
-1003.3	4852.7	3691.4	1161.3	3849.4			1997
-485.0	4655.1	4121.3	533.9	4170.1			1998*
-578.9	4768.7	4229.9	538.8	4189.8			1999*
1206.0	5183.8	4668.	515.5	6389.8			2000
13.7	5286.1	708.1	4578.1	5299.9			2001

بيانات الخانات الخالية غير متوفرة.

إجمالي الإيرادات والنفقات الحكومية الفعلية لدولة الكويت

KUWAIT Total Government Revenues and Expenditures

Million Dollars

مليون دولار

الفائض / (العجز) Surplus/ (Deficit)	إجمالي الإنفاق Total Expenditure	إنفاق جاري Current Expenditure	إنفاق استثماري Investment Expenditure	إجمالي الإيرادات Total Revenue	إيرادات أخرى Non-Oil Revenue	إيرادات النفط Oil Revenue	السنة Year
- 18496.5	21504.9	17085.3	4419.6	3008.4	587.5	2420.9	1991
- 12156.5	17420.8	12908.7	4512.1	5264.3	660.8	4603.5	1992
- 4513.3	13877.0	8402.9	5474.1	9363.7	1146.5	8217.2	1993
-5832.6	14695.7	10231.2	4464.5	8863.1	1352.1	7511.0	1994
-2222.5	14035.7	12789.1	1246.6	11813.2	1223.1	10590.1	1995
1683.3	13028.9	11671.3	1357.6	14712.2	1524.8	13187.4	1996
1677.8	12987.1	11890.0	1383.1	14664.9	1519.9	13145.0	1997
-5620.3	14817.0	13281.1	1535.9	9196.7	1786.0	7410.7	1998
4004.5	13043.2	11943.0	1100.2	17047.7	1453.0	15594.8	1999
8176.3	8011.7	7069.0	942.7	16187.9	1157.8	15030.2	2000
4297.6	9380.6	8308.9	1071.7	13678.3	1972.5	11705.7	2001

المصدر: المصدر السابق ، ص 93 .

اجمالي الايرادات والنفقات الحكومية الفعلية لدول المجلس

GCC Total Government Revenues and Expenditures

Million Dollars

مليون دولار

السنة Year	إيرادات النفط Oil Revenue	إيرادات أخرى Non-Oil Revenue	إجمالي الإيرادات Total Revenue	إنفاق استثماري Investment Expenditure	إنفاق جاري Current Expenditure	إجمالي الإنفاق Total Expenditure	الفائض / (العجز) Surplus/ (Deficit)
1991	48837.1	13968.4	66104.4	7521.9	39687.2	103399.1	- 37294.7
1992	18798.3	5109.0	67016.0	11926.9	28601.6	88795.2	- 21779.2
1993	20926.8	4906.1	74305.0	10813.2	28314.4	91647.6	- 17342.6
1994	45188.7	5474.5	62577.7	12673.5	28499.8	84846.9	- 22269.2
1995	52077.8	17033.8	71770.9	19421.8	68878.6	88300.4	- 16529.5
1996	64557.9	20124.7	88380.1	20779.6	77096.9	97876.5	-9464.4
1997	72838.6	20563.8	97251.8	23912.7	79109.7	102736.4	-5484.6
1998	39715.2	26089.9	69975.3	23261.1	74754.5	98015.6	- 28040.3
1999	55355.0	20405.1	79949.9	14113.6	81574.6	95776.2	- 15826.3
2000	94200.7	20430.1	121020.6	15971.9	91546.4	107706.8	13313.8

المصدر: المصدر السابق ، ص 94 .

